عِلمُ الآثارِ في العِراقِ

نشأتهُ وتطوّرهُ

تأليف

عمر جسّام العزّاوي

ماجستير علم الآثار

كلية الآثار / جامعة الموصل

تقديم

الأستاذ خالد سالم إسماعيل

دار الكتب العلمية

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان

DKi

عمر جسّام العزّاوي

علم الآثار في العراق نشأته وتطوره

دار الكتب العلمية

هذا الكتاب

يحظى علم الآثار بأهمية خاصة بين العلوم الحديثة، إذ يشغل مكانةً مهمة ومميزة في الأوساط الأكاديمية والثقافية في العالم، فقد أسست له مراكز علمية متخصصة في العديد من الجامعات ومعاهد الدراسات الشرقية في أوروبا وأمريكا.

وقد شهدت أرض العراق قديماً قيام بواكير الحضارات البشرية الأصلية المعروفة على مستوى العالم والتي عرفت بمنجزاتها الحضارية الكبيرة والقيمة، وكان لها أيضاً علاقاتها وتأثيراتها الحضارية الواسعة مع مختلف حضارات ودويلات العالم القديم، وعلى هذا الأساس كان الاهتمام بآثار تلك الحضارات العراقية القديمة كبيراً.

وقد جاء كتابنا هذا "**علم الآثار في العراق نشأته وتطوره**" متسماً بقدر كبير من الأهمية ويمتاز بحداثة الطرح واعتماد أحدث المعلومات المتوافرة في مجال علم الآثار، كما أنه يوثق وبأمانة عالية نشأة هذا العلم منذ أقدم العصور حتى وقتنا الحاضر، كما أنه يتضمن تصنيفاً جديداً للمحاولات الأولى في الحفر والاستكشاف في بلاد الرافدين، وفق أسس ومعايير هي الأدق في تقييم أعمال المنقبين الأوائل، فضلاً عن تناوله للمراحل التطورية لعلم الآثار في العراق بشقَّيه الإداري والفني.

كما يمثل هذا الكتاب جهداً جديراً يضاف إلى المكتبة العربية لأنه يمثل إطلالة جديدة على نشأة وتطور علم الآثار في العراق وفق رؤى اعتمدت التوثيق العلمي والتاريخي.

علم الآثار في العراق

نشأته وتطوره

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

هاتف: 12 / 11/ 804810 5 961+ ص.ب. 9424 - 11 بيروت - لبنان

فاكس: 804813 5 961+ رياض الصلح - بيروت 2290 1107

e-mail: sales@al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com

DKi www.al-ilmiyah.com





Designed & Printed By: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

علم الآثار في العراق

نشأته وتطوره

تأليف

عمر جسام العزاوي

ماجستير علم الآثار

كلية الآثار / جامعة الموصل

تقديم

الأستاذ خالد سالم إسماعيل



أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : علم الآثار في العراق
نشأته وتطوره

Title : ᶜILM AL-ĀṮĀR
FĪ AL-ᶜIRĀQ
NAŠ'ATUHU WA TAṬAWWURUHU

ARCHEOLOGY IN IRAQ
ITS BEGINNING AND DEVELOPMENT

التصنيف : علم الآثار
Classification: Archeology

المؤلف : عمر جسّام العزّاوي
Author : Omar Jassam Al-'Azzawi

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت
Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

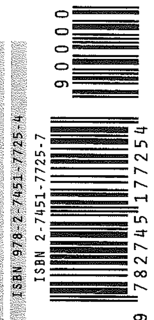
Pages	176	عدد الصفحات
Size	17* 24 cm	قياس الصفحات
Year	2013 A.D. -1434 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

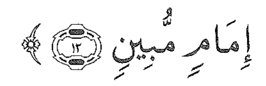




﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ

وَءَاثَٰرَهُمْۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ

إِمَامٖ مُّبِينٖ ١٢ ﴾



سورة يس/الآية 12

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله ﷻ على نعمه وفضله الكبيرين، يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعميق الامتنان إلى الأستاذ «خالد سالم إسماعيل» لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، وتقديمها، ولمتابعته المستمرة لأدق التفاصيل الوارد ذكرها، ولتفاعله العلمي الكبير المؤازر والداعم، فجزاه الله ﷻ عن ذلك خير الجزاء.

كما يطيب لي التقدم بوافر الشكر والتقدير وعميق الامتنان لجميع الأساتذة الأفاضل في جامعة الموصل / كلية الآثار، واخص بالذكر منهم الأستاذ عامر سليمان والأستاذ جابر خليل إبراهيم والدكتورة نوالة أحمد المتولي، الذين اغنوا الدراسة بآرائهم ومعلوماتهم القيمة.

واتوجه بجزيل الشكر وعميق الامتنان إلى الدكتور حسيب الياس حديد لجهده الكبير وتفاعله الطيب في عملية نشر هذا الكتاب. والى الدكتور معن يحيى محمد لتقويم الدراسة لغوياً.

فجزاهم الله ﷻ جميعاً خير الجزاء...

عمر جسام العزاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

التقديم

يحظى علم الآثار (Archaeology) بأهمية خاصة بين العلوم الحديثة، إذ يشغل مكانةً مهمة ومميزة في الاوساط الأكاديمية والثقافية في العالم، فقد أُسست له مراكز علمية متخصصة في العديد من الجامعات ومعاهد الدراسات الشرقية في اوربا وأمريكا.

وببالغ السرور أن أُقدم لكتاب (علم الآثار في العراق نشأته وتطوره) الذي يتسم بقدر كبير من الاهمية وأجده يمتاز بحداثة الطرح واعتماد أحدث المعلومات المتوافرة في مجال علم الآثار، كما انه يوثق وبأمانة عالية نشأة هذا العلم منذ أقدم العصور حتى وقتنا الحاضر، كما انه يتضمن تصنيفاً جديداً للمحاولات الأولى في الحفر والاستكشاف في بلاد الرافدين، وفق اسس ومعايير اظنها الادق في تقييم أعمال المنقبين الاوائل، فضلاً عن تناولهِ للمراحل التطورية لعلم الآثار في العراق بشقيه الاداري والفني.

ومن خلال قراءتي المتأنية لما عرضه الباحث (عمر جسام العزاوي) في هذا الكتاب وجدته جهداً جديراً يضاف إلى المكتبة العربية لأنه يمثل إطلالةً جديدة على نشأة وتطور علم الآثار في العراق وفق رؤى اعتمدت التوثيق العلمي والتاريخي.

وإني على ثقة ويقين تامين أن هذا الكتاب سيجد صدى لدى القراء، وسيكون معيناً لمن يروم تتبع المراحل التطورية لعلم الآثار في العراق

والرؤى المستقبلية للنهوض به.

وختاماً أسجل شكري وثنائي للباحث على الجهد الذي قدمهُ في هذا المؤلف الفريد، متمنياً له دوام التوفيق.

الأستاذ: **خالد سالم إسماعيل**

كلية الآثار/ جامعة الموصل

نيسان - 2012

المقدمة

ما إن يذكر اسم بلاد الرافدين أو العراق في المحافل العالمية حتى يتبادر إلى الأذهان حضارات وآثار هذا البلد العريق الذي شهد أديم أرضه أولى الاهتمامات البشرية بموروثها الحضاري القديم تلك الاهتمامات التي مافتئت أن تعاظمت بتوالي السنين بفعل عوامل ومسببات عديدة كانت أبرزها دينية وسياسية واقتصادية مهدت إلى أن يكون موروث العراق القديم مادة أصيلة لأحد أهم العلوم الحديثة التي تبرز هذا الجانب إلا وهو علم الآثار.

شهدت ارض العراق قديماً قيام بواكير الحضارات البشرية الأصلية المعروفة على مستوى العالم والتي عرفت بمنجزاتها الحضارية الكبيرة والقيمة، وكان لها أيضاً علاقاتها وتأثيراتها الحضارية الواسعة مع مختلف حضارات ودويلات العالم القديم، وعلى هذا الأساس كان الاهتمام بآثار تلك الحضارات العراقية القديمة كبيراً؛ ذلك الاهتمام الذي تنامى وتعاظم بشكل متوازٍ مع تنامي الدوافع والغايات التي زار العراق لأجلها الكثير من الرحالة والباحثين والمهتمين سواءً من العرب أو الأجانب، والذين وضحوا في كتاباتهم ومؤلفاتهم شيئاً عن آثار هذا البلد العريق، الذي قد ورد عن حضاراته القديمة وآثاره بعض الإشارات الكتابية في الكتب المقدسة كالقرآن الكريم أو العهد القديم وفي المؤلفات أو المدونات الكلاسيكية القديمة أيضاً، فعمد بعض من زار العراق، ولا سيما الأجانب منهم، إلى نقل واستنساخ ورسم بعض الآثار الشاخصة للعيان والعودة بها إلى بلدانهم ليتشكل الحافز والدافع الممهد للكثيرين غيرهم من المهتمين بهذا الجانب لأن يزوروا العراق ويبحثوا في أرضه عن تلك الآثار ذات القيمة المادية والفنية، والتي تخص أقواماً قديمة ورد ذكرها في «العهد القديم»، لتنطلق مع بداية القرن التاسع عشر الميلادي أولى عمليات البحث عن الآثار العراقية بوساطة طرائق ووسائل عديدة روعي فيها عدم الإسراف في إنفاق المال والوقت والجهد فكان النبش والتخريب

في بطون أبرز المواقع الأثرية سمة هذه الأعمال في تلك المدة، ناهيك عما استحوذ عليه من الآثار عن طريق المتاجرة؛ تلك الأعمال التي كان أبرز مموليها الحكومات والمؤسسات والجمعيات العالمية، ومنها على وجه الخصوص المتاحف الأوربية كالمتحف البريطاني ومتحف اللوفر الفرنسي، فتم بذلك نقل الكثير من الآثار العراقية عبر شخصيات أجنبية حملت الطابع السياسي والعسكري والاستخباراتي وأيضاً بوساطة مجموعة المغامرين والشخصيات المرتبطة بالمتاحف الأوربية، والتي وفدت إلى العراق في تلك المدة لأجل إخراج أكبر كمية ممكنة من الآثار باتجاه أوربا، قبل أن تبدأ مرحلة القرن العشرين الميلادي التي نشطت بها البعثات الأجنبية العاملة في العراق، والمتسمة بعض أعمالها الآثارية بالتنظيم والدقة مقارنةً مع الأعمال السابقة.

إن ما تقدم مثل عوامل أو مسببات أو مراحل ممهدة لنشوء علم الآثار في العراق إذ تأسست في العراق، بعد إعلان الحكم الوطني فيه عام 1921م، أول دائرة حكومية تعنى بالاهتمام في الآثار العراقية ومواقعها وتنظم العمل الآثاري المستكشف لتلك المواقع الأثرية، تبعها قانون الآثار الذي سند مهام دائرة الآثار ودعمها وحدد واجباتها لتنهض الكوادر الوطنية في مجال الآثار، وتأخذ على عاتقها مهمة القيام بالتنقيبات والصيانة الآثارية لأبرز المواقع الأثرية والتراثية في العراق وأيضاً مشاركة البعثات الأجنبية في هذا المجال عبر الإشراف على أعمالها داخل البلد.

كما استدعى وللضرورة العلمية والأكاديمية استحداث قسم علمي أكاديمي تحتضنه جامعة عراقية يعنى بعلم الآثار قام عليه عدد من علماء الآثار العراقيين الذين سبق لهم أن درسوا علم الآثار واللغات القديمة في إحدى الجامعات العالمية ثم التحقوا بكوادر مديرية الآثار العراقية، وعلى رأسهم الأستاذان القديران «طه باقر» و«فؤاد سفر».

وبتأسيس دائرة الآثار وتشريع قانون الآثار واستحداث قسم الآثار الأكاديمي في جامعة بغداد اكتمل عقد نشوء علم الآثار في العراق لتأخذ الكوادر الآثارية الوطنية على عاتقها مهمة تطوير هذا العلم بوجهيه الفني (الميداني) والنظري

(الأكاديمي) عبر نشاطاتها الآثارية أولاً ومجموعة الدراسات والبحوث الآثارية الخاصة بتاريخ وحضارة العراق القديم وآثاره الدالة على عمق تاريخه الموغل في الزمن ثانياً.

الأبواب الأولى التي نفذت من خلالها هذه الدراسة هي توضيح الكيفية التي نشأ فيها علم الآثار في العراق، مع تحليل وتحقيق ونقد لكل مرحلة من المراحل التي مهدت لنشوء هذا العلم في العراق عبر ملاحظة بعض الايجابيات والسلبيات التي اتسمت بها لتفسيرها وتفسير ما يليها؛ قبل أن تتطرق الدراسة إلى الكيفية التي انتهجتها الكوادر الآثارية الوطنية في عملية تطوير هذا العلم، والمضي بهذا الاختصاص الأكاديمي في طريق المعرفة، وغايتها الرئيسة في ذلك هي البحث عن الموروث العراقي القديم والحفاظ عليه عبر حمايته وصيانته ووضع الدراسات والبحوث التي تبرز حضارات بلاد الرافدين ومنجزاتها الحضارية وتفاعلها وتأثيراتها مع بقية حضارات العالم القديم في جوانب الحياة المختلفة، وما بقي من هذا الموروث المعبر عن أصالة حضارية امتاز بها هذا البلد العريق.

استقت هذه الدراسة معلوماتها عبر مجموعة من المصادر العربية والأجنبية المختصة من كتب وبحوث ومقالات تم التعامل معها بشكل مباشر، إذ اعتمدت الدراسة على استقاء المعلومات من المصادر الأصلية مباشرة، وبالتحديد تلك التي يعود تأريخ نشرها إلى القرن التاسع عشر الميلادي، من دون اللجوء إلى المعلومات المتوافرة في مصادر ثانوية نقلت عن الأصل، لضمان دقة نقل المعلومة والتحقق الصحيح للمعطيات وإعطاء التحليل والتعليق المناسب لما ورد فيها من معلومات، كون معلومات المصادر الأصلية جاءت مكتوبة بأقلام الشخصيات التي تناولنا سير أعمالها في هذه الدراسة، كما تم اعتماد بعض المقالات التي جاءت بأقلام باحثين مختصين بالموضوعات الآثارية، كذلك من المعاصرين أو القريبين من أحداث تلك النشاطات الآثارية المدروسة أو زمنها، فضلاً عن بعض المصادر الحديثة التي حللت واستقرأت كل ما يخص هذه الدراسة.

أما الدراسات المتناولة لموضوع علم الآثار في العراق فهي قليلةٌ جداً. إذ اقتصرت بعض المصادر العربية والأجنبية، منها بالتحديد المعتمدة في هذه الدراسة،

على سرد تاريخ الأنشطة الآثارية في العراق، وسرد أعمال أبرز الشخصيات التي عملت على أرض المواقع الأثرية داخل العراق، والتفصيل في الطرائق والأساليب الفنية المتبعة، وذكر المكتشفات الأثرية وإبراز أهميتها وقيمتها بشكل غير خاضع للنقد والتحليل والتحقيق لسير ودوافع وغايات وأعمال تلك الشخصيات. كما انه لم ترد أية دراسة تتناول الكيفية التي نشأ وتطور بها علم الآثار في العراق وتشخيص مراحلها، ولا سيما جانب التطور الإداري والميداني والقانوني والأكاديمي لعلم الآثار في العراق، ودور الكوادر الآثارية الوطنية في ذلك، كما هو متبع في هذه الدراسة.

وفي الختام أتمنى أن تكون هذه الدراسة قد وضعت ووضحت الصورة الحقيقية والدقيقة لعلم الآثار في العراق، وأن تكون الفائدة العلمية والغاية الأكاديمية المرجوة من هذه الدراسة قد تحققت، والله من وراء القصد.

عمر جسام العزاوي

نيسان / 2012

الفصل الأول
(نشأة علم الآثار في العراق)

توطئة:

ما كان ليظهر علم الآثار في العراق فجأةً بوصفه علماً أكاديمياً يستكشف ويشخص ويستظهر ويدرس آثار حضارات هذا البلد العريق ويحافظ عليها كونها كنز من كنوز الأمة، لولا أن سبق ذلك الظهور ما يمكن أن نعده بالمراحل الممهدة والمسببة والدافعة (ولو بشكلٍ عفويٍ) لان يكون هناك علم آثار في العراق؛ تلك المراحل التي سنتناولها في هذا الفصل مُركزين على أبرز الأسماء والشخصيات التي لعبت دوراً بارزاً خلالها، مع تشخيص بعضٍ من ايجابيات وسلبيات كل مرحلة والتي انعكست بدورها على المراحل الأخرى اللاحقة.

وبشكلٍ عام، كانت أولى المراحل هي التي اعتمدت الإشارات والكتابات الواردة في الكتب المقدسة والمدونات الكلاسيكية التي ذكرت بشكل مباشر أو غير مباشر مدن وحضارات وآثار العراق القديمة لتكون محط اهتمام وأنظار الرحالة العرب والأجانب الذين ما كانوا أيضاً ليغفلوا في زياراتهم للعراق عن زيارة وتتبع كل ما هو قديم وغريب يخص أولئك الناس الذين تركوا تلك الآثار التي تكتنز بداخلها أسرار القصص الخيالية المنسوجة في سير أصحابها، فكانت زيارات هؤلاء الرحالة مرحلة ثانيةً نبهت وشخصت بعض المواقع الأثرية وأشارت إلى أخرى من خلال ما كتبوه من مشاهدات ووصف لها فضلاً عن ما نقله الأجانب من قطعٍ أثرية ورسومٍ لكتابات قديمة عُدت في حينها مجرد نقوش غريبة غير مفهومة بالنسبة لحضارة وثقافة بلدانهم، لتشجع هذه الآثار المنقولة والمشاهدات السابقة على توالي زيارات الرحالة والتجار إلى العراق والبحث عن ما يشابه تلك الآثار المكتشفة التي كانت في يومٍ ما في يد الآشوريين والبابليين وغيرهم من سكان

العراق القدماء الوارد ذكرهم في العهد القديم والمؤلفات الكلاسيكية لأولئك الأجانب، لتنتظم رحلات وبعثات أجنبية قادمةً من أوربا إلى العراق متعددة الغايات والدوافع بتمويل سياسي ومؤسساتي شكل أهم مميزات المرحلة الثالثة في النصف الأول من القرن التاسع عشر للميلاد والتي بدأت فيها أولى عمليات الحفر للبحث عن الآثار في مواقع العواصم الآشورية المنتخبة، تبعتها مرحلة رابعة في النصف الثاني من القرن ذاته اتسمت بإصرار ونشاط أجنبي اكبر من السابق ساد معظم المواقع الأثرية التي كانت موقعاً لكبرى المدن القديمة في بلاد الرافدين هذا النشاط الذي تصاعدت وتيرته مع تصاعد الخط البياني لأعمال النبش والحفر العشوائي لتلك المواقع، والغاية الرئيسة هي الحصول على اكبر عدد ممكن من الآثار القيمة والنفيسة وبأقل مالٍ ووقتٍ وجهدٍ ممكن فكانت هذه الأعمال سمة بارزة طغت على هذه المرحلة التي توسطتها مع سابقتها مرحلة مهمة كانت العامل الأهم والدافع الأكبر لمواصلة أعمال الحفر في المواقع الأثرية العراقية هي مرحلة حل رموز الكتابة المسمارية. وما أَنْ حلّ القرن العشرين للميلاد حتى غدت هناك مراحل أخرى تطورت جوانبها بتطور الظروف السياسية والاقتصادية والتقنية في القرن الجديد حينها، توزعت زمنياً قبل وبين وبعد الحربين العالميتين الأولى (1914 - 1918م) والثانية (1939 - 1945م)، ليشهد هذا القرن وبالتحديد سنين نصفه الأول ولادة علم الآثار في العراق.

أولاً : الإشارات الأولى والعوامل المشجعة على استكشاف آثار العراق وحضاراته

1. الكتب المقدسة :

وردت إشارات كثيرة في الكتب المقدسة (القرآن الكريم والعهد القديم) إلى الأقوام القديمة التي سكنت المعمورة وحضاراتها في منطقة الشرق الأدنى القديم بشكل عام فضلاً عن مدن وشعوب حضارات بلاد الرافدين بشكل خاص، وعدّت هذه الإشارات إحدى أهم المصادر التي تحدثت، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر،

عن تاريخ وحضارة بلاد الرافدين كما عُدّت إحدى أهم العوامل التي شجعت على زيارة العراق بغية البحث عن آثاره.

وردت إشارات في القرآن الكريم عن مدن وأقوام العراق القديم منها ما هو بشكل مباشر كذكر اسم مدينة بابل، إحدى أهم واكبر مدن العالم القديم، في قوله تعالى ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمارُوتَ﴾[1]، ومنها ما هو بشكل غير مباشر إذ يظن أن ارض العراق كانت قديماً موطناً للأقوام التي بعث الله ﷻ إليها عدداً من الأنبياء والرسل[2]، والذين يمكن تلمس أثر دعواتهم التوحيدية في ارض العراق قديماً من خلال كتابات بعض الآثار المكتشفة فيها ولا سيما المسمارية منها.

أما العهد القديم فقد وردت فيه إشارات بشكل أوسع وأكثر تفصيلاً عن مدن وحضارات وشعوب العراق القديمة، والسبب في ذلك يعود إلى أن أحبار اليهود قد ضمنوا قديماً في عدد من أسفار العهد القديم أخبارا مقتضبة عن الآشوريين والبابليين في القرنين السادس والخامس قبل الميلاد عندما كانوا أسرى في بلاد بابل اثر إخضاع كياناتهم السياسية من قبل الآشوريين والبابليين[3].

إن ورود هذه الإشارات في الكتب المقدسة شجع الكثير إلى زيارة العراق قديماً وحديثاً والاطلاع على أحواله وآثاره، سواءً العرب من خلال ما قرؤوه في القرآن الكريم ومعرفتهم بتفسيرات آياته الكريمة أو الأجانب عن طريق أسفار العهد القديم والتي كانت تمثل أقدم الكتابات المتيسرة آنذاك.

2. المدونات الكلاسيكية:

تعد مؤلفات الكُتّاب والمؤرخين الإغريق والرومان مصدراً ثانياً للمهتمين

(1) سورة البقرة ، الآية: 102.

(2) منهم مثلاً: النبي نوح عليه السلام والنبي إبراهيم عليه السلام والنبي يونس عليه السلام. للمزيد ينظر: - رعد شمس الدين الكيلاني، الأنبياء في العراق دراسة مقارنة بين القرآن والعهد القديم والآثار، بغداد، 2001، ص53 وما بعدها. كذلك: محمد بيومي مهران، دراسات تاريخية من القرآن الكريم - في العراق، بيروت، 1988، ص5.

(3) لهذا تغلفت هذه الأخبار بروح الحقد والكراهية نحو أقوام العراق القديم.

بدراسة تاريخ العراق القديم وحضاراته وعامل مشجع آخر لفت أنظار الكثيرين إلى تلك الحضارات العريقة ومواقعها الأثرية، إذ وردت إشارات كثيرة إليها في مؤلفاتهم. ومن أبرز هؤلاء الكتاب الكلاسيكيين الإغريق المؤرخ «هيرودوتس» (Herodotus) (480 - 425 ق.م.)[1] الذي زعم انه زار مدن بابل وآشور واطلع على آثارها الشاخصة، وسمع من سكانها القصص والروايات قبل أن يدون ما شاهده وسمعه عنها في مؤلفاته[2]. كذلك فعل «زينوفون» (Xenophon)[3] (430 - 355 ق.م.) وما سجله خلال مسيرة حملته العسكرية من مشاهدات ووصف للمواقع الأثرية في بلاد الرافدين، حيث عُدّت كتاباته أدق من كتابات هيرودوتس، وأيضاً كتابات المؤرخ البابلي «بيروسس» من القرن الثالث قبل الميلاد الذي دون تاريخ بلاد بابل باللغة اليونانية، لكن ما يؤسف له أن ماكتبه قد فقد وان مايعرف عنه لا يتجاوز بضع معلومات وردت في مؤلفات الكتاب الكلاسيكيين كانوا قد اقتبسوها منه[4]. فضلاً عن باقي الكتاب الكلاسيكيين ومنهم «بوليبيس» (Polybius) (202 - 120 ق.م.) الذي يرجح انه أول من استخدم مصطلح «ميزوبوتاميا» (Mesopotamia) للإشارة إلى الجزء الأوسط والشمالي من بلاد الرافدين، فضلاً عن إشارات أخرى إلى تاريخ الآشوريين كتبها المؤرخ الإغريقي «ديودورس الصقلي» (Diodorus Siculus) (80 - 21ق.م.) والجغرافي الإغريقي «سترابو» (Strabo) في حدود (64ق.م.- 19م)، وأيضا إشارات المؤرخ والجغرافي الروماني «بليني» (Pliny) في القرن الأول الميلادي... وغيرهم الكثير من الذين وردت في مؤلفاتهم إشارات إلى تاريخ وجغرافية وأحوال

---

(1) هيرودوتس (Herodotus): مؤرخ إغريقي ولد في مدينة هاليكارنسوس في آسيا الصغرى، ويعتقد انه عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، كان له نشاط سياسي أبعده عن مدينته فسافر إلى بلدان مختلفة وكتب عنها ووصفها.

(2) Fagan, Brian M., Return to Babylon, U., 2007, p. 17 - 18.

(3) زينوفون (Xenophon): قائد عسكري ومؤرخ إغريقي قاد حملة عسكرية عرفت بحملة العشرة آلاف جندي من بلاد بابل إلى آسيا الصغرى.

(4) عامر سليمان، العراق في التاريخ القديم موجز التاريخ السياسي، الجزء الأول، موصل، 1991، ص51.

بلاد بابل وآشور[1].

3. الرحالة والبلدانيون العرب:

زار العراق رحالة ومؤرخون وجغرافيون عرب، وكما فعل الكتاب الكلاسيكيون قام الرحالة العرب بوصف كل ما شاهدوه وسمعوه عن تاريخ وأحوال وآثار العراق قديماً، ودونوه في مؤلفاتهم واعتاد الكتبة العرب، من مؤرخين وبلدانيين، على نعت المدن العراقية القديمة المندرسة في الزمن، خصوصاً منها المشيدة قبل الميلاد، بنعوت مختلفة تنم عن عدم المعرفة المسبقة بتاريخ تلك المدن وحضاراتها، فهم يصفون المدن السومرية أو البابلية أو الآشورية بأنها (مدن أزلية) أي وجدت منذ الأزل، وينسبون بناءها إلى الجن تارة أو إلى احد الأنبياء مثل نوح عليه السلام أو سليمان عليه السلام أو لشخصيات تاريخية تارة أخرى[2].

لقد وردت إشارات كثيرة إلى آثار العراق في كتب العرب القدماء ولم تقتصر هذه الإشارات على مدنه القديمة فقط بل تناولت أيضاً وصف القطع الفنية مثل التماثيل كذلك وصف المقابر والمدافن والأسوار القديمة فضلاً عن معلومات مهمة عن المسكوكات والكتابات القديمة خصوصاً منها المنفذة على جدران المباني مع وصف لبعض الآثار الأخرى. ومع كثرة هذه الإشارات إلا أنها اتسمت بعدم الدقة والاختلاف ولا سيما في تسميات المدن القديمة وأيضاً شابها مسحة من الخيال الذي أبعدها عن الواقع الذي أثبتته مكتشفات التنقيبات الآثارية الحديثة[3].

ومن أبرز من زار العراق من البلدانيين والمؤرخين والعلماء العرب هم «الطبري» المتوفى سنة (310هـ - 922م)، و«ابن حوقل» الذي زار الموصل سنة (358هـ - 968م)، و«ابن جبير» و«ياقوت الحموي» الذي زار الموصل أيضاً ووصف وكتب عن تل النبي يونس عليه السلام، و«القزويني» الذي زار بابل ووصف حالها

---

(1) Bernhardsson, Magnus T., Reclaiming a plundered past: archaeology and nation building in modern Iraq, U., 2005, p. 25 ff.

(2) كوركيس عواد، "آثار العراق في نظر الكتاب العرب الأقدمين"، مجلة سومر، المجلد5، الجزء1، 1949، ص65.

(3) المصدر نفسه.

ونوه إلى ما كان يفعله الناس من نقل الآجر من بقايا أبنيتها لبناء بيوتهم وقتذاك، كذلك «ابن بطوطة» الذي يعتقد انه زار مدينة بورسپا (برس نمرود)[1] حيث ذكرها على أنها مكان مولد النبي إبراهيم ﷺ. وغيرهم الكثير[2].

4. الرحالة الأجانب:

زار العراق قديماً عدد من الرحالة والتجار الأجانب الذين كانت لهم غايات ودوافع متعددة من رحلاتهم وزياراتهم للعراق[3]. وبحسب تعاملهم مع الآثار القديمة في العراق أثناء زيارتهم له يمكن تقسيم هؤلاء الرحالة إلى قسمين: **القسم الأول** منهم تركوا في مؤلفاتهم إشاراتٍ ووصف لما رأوه وسمعوه عن أحوال العراق وأبنيته القديمة[4]، شأنهم في هذا شأن البلدانيين العرب من حيث الحديث على الآثار ومواقعها كونها جزءاً من كل ما وصفوه وكتبوا حوله، وبمعنى آخر إنّ كتاباتهم وزياراتهم لم تكن لذات الآثار نفسها بل كان اهتمامهم بالآثار جزءاً من اهتمامهم بكل مباني المدن التي زاروها في العراق وكتبوا عنها. أما **القسم الثاني** من الرحالة فهم الذين احتكوا مباشرة مع الآثار من خلال نقلهم واستنساخهم لكتاباتها المسمارية فضلاً عن استحواذهم على عدد منها ونقلها إلى أوربا لدراستها وعرضها في المتاحف هناك، وسيأتي ذكرهم لاحقاً.

أما أبرز الرحالة الأجانب الذين يمثلون القسم الأول، فمنهم اليهودي «بنيامين من طليطلة» من اسبانيا (Benjamin of Tudela)[5]، الذي يعد أول الرحالة الأجانب الذين زاروا العراق في منتصف القرن الثاني عشر للميلاد أثناء قيامه برحلة بدأها من

---

(1) بورسپا (برس نمرود): تقع أطلالها اليوم على بعد 15كم تقريباً إلى الجنوب من مدينة الحلة في محافظة بابل، ومن أشهر معالمها هو برجها المدرج والذي يرجح أنه متكون من سبع طبقات.

(2) للمزيد ينظر: - كوركيس عواد، سومر، 1949، المصدر السابق، ص65 وما بعدها.

(3) Reade, Julian E. ,"Disappearance and rediscovery", Babylon, Oxford, 2009, p. 22 ff.

(4) Lloyd, Seton, Foundations in the Dust, London, 1980, p. 7 ff.

(5) بنيامين التطيلي (Benjamin of Tudela): الرحالة بنيامين بن يونة التطيلي النباري الأندلسي.

اسبانيا متوجها إلى بلاد الشرق ومنها العراق، وبغض النظر عن هدف هذه الرحلة والغاية منها[1]، فقد وضع «بنيامين» وصفاً للمدن العراقية القديمة التي زارها ومنها نينوى (الموصل) والتي وصفها بآشور العظيمة وقدر طول أسوارها بمبالغة اعتمدت على ما ورد في العهد القديم[2]. كما زار مدينة بابل ووضع تقديراً لمحيطها[3] ووصف ما شاهده من أطلالها ومنها قصر نسبه إلى الملك البابلي نَبو - كدرُ - اصر (نبوخذ نصر) الثاني (604 - 562 ق.م.)[4]، وزار أيضاً مدينة بورسپا (برس نمرود) وصعد على برجها المدرج ووصفه بأنه برج بابل المشهور الوارد ذكره في العهد القديم وأعقب «بنيامين» رحالة آخرون مروا بالعراق وتركوا وصفاً لمدنه وآثاره القديمة أيضاً، ومنهم «بتاشيا من راتيسبون» (Petachia of Ratisbon) الذي زار العراق بعد «بنيامين» بمدة قصيرة وترك وصفاً عن مدينتي نينوى وبابل الأثريتين[5].

بعد ذلك زار العراق التاجر الايطالي «كونتي» (Niccolò de' Conti) في سنة (1444م) ووصف أطلال بابل الشاخصة للعيان[6]، أعقبه تاجر ايطالي آخر هو «تشيزاري دي فيديرتشي» (Cesare de Federici) وهو أول من وصف موقع عقرقوف[7] وزقورتها أثناء رحلته إلى الشرق والتي بدءها سنة (1563م)؛ تبعه

(1) اختلف الباحثون المختصون في تحديد الهدف الرئيس من هذه الرحلة، فمنهم يرجح كون الرحلة هي للاطلاع على وضع اليهود المقيمين في الشرق، ومنهم من يرجح أن «بنيامين» كان تاجراً يبحث عن مصالحه في الشرق. للمزيد ينظر: - رحلة بنيامين التطيلي، ترجمة عزرا حداد، بغداد، 2011، ص39.

(2) هاري ساكز، قوة آشور، ترجمة: عامر سليمان، بغداد، 1999، ص410.

(3) هـ. ساكز، البابليون، ترجمة: سعيد الغانمي، بيروت، 2009، ص19.

(4) نَبو - كدرُ - اصر (نبوخذ نصر) الثاني(604 - 562 ق.م.): أحد ابرز الملوك البابليين، كان له نشاط سياسي وعمراني كبير، كشفت التنقيبات الآثارية عن آثاره العمرانية التي وصفت على أنها أروع ما كشف عنه في بابل.

(5) Benisch، A., Travels of Rabbi Petchia of Ratisbon, London, 1856, p.9 ff.

(6) Evetts, Basil T., New light on the Bible and the Holy Land, London, 1892, p.33.

(7) عقرقوف: موقع العاصمة الكشية دور - كوريكالزو (Dur - Kurigalzu) التي بناها الملك الكشي كوريكالزو في القرن الخامس عشر ق.م.، ويعرف موقعها اليوم بعقرقوف تبعد 30كم غرب بغداد تقريباً.

الطبيب الألماني «ليونهارت راوولف» (Leonhardt Rauwolf) في وضع وصف لمدينة دور - كوريكالزو (عقرقوف) وزقورتها التي اعتقد بأنها برج بابل[1] أثناء زيارته للمدينة بعد سنة (1573م)، فضلاً عن وصفه لمدينتي نينوى وبغداد في رحلته[2].

شهدت أوربا بدءاً من القرن الخامس عشر للميلاد تياراً فكرياً إنسانياً يتمثل في العودة إلى الماضي والبحث عن آثاره القديمة، وبما أن أوربا كانت موطن للحضارات الإغريقية والرومانية فقد عكف الباحثون في هذه المدة، التي سميت بعصر النهضة، على دراسة الآداب الإغريقية والرومانية وباقي مظاهر تلك الحضارات فظهرت دراسات كثيرة أغنت الحركة الفكرية والعلمية آنذاك لتنعش بعد ذلك تياراً جديداً ظهر في نهاية القرن السادس عشر، يمكن تلمسه في ايطاليا على وجه الخصوص، وهو الرغبة في الاطلاع على الشرق الغني بتراثه الفكري والحضاري.

فقد كان لأسماء المدن الشرقية مثل نينوى وبابل وبغداد والقدس واسطنبول (القسطنطينية) لديهم صداها كذلك لشهرة قصص ألف ليلة وليلة وشهرة الأسواق الشرقية وغناها فضلاً عن سير الملوك والسلاطين القدماء والتي تركت وقعاً سحرياً في نفوس الأوربيين دافعاً إلى المزيد من حب الاطلاع والبحث عن سحر الشرق فكانت الرحلات والزيارات إلى الشرق ومدنه، وربما كان الدافع الأساس لتلك الرحلات أدبياً ثقافياً في بادئ الأمر، إلا انه ما لبث أن تحول هذا الدافع إلى غايات وأهداف متعددة ومختلفة على اثر تدخل الحكومات والمؤسسات الراعية لقسم من هذه الرحلات، خدمةً لمصالحها الاقتصادية والسياسية والدينية في منطقة الشرق[3].

---

(1) كان الاهتمام كبيراً بالزقورات الموجودة في مواقع المدن العراقية القديمة من قبل عدد كبير من الرحالة الأجانب وغايتهم المرجوة هي الكشف عن برج بابل المذكور في الكتاب المقدس.

(2) Hilprecht, H. V., Explorations in Bible Land During the 19th Century, Philadelphia, 1903, p. 14 ff.

(3) رحلة ديللاڤاليه إلى العراق (مطلع القرن السابع عشر)، ترجمة: بطرس حداد، بيروت، 2006، ص7.

ثانياً: نقل الآثار العراقية ورسمها واستنساخ نقوشها (كتاباتها):

يعد نقل الآثار إلى خارج العراق سواءً بشكل كامل، كالقطع الصغيرة، أو عن طريق نقل رسمها ووصفها أو رموز كتاباتها المسمارية المستنسخة يدوياً من قبل الرحالة والتجار الأجانب[1]، كونهم تعاملوا مع الآثار بشكل مباشر ومقصود، هو عامل آخر ساهم في الاهتمام بآثار بلاد الرافدين وشجع آخرين على المجيء لغرض الحفر (التنقيب) في ارض اعرق الحضارات القديمة، مما مهد بعد ذلك لنشوء علم آثار في العراق.

أول الرحالة الأجانب الذين احتكوا مباشرة مع الآثار وتعدوا مرحلة وصفها فقط هو الألماني «ليونهارت راوولف» الذي وصف عقرقوف ونينوى[2]، كما مرّ آنفاً، إذ نقل بعض الرموز المسمارية ظناً منه أنها مجرد نقوش طبيعية غريبة ومميزة[3]. ومن الأمور المهمة الواجب ذكرها في هذا الصدد هي محاولة ضابط البحرية البريطاني «جون كارترايت» (John Cartwright) لإجراء مسح استكشافي لنينوى ومحيطها في القرن السابع عشر الميلادي، حيث عدّ أول الأوربيين الذين حاولوا إجراء هكذا نوع من المسح في الشرق[4].

إن أشهر الرحالة الأجانب الذين زاروا العراق هو الايطالي «بيترو ديلا فالي» (Pietro della Valle) في رحلته إلى الشرق التي امتدت مابين (1616م - 1625م)[5]. وقد زار مدناً عراقية عديدة منها بغداد والبصرة والموصل ومدن بابل

---

(1) ينظر:
Fagan, Brian M., op. it, p. 20 ff.

(2) للمزيد عن رحلة راوولف إلى العراق ينظر: ليونهارت راوولف، رحلة المشرق إلى العراق وسوريا وفلسطين سنة 1573م، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، 1978، ص5 وما بعدها.

(3) تقي الدباغ، وآخرون، طرق التنقيبات الأثرية، بغداد، 1983، ص55.

(4) Evetts, Basil T. A., op. it, p. 37.

(5) للمزيد حول هذه الرحلة ينظر: - رحلة ديللاڤاليه إلى العراق، المصدر السابق، ص8 وما بعدها.

وأور التي أخذ منها رقماً طينية وقطعاً من الآجر عليها كتابات مسمارية[1] ليحملها إلى أوربا مع بعض الآثار المصرية منها مومياء فرعونية كان قد أخذها حين زيارته للأهرامات، فضلاً عن رسم بعض تفاصيل تلك المدن وخصوصاً معالمها الأثرية القديمة بوساطة رسام كان يرافقه في رحلته[2]، ويُرجح أنه أول من زار موقع (الأخيضر)[3] في العراق ووصفه على انه قصر[4].

لقد تعامل «ديلا فالي» مع الآثار مباشرة واهتم بوصفها إلا أن هذا التعامل لم يكن ينم عن اهتمام آثاري بحت بل هو مجرد اهتمام ثقافي لرحالة يجمع ويصف كل ما هو غريب أو نادر وذو قيمة مادية أو فنية أو فكرية بحسب لرؤيته آنذاك، إذ يمكن تلمس ذلك في ما تقدم من مذكرات هذا الرحالة حيث يورد في كتاباته واصفاً تعامله مع آثار بابل بالآتي:

"إن المواد المستعملة في البناء هي اغرب ما في المكان **لقد فحصتها جيداً وضربت المعول في أكثر من مكان فكسرت بعض القطع** فإذا بكل ما أمامي آجر كبير"[5].

ففي الوقت الذين يصف فيه «ديلا فالي» احد المباني الأثرية ومواد بنائه إلا انه يصف ضمناً مدى تعامله السلبي مع هذه القيمة الحضارية العائدة لبلد غابت عنه القوانين الرادعة لمثل هذه الأعمال وقتذاك، وإذا ما اعتقدنا مسوغين انه في مدة القرن السابع عشر لم يكن هناك علم آثار ليحدد الكيفية التي يتم على أساسها التعامل مع الآثار[6] إلا أن الرحالة الايطالي نفسه يذكر مكملاً حديثه عن هذا البناء:

---

(1) يذكر أن ديلا فالي أخذ بعض النماذج للخط المسماري، ربما بوساطة رسمها، من المدينة الفارسية القديمة في إيران «برسيبوليس»(أصطخر) ونقلها معه إلى أوربا. ينظر:
Hilprecht, H. V., op. it, p. 17.

(2) رحلة ديللاڤاليه إلى العراق، المصدر السابق، ص11، ص53 وما بعدها.

(3) الاخيضر: بناء ضخم يعتقد أنه حصن كبير يعود في تاريخه إلى العهد العباسي، يقع على بعد 50كم جنوب غربي كربلاء، 152كم جنوب غربي بغداد، وقد زاره أيضاً الرحالة نيبور.

(4) طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، الجزء الأول، بغداد، 1973، ص114.

(5) رحلة ديللاڤاليه إلى العراق، المصدر السابق، ص55.

(6) ينظر في مكان لاحق من هذا الكتاب ما فعله أجنبي آخر هو الفرنسي «شايل» في نهاية القرن =

"وقد طاب لي اخذ نماذج من مختلف أنواع الآجر والحصران والقار ليطلع عليها الآثاريون وسأحملها معي إلى إيطاليا"[1].

فمن خلال هذه الكلمات يتضح أن «ديلا فالي» يعلم أن هناك مختصين أو مهتمين بالآثار (آثاريون) في ذاك الوقت أي انه هناك، على الأقل، تعامل شبه علمي وأكاديمي معروف وواجب عند التعامل مع الآثار، ناهيك عن إقراره بأخذ بعض العينات من الآثار ونقلها إلى خارج موطنها الأصلي من دون أية عوائق وعن طيب خاطر!.

إن مثل هذه الأعمال كانت إحدى الأسباب التي مهدت الطريق للرحالة والمهتمين اللاحقين عن الكيفية التي يتم بها النقل والتعامل مع الآثار والتي أثرت في رحالة آخرين بحثوا عن الآثار في القرنين الثامن والتاسع عشر الميلاديين على اثر قراءة كتب من سبقهم من الرحالة، كذلك تبين هذه الأعمال بان ليس كل من زار مواقع الآثار هو مهتم ومفسر جيد لتاريخها وقيمتها وماهيتها وان نجح بطريقة وصفها والتي هي أيضاً تعتمد على المشاهدة والتحليل والرأي الشخصي للرحالة نفسه.

كما أن إشارات الرحالة الأجانب إلى الآثار العراقية لم تقتصر على التعامل المباشر مع تلك الآثار بل تعداها إلى إجراء دراسات لمواقع تلك الآثار، إذ قدم الفرنسي «البرت» (Albert) تقريراً عن آثار وموقع مدينة بابل ومواقع أثرية أخرى، وقرأ هذا التقرير أمام الجمعية الفرنسية للكتابات عام1755م حيث كان أساساً لدراسات جغرافية فرنسية لاحقة لمنطقة الشرق[2].

ويعد الرحالة الألماني «كارستن نيبور» (Carsten Niebuhr) (1733م - 1815م)[3] من أشهر الرحالة الأجانب المشهورين الذين زاروا العراق ومدنه

=

التاسع عشر الذي بات فيه علم الآثار معروفاً في الوسط العلمي والأكاديمي، كدليل على أن تلك الأعمال لا تتعلق بوقت ظهور علم الآثار وانتشار المعرفة الآثارية الأكاديمية.

(1) رحلة ديللاڤاليه إلى العراق، المصدر السابق، ص55.

(2) Harper, Robert Francis, "A Sketch of the Excavations in Babylonia and Assyria", The Biblical World, Vol. 8, No. 1, 1896, p. 24.

(3) كارستن نيبور(Carsten Niebuhr): ألماني الأصل دنماركي الجنسية درس الرياضيات وعلم

=

واطلعوا على آثاره، فقد قام باستكشافات أثناء رحلته في بلاد الشرق، وزار عدد من المدن القديمة في العراق منها بغداد والموصل، وفي عام 1765م باستنساخ كتابات مسمارية بصورة واضحة مشابهة للنسخة الأصلية من مدينة برسيبوليس، وقام بنشرها بعد ذلك عام 1788م[1]، ليكون احد الأسباب التي شجعت وساهمت في حل رموز الكتابة المسمارية[2]، كما وضع وصفاً لآثار بابل ومبانيها الأثرية وآجرها المنتشر بكثرة[3].

إن الإشارات الواردة في الكتب المقدسة ومدونات الكتاب الكلاسيكيين والبلدانيين والرحالة العرب والأجانب، المذكورة آنفاً، مضافاً إليها الدراسات التي ظهرت في أوربا وتناولت حضارات الإغريق والرومان، ولا سيما في عصر النهضة الذي تميز بالعودة فكرياً إلى الماضي، منها حركة فنية وأدبية كانت مدن بلاد الرافدين إحدى موضوعاتها الرئيسة خصوصاً في جانب الرسم والقصائد الشعرية، حيث صور الفنانون الأوربيون تلك المدن بحسب ما ذكر عنها في العهد القديم مع إضافات من نسج الخيال الأوربي واللاهوت التوراتي، وهذه الأعمال كانت بالتأكيد مصدر لإلهام العديد من المهتمين لزيارة الشرق ورؤية تلك المدن وآثارها؛ فضلاً عن ما كشفته هذه الدراسات من وشائج حضارية قديمة بين تلك الحضارات وحضارات بلاد الرافدين، كذلك توالي المكتشفات الآثارية المهمة والمدهشة آنذاك سواء في مواطن الحضارات الإغريقية والرومانية في أوربا أو في مصر وإيران وغيرها من مواقع الحضارات القديمة في الشرق كذلك حل رموز الكتابات القديمة بدءاً بالهيروغليفية ثم المسمارية وما أحدثته هذه الاكتشافات من اتجاهات جديدة

=

الفلك وشارك في البعثة الدنماركية لاستكشاف الشرق عام 1760م. ينظر: - رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمة: محمود حسين الأمين، بغداد، 1965 ، ص5 وما بعدها.

(1) Fagan, Brian M., op. it, p. 33 - 41.

(2) Evetts, Basil T. A., op. it, p. 45.

(3) Hilprecht, H. V., op. it, p. 19.

ورغبة في البحث عن المزيد[1]، هذه الأمور مجتمعةً يمكن عدها مصادر وعوامل مهمة ومشجعة للمهتمين بالآثار لاحقاً، دفعتهم للقدوم إلى العراق والبحث عن مواطن حضاراته وآثارها، لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل نشوء علم الآثار في العراق وهي العمليات الأولى للحفر والتنقيب الفعلي والمقصود للحصول على الآثار ونقلها إلى البلاد الأجنبية.

(1) جان كلود ماركرون، علم آثار بلاد الرافدين، ترجمة: يوسف حبي، بغداد، 1986، ص22.

الفصل الثاني
(المراحل التطورية لأعمال الحفر والبحث عن الآثار العراقية)

أولاً: أولى عمليات الحفر والبحث عن الآثار العراقية

مع تزايد الاهتمام بآثار العراق وحضارته تقدمت مراحل الكشف عن آثاره خطوات عديدة فقد أصبح المهتمون بهذا الموضوع يقيمون في العراق مدة طويلة يدفعهم إلى ذلك مصالح اقتصادية وسياسية فمنهم من كان ممثلاً ووكيلاً لشركات أجنبية، ومنهم من يمثل دولته دبلوماسياً في العراق، ونمت هذه الرغبة عند السياح والمغامرين والباحثين أيضاً ممن زاروا العراق إذ بدؤوا حينها بزيارة المواقع الأثرية الشهيرة وجمعوا ما تيسر من قطع أثرية فضلاً عن استنساخ بعض الكتابات المسمارية، ومنهم على سبيل المثال الفرنسي «ميشو» (Michaux) الذي عثر خلال زيارته للعراق على حجرة مدونٌ عليها كتابةٌ مسماريةٌ قام ببيعها إلى المكتبة الوطنية في باريس وهي لازالت محفوظة هناك وتسمى بـ(حجر ميشو)[1].

ومن الذين أقاموا مدة طويلة في بغداد بين سنتي 1785م - 1795م الفرنسي «الاب بوشامب» (Abbé Beauchamp) الذي زار عدة مدن عراقية قديمة أبرزها بابل التي أجرى فيها حفريات وأزاح الأنقاض عن تمثال أسد بابل الشهير؛ وكانت حفرياته أولى الأعمال التي يتم بها استخدام عمال محليين ومراقب عمل محلي (من أبناء مدينة الحلة) للحفر في موقع اثري[2]، كما كشف عن بعض الأجزاء من

---

(1) بريجيت ليون، وميشيل سيسيل، الكتابات المسمارية وفك رموزها، باريس، 2011، ص17.

(2) جون اوتس، بابل تاريخ مصور، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد، 1990، ص229.

بوابة عشتار في بابل[1]، فضلاً عن قيامه بإرسال عينات من رقم طينية تحمل كتابات مسمارية إلى باريس[2]، وأيضاً بعض الأختام الاسطوانية الصغيرة والتماثيل الفنية التي كانت على أشكال حيوانات، كما وصف عملية نقل الآجر من أبنية بابل الأثرية من قبل السكان المحليين ليستخدموه في عملية أعادة بناء دورهم ومبانيهم الحديثة[3]، واعد تقريراً مفصلاً عن بابل تم نشره سنة 1792م في مجلة العلماء الفرنسيين، فكان ذلك احد أهم العوامل التي أثارت رغبة الأوربيين بشكل عام والفرنسيين والبريطانيين بشكل خاص للاستزادة من البحوث والدراسات المنشورة عن حضارة العراق وآثاره[4].

ثانياً: المراحل التطورية لأعمال الحفر والتنقيب:

كان من نتائج نقل الآثار العراقية إلى أوربا من قبل الرحالة والمهتمين أن تنبهت وتشجعت دول الغرب إبان القرن التاسع عشر على إرسال بعثاتها إلى العراق للحفر والبحث عن الآثار، فعن طريق نشاط «الاب بوشامب» وما نقله من آثار وكتابات مسمارية مضافاً لها جملة الآثار والدراسات التي وصلت أوربا من قبل الرحالة والمهتمين الذين زاروا العراق كان قد شجع الحكومة البريطانية عبر شركة الهند الشرقية[5] إلى إصدار أوامر إلى معتمديها في العراق، بضرورة البحث عن

---

(1) طه باقر، المصدر السابق، ص115.

(2) Harper, Robert Francis, "A Sketch of the Excavations in Babylonia and Assyria", op. it, p. 23.

(3) Hilprecht, H. V., op. it, p. 19.

(4) طه باقر، المقدمة، المصدر السابق، ص116.

(5) شركة الهند الشرقية: أنشأتها الحكومة البريطانية في بداية القرن السابع عشر الميلادي، وكانت الغاية منها توسيع النشاط التجاري في آسيا ومنطقة الشرق بالتحديد والسيطرة على الطرق والأسواق التجارية هناك من خلال اتخاذها عدة مراكز مهمة في مناطق مختلفة أبرزها في البصرة وبغداد، وذلك في صراع مع بقية الدول الأوربية المنافسة لبريطانيا، لذلك دخل الطابع السياسي على هذه الشركة ومنتسبيها. ينظر: لفتنانت كولونيل سير أرنولد ت. يلسون، تاريخ الخليج، ترجمة: محمد أمين عبدالله، لندن، 2001، ص100 وما بعدها.

الآثار خصوصاً منها الرقم الطينية وباقي القطع الأثرية التي تحمل كتابات مسمارية، وجمعها ومن ثم شحنها إلى لندن. وتم بالفعل جمع عدد كبير من القطع الأثرية التي تحمل كتابات مسمارية في السنوات 1801 - 1810م وتم نقلها إلى انكلترا[1].

أ - المرحلة الأولى:

يقصد بها مرحلة النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، فمع بداية هذا القرن بدأت تتوافد البعثات الأجنبية، وتحديداً الانكليزية والفرنسية منها، إلى العراق للبحث عن آثار حضاراته، وبتخويل وتسهيل من السلطات العثمانية آنذاك. وبدء تنظيم الرحلات الأوربية إلى منطقة الشرق بشكل عام، والعراق بشكل خاص، بوساطة الحكومات الأوربية من خلال اختيار شخصيات تم تأهيلهم، بجهود جمعيات ومؤسسات كثيرة، تأهيلاً استشراقياً في اللغة والتاريخ والثقافة، ناهيك عن اختيار الشخصيات التي تتصف بروح المغامرة[2]، وفي اغلب الأحيان كان يرأس تلك البعثات الدبلوماسيون والسياسيون المقيمون في العراق أو المبعوثون إليه من الخارج من ضباط جيش ورجال دين وعدد من المغامرين الأجانب، مما يفصح عن أهداف وغايات هي اكبر من جمع الآثار فقط[3]، أما الغاية - الصورة الشكلية - الرئيسة من تلك البعثات[4]، والتي لا تخلو هي الأخرى من مصالح مهمة وقيمة، فكانت جمع ما يمكن جمعه من الآثار المختلفة والمتنوعة بأسهل الطرائق واقلها تكلفةً وجهداً وأسرعها وقتاً لذلك كانت السمة البارزة لعمل هذه البعثات هي النبش

---

(1) Harper, Robert Francis, "A Sketch of the Excavations in Babylonia and Assyria", op. it, p. 23.

(2) جابر خليل إبراهيم، "التنقيبات الأثرية في العراق واتجاهاتها"، مجلة كلية الآداب، العدد 53، بغداد، 2001، ص150.

(3) عامر سليمان، المدرسة العراقية في دراسة تاريخنا القديم، موصل، 2009، ص44.

(4) للمزيد عن الدوافع والغايات الرئيسة من توافد الأجانب ولا سيما الانكليز إلى العراق ينظر مثلاً: خليل علي مراد، "دوافع رحلات الانكليز إلى الموصل وأطرافها في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين"، بحوث ندوة (الموصل في مدونات الرحالة العرب والأجانب)، مركز دراسات الموصل/جامعة الموصل، 1997، ص156.

أو الحفر العشوائي في المواقع الأثرية فكان عملهم بعيداً عن الأساليب العلمية، ومنها على الأقل تلك التي اتبعها باحثون آخرون حفروا في مواقع أخرى من العالم سواءً في تلك المدة أو قبلها، حيث لم تكن تُعنى تلك البعثات في عملها بتسجيل الطبقات الأثرية والأدوار الحضارية التي تعود إليها الآثار علاوةً على ذلك إهمال الآثار الصغيرة القابلة للتلف ولا تمثل قيمة أثرية بنظرهم، كما أهملت بعض الرقم الطينية المهشمة ومخططات المباني التي اختلطت جدرانها، خصوصاً منها المبنية من الطين، بالأرض التي احتضنتها وصعّبت أمر تمييزها عن الطين المحيط بها فكان أن أزيلت للأسف العديد من معالم الأبنية القديمة، ناهيك عن تلف وفقدان أعداد كبيرة من الآثار المكتشفة إما بسبب عدم المعرفة بطبيعة المباني ومخططاتها وخصائصها العمارية أو عدم الإلمام بأساليب الحفاظ على الأثر حين اكتشافه، ولا سيما إذا كان مصنوعاً من مادة تتلف حين تعرضها للهواء أو للضوء بعد أن كانت مندرسةً تحت التراب مئات السنين[1]، أو بسبب سوء عملية حفظها وتغليفها ووسائل نقلها[2]، إلى جانب جهل الحفارين المحليين الذين وظفتهم البعثات الأجنبية كأيدي عاملة في المواقع الأثرية آنذاك كونهم غير مدربين أو مؤهلين لمثل تلك الأعمال أساساً، حالهم في ذلك حال المسؤولين على الحفريات من الأجانب، فضلاً عن اختلاف اللغة بين العرب والأجانب وفقدان التفاهم بينهم وان كان هناك من يجيد العربية من الأجانب.

مع أن الهم الرئيس لهذه البعثات الأجنبية ورؤسائها هو الحصول على الآثار الحجرية الضخمة كالتماثيل والألواح المنحوتة وأيضاً الآثار ذات القيمة الفنية والمادية، لإرسالها إلى أوربا ومتاحفها الشهيرة الممولة لبعض هذه البعثات، وذلك لعرضها هناك وجني الأموال منها، إلا انه لا يمكن تجاهل ما تم الكشف عنه من

---

(1) مثال ذلك ما ذكره «هنري لايارد» عن الآثار الخشبية الآشورية التي اكتشفها وكيفية سباق الزمن في محاولة وصفها قبل أن تتبخر أمامه. ينظر: نورا كوبي، الطريق إلى نينوى، ترجمة: سلسل محمد العاني، بغداد، 1998، ص341.

(2) طه باقر، المقدمة ، المصدر السابق، ص116 - 117.

آثار أخرى مهمة ومواقع أثرية كانت ذات يوم تحتضن أشهر مدن العالم القديم، إذ كان من نتائج الحفريات والتنقيبات التي جرت في العراق منذ أن بدأت وحتى الآن هي الكشف عن آثار كثيرة ومتنوعة على درجة كبيرة من الأهمية والقيمة الحضارية والفنية وأيضاً الفكرية. وقد عبرت هذه الآثار وتحدثت بوضوح عن تاريخ العراق القديم وحضاراته لتكون مصادر أولية لكثير من البحوث والدراسات التي تناولت العراق وتأريخه وبمختلف اللغات[1].

وفي أدناه أبرز الشخصيات التي قامت بالحفريات الأولى على ارض العراق في مرحلة النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، والتي بدأت مع أعمالها مرحلة جديدة وفعلية في استخراج الآثار ونقلها إلى أوربا:

- **كلوديوس جيمس ريج** (Claudius James Rich):

ولد «ريج» في فرنسا من أبوين انكليزيين سنة 1787م، ومنذ صغره كان مولعاً باللغات الشرقية وقد أتقن اللغات العربية والفارسية والعبرية والآرامية وهو يبلغ من العمر تسع سنوات، كما حاول قراءة اللغة الصينية والهيروغليفية وهو في سن الرابعة عشر، وفي عام 1803م عندما أصبح عمره ست عشرة سنة عين في شركة الهند الشرقية التي كانت تابعة للحكومة البريطانية[2].

وقد تلقى «ريج» دعم المقيم البريطاني لجهوده في رحلة قام بها في بلاد الشرق وآسيا وأيضاً مصر بحثاً عن التحف الأثرية انتهى منها عام 1807م حين كان عمره عشرين سنة[3]. وفي عام 1808م عُيّن «ريج» بمنصب المقيم البريطاني لشركة الهند الشرقية في بغداد وهو منصب سياسي ساعده ذكاؤهُ وسرعة تعلمهُ واهتماماته بدراسة تاريخ وجغرافية بلاد الشرق في تقلده لهذا المنصب[4].

---

(1) عامر سليمان، المدرسة العراقية في دراسة تاريخنا القديم، المصدر السابق، ص45.

(2) Handcock, Percy S. P., Mesopotamian Archaeology an Introduction to the Archaeology of Babylonia and Assyria, London, 1912, p. 40.

(3) Lloyd, Seton, op. it, pp. 18 - 19.

(4) Fagan, Brian M., op. it, p. 45 ff.

عمل «ريج» كثيراً لخدمة المصالح التجارية والسياسية البريطانية[1] فضلاً عن البحث عن الآثار في المنطقة يدفعه في هذا نصيحة والد زوجته في العمل المتواصل من اجل مكتشفات أثرية أكثر[2].

وفي كانون الثاني عام 1811م زار «ريج» آثار مدينة بابل وقضى فيها عشرة أيام كانت كافيةً بالنسبة له لتكوين وصف كامل عن الموقع يختلف عن الوصف الذي قرأه عنها في مدونات الرحالة الذين زاروها من قبل[3]، وقد قام بدراسة وقياس ووصف الأبنية ومخططاتها والتلال المنتشرة في الموقع ووضع خارطة له، كما استطاع أيضاً الحصول على عدد من الأختام والرقم الطينية التي تحتوي على كتابات مسمارية قام بإرسالها إلى المتحف البريطاني؛ ومع تواصل عمل «ريج» في بابل انضم إليه السير «روبرت كير بورتر» (Sir Robert ker Porter) الذي عمل بشركة الهند الشرقية أيضاً بعد زيارته لبابل واستعداده للعمل مع «ريج» حيث كان قد اكتسب خبرة من عمله في دراسة الكتابات في إيران، حيث وضع تفاصيل وملاحظات مهمة عن مواقع أثرية أخرى حول بغداد، وأيضاً جمع بعض الكتابات المسمارية وأرسلها إلى المتحف البريطاني[4].

في عام 1820م اتجه «ريج» إلى شمال العراق بحجة الهرب من حر الصيف في بغداد حيث قام برحلة استكشافية في شماله وعند عودته دوّن بعض الملاحظات

---

(1) كانت مهمة «ريج» في العراق هي تقويض النفوذ الفرنسي وضرب المصالح الفرنسية هناك من خلال القضاء على العناصر التي أبدت ميلاً للفرنسيين كذلك العمل على عقد أواصر الصداقة مع العشائر العربية وبعض الشخصيات المتنفذة تمهيداً لكسب ودهم وربطهم مع حكومته، واستطاع «ريج» النجاح في اغلب هذه المهمات لدرجة انه أصبح صاحب الكلمة الثانية في بغداد بعد الوالي «داؤود باشا» وأصبح مقره مركزاً لتجمع البريطانيين والشخصيات الموالية لهم وبؤرة انطلاق المؤامرات والشائعات، مما دعى «داؤود باشا» بطرده إلى خارج العراق نهاية عام 1820م. ينظر: عبد العزيز نوار، "آثار العراق والصراع الاستعماري في القرن 19"، مجلة الهلال، العدد 3، القاهرة، 1965، ص137.

(2) هاري ساكز، قوة آشور، المصدر السابق، ص417.

(3) Hilprecht, H. V., op. it, p. 26 - 27.

(4) Evetts, Basil T. A., op. it, p. 47.

عن المواقع الأثرية التي مرّ بها في اربيل والموصل. وفي الموصل فحص «ريج» فحصاً دقيقاً وتفصيلياً التلين الرئيسين في الجانب الشرقي المقابل للموصل وهما تل النبي يونس وتل قوينجق، اللذان يشخصان للعيان ويمثلان جزءاً من موقع مدينة نينوى القديمة ويحتضنان بداخلهما آثار الأبنية الآشورية، ليقدم مخططاً عده احد الباحثين (بالقيم) عن موقع نينوى[1]. كما وصف «ريج» بعض الأعمال التي كان يقوم بها السكان المحليون في هذه المنطقة من عملية استخراج الحجر والطابوق من هذين التلين، وخصوصاً تل النبي يونس، لاستخدامها في البناء الجديد وما يصادف ذلك من العثور على آثار متنوعة، حتى أن «ريج» ساوم رجلاً على شراء قطعة أثرية كان الأخير قد استخرجها من احد التلول لكنه لم يظفر بها، وتمكن «ريج» بعد ذلك من الحصول على بعض الآثار المتنوعة كأختام اسطوانية وأواني فخارية علاوة على بعض الرقم الطينية عن طريق التحري والشراء من السكان المحليين[2].

ثم عاد إلى بغداد مستخدماً النقل النهري عبر نهر دجلة حيث شاهد في طريقه موقع مدينة نمرود[3] وتلاً كبيراً (زقورة نمرود) شاخصاً فيها جذبه إلى النزول عنده ليفحص التل والموقع، وعلى الرغم من استغراقه وقتاً قليلاً جداً لم يتجاوز بضع ساعات في نمرود إلا أنه تمكن من رسم ووصف الموقع والتل[4]، وجمع بعض الرقم الطينية المختومة بكتابة مسمارية نقلها جميعاً إلى المتحف البريطاني[5]. وهناك العديد من المواقع الأخرى التي زارها «ريج» أثناء عمله في العراق وجولاته

---

(1) هاري ساكز، قوة آشور، المصدر السابق، ص418.

(2) جابر خليل إبراهيم، "الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد الأول، موصل، 1991، ص490 – 491.

(3) نمرود: (كلخو) ثاني العواصم الآشورية، تقع أطلالها على بعد 27كم جنوب شرقي الموصل، ومن ابرز معالمها زقورة تقع في الشمال الغربي من المدينة وقصور ومعابد أخرى، أشهر من نقب في نمرود البريطاني «هنري لايارد».

(4) Hilprecht, H. V., op. it, p. 33.

(5) Harper, Robert Francis, "A Sketch of the Excavations in Babylonia and Assyria", op. it, p. 24.

من الشمال إلى الجنوب منها الأثرية ومنها قرى ونواحٍ ومدن خصوصاً في شمال العراق[1].

وأثناء عمله وبعده في المواقع الأثرية في العراق نشر «ريج» كتباً ومقالات عديدة تتناول تفاصيل عمله ورحلاته وأساليب البحث عن الآثار والحصول عليها بما فيها الملتقطات المنتشرة على سطوح المواقع الأثرية[2]، كان أولها وأهمها كتاب (مذكرات في أطلال بابل) (Memoir on the Ruins of Babylon) نشر الجزء الأول منه عام 1813م والثاني عام 1818م[3]. فضلاً عن كتب ومقالات أخرى[4]، لقد كانت كتابات «ريج» ومؤلفاته التي نشرها مهمة جداً[5] إذ وجّه من خلالها أنظار الدول الأوربية، ولا سيما بريطانيا وفرنسا إلى ما يضمه العراق من آثار مهمة وقيمة[6]، قبل أن يتوفى بمرض الكوليرا في زيارته لإيران عام 1820م، لتؤول جميع مقتنياته الأثرية إلى المتحف البريطاني حيث شكلت أهم مجموعة من آثار بلاد الرافدين معروضة في المتحف آنذاك[7]، وكانت عبارة عن أربعة أختام عليها كتابات مسمارية وأيضاً (32) رقيماً طينياً و(13) قطعة آجر مختومة بالكتابة المسمارية[8].

بعد عمل «ريج» في العراق ونشره لنتائج تلك الأعمال وكتاباته عنها والتي

---

(1) Hilprecht, H. V., op. it, p. 33 ff.

(2) تقي الدباغ، طرق التنقيبات الأثرية، المصدر السابق، ص29.

(3) Rich, Claudius James, Memoir on the Ruins of Babylon, London, 1818, p. 1 ff.

(4) Rich, Claudius James, Narrative of a Residence in Koordistan and on the site of Ancient Nineveh…, London, 1836.

هو في جزءين وقد ترجم الجزء الأول منه فقط. نظر: - كلوديوس جيمس ريج، رحلة ريج في العراق عام1820، الجزء الأول، ترجمة: بهاءالدين نوري، بغداد، 1951.

(5) بلغت أهمية وشهرة كتابات ومكتشفات «ريج» درجة عالية في أوربا إلى حد ورود ذكرها في قصيدة «بايرون»، احد الشعراء المعروفين في أوربا آنذاك، إذ يقول "جلب الفارس ريج من ثراها بعض ألواح من الآجر، أملي حولها سِفران في شتى الفنون". ينظر: - ساكز، البابليون، المصدر السابق، ص23.

(6) جابر خليل إبراهيم، "الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص491.

(7) Handcock, Percy S. P., op. it, p. 41.

(8) تقي الدباغ، طرق التنقيبات الأثرية، المصدر السابق، ص29.

أثارت جدلاً في أوربا، تنبهت الحكومة الفرنسية، التي كانت في صراعٍ مع الحكومة البريطانية للسيطرة على الشرق وخصوصاً البلدان العربية لغايات سياسية واقتصادية عديدة[1]، إلى توسع الاهتمام البريطاني بآثار العراق فسعت إلى أن يكون لها الأفضلية والأسبقية في هذا المجال والمجالات الأخرى من خلال إرسال ممثلين لها في الموصل كونها قد تم تحديدها على أنها نينوى مدينة الآشوريين والواردة ذكرها في العهد القديم، مستفيدةً من المعلومات التي دونها البريطاني «ريج» ومن تحديده للمواقع الأثرية فيها[2].

وعلى اثر ذلك أصبح لفرنسا قنصلية في الموصل وتم تعين «بول ايميل بوتا» (Paul Émile Botta) قنصلاً فرنسياً فيها عام 1842م على اثر توصية من المستشرق «يوليوس موهل» (Julius Mohl) سكرتير الجمعية الآسيوية الفرنسية[3].

- **بول ايميل بوتا** (Paul Émile Botta):

ولد «بوتا» في ايطاليا عام 1802م، وعندما كان صغيراً هاجر مع والده إلى فرنسا حيث اكتسبا فيها الجنسية الفرنسية[4]، وذلك اثر نفي والده إلى خارج ايطاليا

---

(1) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص157.

(2) توافد العديد من الشخصيات الأجنبية إلى العراق بعد ذلك لدراسة أحوال العراق والاطلاع عليه وكان من بين ابرز الشخصيات هو الرحالة «بككنهام»(Buckingham) الذي وصف بعض المواقع الأثرية، و«جيمس فلكس جونز»(James Felix Jones) الذي وضع دراسة عن طبوغرافية مدينة نينوى وما حولها، كذلك البريطاني «جون روس» (John Ross) الذي زار الحضر مرتين في عامي 1836و1837م، فضلاً عن البعثة البريطانية مابين عامي 1835 – 1837م برئاسة الكولونيل «جسني»(Chesney) لعمل مسح على نهر الفرات لبيان مدى صلاحيته للملاحة. للمزيد ينظر:

- Lloyd, Seton, op. it, pp. 43 ff.
- Ross, J, "Notes on Two Journeys from Baghdád to the Ruins of Al Hadhr, Mesopotamia, in 1836 and 1837", Journal of the Royal Geographical Society of London, Vol. 9, 1839, pp. 443 - 470.
- Chesney, F. R., Report on the Euphrates Valley Railway, London, 1857, p. 1 - 20.

(3) Fagan, Brian M., op. it, p. 98.

(4) McGovern, Francis H., and McGovern, John N., ""BA" Portrait: Paul Émile Botta", The Biblical Archaeologist, Vol. 49, No. 2, 1986, p. 109.

بسبب أفكاره الثورية[1]، وفي عام 1826م سافر «بوتا» بصفته طبيباً مع طاقم من الفرنسيين في رحلة بحرية استغرقت ثلاث سنوات زار فيها بلداناً في أمريكا الجنوبية قبل أن يعود إلى فرنسا في عام 1829م، ليتبعها بعد مدة قليلة برحلات أخرى زار فيها عدداً من البلدان العربية، أبرزها مصر والسودان وليبيا وسوريا واليمن، كما زار الصين حيث تقلد في بعضها مناصب دبلوماسية وشارك في عدد من العمليات العسكرية فيها فضلاً عن اهتماماته بدراسة الطبيعة وما تحويه من نباتات وحيوانات كان على أثرها قد أهدى لمتحف اللوفر في فرنسا مجموعة من نتائج دراساته وعينات منها ليتم منحه بعد أن عاد إلى فرنسا لقب «عالِم الطبيعة الرحال»[2]. ويذكر أن «بوتا» اعتاد على تعاطي نوع من المخدرات (الأفيون) خلال مدة إقامته في الصين وكانت هذه العادة قد أثرت عليه كثيراً وانعكس أثرها في تصرفاته وآرائه في بقية حياته[3].

وبعد أن عاد إلى فرنسا تم تعيينه قنصلاً فرنسياً في الموصل عام 1842م، وما إن استلم مهامه في الموصل حتى حثته الحكومة الفرنسية على البحث عن الآثار في موقع نينوى الذي حدده اعتماداً على البريطاني «ريج»؛ وبموارد مالية قليلة وبحماسة الشباب بدء «بوتا» أعمال البحث والتحري في منطقة داخل الموصل ومحيطها وحاول جاهداً الحصول على قطع الآثار من التجار الذين يتاجرون بها ومعرفة مصادرها التي جاءت منها عله يكشف المكان الذي سيبدأ فيه حفرياته[4]. ولقد جذب انتباهه تل النبي يونس ﷺ الذي ورد ذكره في كتابات «ريج» على أنه يحتوي على آثار وكتابات مسمارية، لهذا شرع «بوتا» العمل في هذا التل إلا أن مشكلةً واجهته هناك حيث إن الأهالي أصحاب القرية التي تربض على هذا التل مانعوه بشدة واجبروه على إيقاف عمله بسبب وجود (جامع النبي يونس) ومقبرة

---

(1) كوبي، نورا، المصدر السابق، ص205.

(2) McGovern, Francis H., op. it, p. 110 - 111.

(3) Larsen, Mogens Trolle, The Conquest of Assyria Excavations in an antique land 1840 - 1860, London, 1996, p.15.

(4) Hilprecht, H. V., op. it, p. 73.

لأهالي المنطقة على التل نفسه، ليوجه أنظاره صوب التل الشاخص الآخر وهو تل قوينجق ويبدأ بعدد كبير من العمال حفرياته التي استمرت لمدة ثلاثة أشهر دون نتائج مشجعة[1]، ربما بسبب عدم التعمق في الحفر[2] أو ربما لاقتراب نفاذ التمويل الخاص بحملته، قبل أن تلعب الصدفة دورها حين جلس رجل من سكنة قرية أقيمت على مرتفع في منطقة قريبة من الموصل وهي منطقة خرسباد (دور شرّوكين)[3] يراقب ما يفعله «بوتا» في قوينجق عندها اخبره بأن هناك قطع مشابهة لما يبحث عنه موجودةً في خرسباد وان سكان قريته التي شيدت فوق تل واسع الأطراف قد اعتادوا على رؤيتها عندما كانوا يحفرون لبناء أسس دورهم الجديدة هناك، وعلى هذا الأساس قام «بوتا» بإرسال عدد من عماله للتحقق من الموضوع، وما إن باشر العمال الحفر هناك حتى كشفوا قطع حجرية (رخامية) كبيرة عليها مشاهد منحوتة وكتابات مسمارية ليخبروا «بوتا» الذي ما لبث أن ذهب إلى الموقع ورأى المكتشفات المثيرة والرائعة، ليقرر عام 1843م نقل حفرياته إلى خرسباد كما أمر عماله مواصلة الحفر في الموقع واكتشاف المزيد من الآثار[4].

وخلال أيام تم اكتشاف أعداد كبيرة من الآثار اغلبها منحوتات ضخمة في هذا الموقع ليرسل «بوتا» على اثر ذلك رسالة إلى باريس يعرض فيها ما تم الكشف عنه جاء فيها: **"اعتقد بأني أول من تمكن من اكتشاف منحوتات، وإذا ما أخذنا بعض الأدلة بالحسبان يمكننا القول بأنها تعود للمرحلة التي كانت فيها نينوى في أوج عظمتها"** إذ كان «بوتا» يظن خطأً بأن الموقع الذي يحفر فيه هو نينوى

---

(1) Ibid, p. 74.

(2) جابر خليل ابراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق ، ص491.

(3) خرسباد: رابع العواصم الآشورية بناها الملك شروكين (سرجون) الآشوري (722 – 705 ق.م.) وسماها (دور شروكين) أي مدينة الملك العادل، وقد شوه الساسانيون اسمها وأطلقوا عليها (خسروا آباد) ومنها جاء اسمها المحرف (خرسباد)، تقع أطلالها اليوم على بعد 15كم تقريبا شمال شرق الموصل.

(4) أي. رويستن پايك، قصة الآثار الآشورية، ترجمة: يوسف داود عبد القادر، بغداد، 1972، ص45.

الآشورية[1].

وفي فرنسا تحمس الناس كثيراً لأخبار المكتشفات، مما دفع بالحكومة الفرنسية إلى تقديم الدعم المادي اللازم لمواصلة العمل[2]، فضلاً عن إرسال رسام خاص ليقوم برسم ما يتم الكشف عنه من منحوتات وآثار أخرى وهو الرسام «يوجين فلاندن» (Eugene Flandin) الذي قام بدوره بمساعدة «بوتا» في الحفريات فضلاً عن رسم الآثار المكتشفة خصوصاً تلك التي تعرضت للتلف والتي لا يمكن نقلها[3]. ولكثرة وروعة الآثار والمنحوتات المكتشفة قام «بوتا» بعملية نقل بعضها إلى فرنسا بوساطة استخدام عربات خشبية كبيرة ومئات من العمال ليتم شحنها عن طريق وسائط نقل نهرية كانت معروفةً آنذاك تسمى (الأكلاك) كانت راسيةً على حافة نهر دجلة لتأخذها إلى البصرة مروراً ببغداد ثم شحنت المنحوتات من هناك إلى فرنسا بحراً[4].

يذكر أن «بوتا» اخفق في نقل تمثالين ضخمين هما (ثيران مجنحة) أراد نقلهما كقطعة واحدة حيث تركهما في الطريق بعد أن غطست العربة التي كانت تحملهما في الطين بسبب ثقل وزنهم؛ بعدها وصلت الشحنة إلى فرنسا عام 1846م حيث كان «بوتا» في انتظارها هناك ليتم تنظيم عرضها في متحف اللوفر[5].

نشر «بوتا» مشاركةً مع الرسام «فلاندن» نتائج أعماله في خرسباد في كتاب تألف من خمسة مجلدات عامي 1849 - 1850م إذ حوى على مخططات ورسومات الآثار المكتشفة هناك من أبنية ومنحوتات، وكان هذا المؤلف يحمل عنوان «آثار نينوى» (Monument de Niniva) دليلاً على ظنه أن خرسباد التي عمل بها هي نينوى الآشورية[6].

---

(1) نورا كوبي، المصدر السابق، ص233 - 234.

(2) Fagan, Brian M., op. it, p. 102.

(3) McGovern, Francis H., op. it, p. 112.

(4) جابر خليل ابراهيم، "الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص491.

(5) أي. رويستن بايك، المصدر السابق، ص46.

(6) Botta, P. E., op. it, p. 5. كذلك: - McGovern, Francis H., op. it, p. 112.

بعدها اضطربت الأوضاع السياسية في فرنسا مما استدعى نقل «بوتا» إلى القدس ثم إلى ليبيا وبذلك لم يعد لديه القدرة على إجراء حفريات أخرى في خرسباد حتى وفاته عام 1870م[1].

- **اوستن هنري لايارد** (Austen Henry Layard):

استغلت بريطانيا الأوضاع السياسية في فرنسا وغياب نشاطها الآثاري في الموصل واغتنمت فرصة وجود مغامر[2] بريطاني في الموصل آنذاك هو «هنري لايارد» الذي كانت تربطه بالقنصل الفرنسي «بوتا» علاقة طيبة بادئ الأمر وكان يراقب أعماله عن كثب واضطلع بزيارات مختلفة لمواقع المدن القديمة في العراق[3]. ليكون الشخص المناسب للقيام بأعمال حفريات مضاهية لما يقوم به الفرنسيون هناك.

ولد «لايارد» في باريس عام 1817م[4]، وخلال طفولته تنقل كثيراً، فزار ايطاليا وفرنسا وسويسرا، وبرزت رغبته بحب الفنون والتحف منذ الطفولة، كما أن ظروفه العائلية قادته لذلك إذ نشأ على حب المغامرة والسفر هرباً ونفوراً من ظروف معيشته التي هيأها له عمه في لندن حين مكث عنده. وكان لسحر الشرق العربي، وبالتحديد قصص ملوكه وسلاطينه القدماء قد بث رغبة كبيرة في نفس «لايارد» للقيام برحلة إلى الشرق، وبالفعل بدأ رحلته متجهاً إلى الشرق في عام 1839م[5]، وفي رحلته عمل بشكل غير رسمي في السلك الدبلوماسي البريطاني وكان له عدة مهمات، منها سرية[6] لصالح بريطانيا بتخويل من السفير البريطاني في

---

(1) نورا كوبي، المصدر السابق ، ص219.

(2) يصف «لايارد» رحلته إلى العراق وعمله الآثاري هناك بقوله "لقد جئنا نحن المغامرون نبحث عما خلفته (في إشارةٍ إلى مواقع الآثار) كما يجمع الأطفال المحار الملون فوق الرمال المهجورة". ينظر: - نورا كوبي، المصدر السابق، ص349.

(3) جابر خليل ابراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص419.

(4) Fagan, Brian M., op. it, p. 110.

(5) Hilprecht, H. V., op. it, p. 90.

(6) يصف احد الباحثين المختصين «لايارد» وعمله بالقول "يعتبر لايارد نموذجاً لأولئك =

القسطنطينية (اسطنبول) حينها «سترافورد كاننك» (Stratford Canning)[1]، هذا الأخير الذي كان الممهد الأول لعمل «لايارد» في الموصل من خلال الدعم السياسي والمادي الذي قدمه له لمباشرة الحفريات في نمرود[2] التي كان «لايارد» قد انتبه إلى موقعها في احد الأيام أثناء تنقله بين مدن العراق، وهذا الدعم جاء بشكل مشروط بعدد من الأمور التي أملاها «كاننك» على «لايارد» كما تبينها وثيقة مؤرخة في 9 تشرين الأول 1845م جاء فيها:

"أرجو لفت انتباه السيد لايارد إلى النقاط الآتية:

1. أن يخبرني بعملياته أو أي شيء ذي أهمية أو تحفة قد يراها أو يكتشفها.

2. أن يبتعد عن المسائل السياسية والدينية وعن المبشرين بقدر ما يستطيع وعن رؤساء القبائل المحليين الذين يعدون أعداء أو حاسدين من قبل السلطات التركية.

3. أن يستثمر نيات الباشا الطيبة وغيره من موظفي السلطان بكل الوسائل المتيسرة.

4. أن لا يغرب عن باله أن شخصيته المعلنة يجب أن تكون شخصية مسافر مولع بالآثار وبالمشاهد البهيجة وبالأساليب الغربية على آسيا.

5. أن لا يبدأ بالعودة بدون اتصال مسبق معي بعد استفساراته الأولى ومحاولاته في الاكتشاف.

6. وفي حال النجاح يجب تزويدي بمعلومات سريعة ودقيقة عن طبيعة المواد المكتشفة وأحسن الوسائل لنقلها.. الخ مع تقدير الكلفة وعمل ما يمكنه

=

الانكليز من أمثال (لورانس) الذين لعبوا أدواراً خطيرة في التاريخ العربي من خيانة ومن أساليب دبلوماسية وضيعة". ينظر: عبد العزيز نوار، "آثار العراق والصراع الاستعماري في القرن 19"، المصدر السابق ، ص137.

(1) نورا كوبي، المصدر السابق، ص210.

(2) Harper, Robert Francis, "A Sketch of the Excavations in Babylonia and Assyria", op. it, p. 25.

للحصول على السماح بذلك في المكان"[1].

وبعد أن وصل «لايارد» إلى الموصل وبيده تصريح عثماني (فرمان)، يجيز له الحفر هناك من دون رادع من السلطات العثمانية شرع عمله في نمرود عام 1845م[2]. وكان قد نظم عمله في نمرود بكسب ود السكان المحليين في المنطقة أولاً وخصوصاً العشائر المنتشرة هناك وذلك بأن جعلهم جزءاً من عمله حيث قام بتوظيفهم كعمال حفر لقاء مبالغ مادية كانوا أحوج ما يكون إليها في ظل ظروف معيشية قاسية وقتذاك.

كما قام «لايارد» بضرب ثلاثة تجمعات من الخيام شمل كل واحدٍ منها أربعين خيمة تقريباً حول مسكنه وحول موقع نمرود اسكن فيه عماله وعوائلهم بعد تقسيمهم حسب العشائر التي ينتمون لها ليكونوا قريبين من الموقع لحراسته وحراسة البريطاني الذي ما فاته أن يُكَوّن صداقات وعلاقات طيبة مع وجهاء المنطقة لكسب ولائهم وتوظيف أشخاص مهمتهم نقل ومعرفة الأخبار وما إذا كانت هناك نوايا سيئة يبيتها له احد، وفي العمل الحقلي قام «لايارد» بتنظيم العمال إلى مجاميع منتظمة العدد والمهام تبدأ من العمال الذين يقومون بالحفر وعمال لنقل الأتربة يشرف عليهم عمال منتخبين من قبل «لايارد» الذي يكون على رأس الهرم.

كما قام «لايارد» وعلى الرغم من بعض المشاكل التي واجهته من الشخصيات والسلطات المتنفذة في الموصل آنذاك إلى تثبيت مكانه وعمله من خلال الدعم الذي لقاه من السفير «كاننك» سواءً بتسهيل مهمته سياسياً وإدارياً ومالياً[3]، كذلك أفاد من وجود شخصيات محلية موالية للحكومة البريطانية[4] أبرزهم «كرستيان رسام»[5] وشقيقه «هرمز رسام» وهذا الأخير أصبح بعد ذلك ذراع

(1) هاري ساكز، قوة آشور ، المصدر السابق ، ص427.

(2) جابر خليل ابراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص492.

(3) هاري ساكز، قوة آشور ، المصدر السابق ، ص429 وما بعدها.

(4) Larsen, Mogens Trolle, op. it, p. 45.

(5) كرستيان رسام: مواطن موصلي مسيحي (كلداني) يعتقد أن أصله من حلب أو مالطا، عمل في البعثة البريطانية لدراسة نهر الفرات (بعثة جسني) بوصفه مترجماً ولتسهيل مهامها، كما =

«لايارد» اليمنى في أعماله كما قام بحفريات في مواقع أثرية في العراق بعد عودة «لايارد» إلى بريطانيا[1].

بدء «لايارد» عمله في نمرود بشق خنادق طولية مع امتداد الجدران التي يكتشفها وفي غايته البحث عن منحوتات جدارية تكسو جدران القاعات الملكية شبيهه بتلك التي كشف عنها «بوتا» في خرسباد والمفترض وجودها هنا؛ وفي الوقت نفسه كان «لايارد» غير آبهٍ للآثار الصغيرة والعديمة الأهمية والقيمة بنظرة[2].

وكانت الأيام الأولى للعمل في نمرود مشجعةً للغاية لمواصلة الحفر والبحث عن الآثار حيث تم الكشف عن منحوتات جدارية وتماثيل ضخمة بعد أن كشف النقاب عن قاعات ملكية لثلاثة قصور لملوك آشوريين صنفها وسماها «لايارد» بحسب موقعها الجغرافي في نمرود كان أولها القصر الشمالي الغربي للملك آشور ناصربال الثاني (883 – 859 ق.م.) وثانيها القصر المركزي للملك شلمنصر الثالث (858 – 824 ق.م.) وثالثها القصر الجنوبي للملك اسرحدون (680 – 669 ق.م.)، أما أهم المكتشفات فكانت في القصر الشمالي الغربي حيث عثر فيه على منحوتات رائعة مشابهة أن لم تكن أروع من تلك التي اكتشفها «بوتا» في خرسباد[3]. لهذا عمل «لايارد» بكل جهده على نقل هذه المنحوتات وبسرعة

=

كان مصطبغاً بالصبغة الانكليزية من حيث التفكير السياسي والعاطفي والديني إذ تحول إلى المذهب البروتستانتي، كما اشتهر بولعه بالمخطوطات النادرة وعارفاً بأنساب القبائل العربية التي تقطن في أطراف الموصل التي استقر فيها، وتزوج من ابنة احد التجار الأثرياء من الرعايا البريطانيين في مدينة الموصل واسمها «كلوديا باجر» (Clodia Badger) والتي كانت إحدى رائدات التبشير وساعدت في توطيد النفوذ البريطاني في المنطقة، لذلك أصبح فيما بعد القنصل البريطاني (وكالةً) في الموصل، أما شقيق كرستيان وهو «هرمز رسام» فقد أفاد من علاقات شقيقه وتعرف على «لايارد» وساعده في أعماله. ينظر: عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، القاهرة، 1968، ص295 وما بعدها.

(1) Rassam, Hormuzd, Asshur and the Land of Nimrud, New York, 1897, p. xiii ff.

(2) جابر خليل ابراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق ، ص492.

(3) Harper, Robert Francis, "A Sketch of the Excavations in Babylonia and Assyria", op. it, p. 25.

إلى لندن، وبالفعل تم نقل المنحوتات وبالطريقة نفسها التي اتبعها «بوتا» من قبله لتصل إلى المتحف البريطاني وسط الدهشة لروعتها[1].

وبعد أن حقق «لايارد» نجاحاً في نمرود وردته رسالة موجهة إليه من قبل صديقٍ له في انكلترا اسمه «جارلس اليسون» مؤرخةً بعام 1846م، حملت العبارات الآتية: (الرغبة حول أحجارك عظيمة جداً... عليك كما أشرت إليك من قبل أن تربط أهمية التوراة باكتشافاتك، وسوف تحصل على أتباع متدينين يمدحونك)[2].

ويمكن بوساطة التمعن في هذه العبارات أن يستشف الغاية والدافع الرئيس من إقامة الحفريات الأجنبية الآثارية في مواقع العراق الأثرية[3].

مع استمرار عمل «لايارد» في نمرود وتواصل المكتشفات واجه البريطاني مشكلة جديدة في عمله وهي نفاذ التمويل اللازم مما دعاه إلى إيقاف عمله عام 1847م والسفر إلى السفير «كاننك» الذي ما لبث أن دعى المتحف البريطاني إلى تمويل أعمال «لايارد» لما يكتشفه من آثار مهمة باتت على مرأى مسؤولي المتحف في بريطانيا، وفي عام 1849م نشر «لايارد» كتابه الموسوم (نينوى وبقاياها) (Nineveh and its Remains)[4] الذي حقق أعلى المبيعات في بريطانيا وعدَّ كتاب الموسم[5]، واختار «لايارد» هذا الاسم لكتابه لاعتقاده بأن موقع نمرود هو نينوى

---

(1) أي. رويستن پايك، المصدر السابق ، ص78 وما بعدها.

(2) جابر خليل ابراهيم، "التنقيبات الأثرية في العراق واتجاهاتها"، المصدر السابق، ص152.

(3) يقول احد الباحثين الأجانب «جوليان ريد» (Julian Reade)"كان الهدف الرئيس من التنقيب في بلاد آشور وبابل هو تأكيد وتوثيق ما جاء في الكتاب المقدس". ينظر:
- Reade, Julian, "Hormuzd Rassam and His Discoveries", Iraq, Vol. 55, 1993, p. 40.

(4) كان هذا الكتاب من جملة الكتب التي ألفها من زار العراق وعمل في حقل الآثار تلك الكتب التي ملئت بأخبار العراق السياسية والاجتماعية ووصف الفئات والجماعات والقوميات والأديان والعشائر والقبائل والعادات والتقاليد الشعبية مما لا علاقة له بالأعمال الآثارية. ينظر: عامر سليمان، المدرسة العراقية في دراسة تاريخنا القديم، المصدر السابق، ص45.

(5) هاري ساكز، قوة آشور، المصدر السابق، ص443 - 444.

الآشورية في خطأ مشابه لخطأ «بوتا» في خرسباد إلا أن مواطنه البريطاني «السير هنري رولنسون» اثبت بعد دراسته لكتابات مسمارية مكتشفة[1] من قبل «لايارد» في نمرود إن هذه المدينة ما هي إلا «كلخو» التي ورد ذكرها في العهد القديم بصيغة «كالح»[2].

بعدها حاز «لايارد» على تمويل المتحف البريطاني والحكومة البريطانية ليعود ثانيةً إلى الموصل عام 1849م برفقة رسام جلبه معه لرسم الآثار المكتشفة حيث كانت عملية الرسم تأخذ وقتاً طويلاً منه[3]، واستغل «لايارد» غياب الفرنسيين عن الساحة الآثارية في الموصل اثر الاضطرابات السياسية في فرنسا، وهذه المرة وسع «لايارد» أعماله لتشمل مواقع أخرى[4] منها خرسباد التي لم يكن فيها مكتشفات جديدة تشجع على تواصل العمل ثم انتقل إلى موقع تل قوينجق عام 1850م الذي باتت مكتشفاته مشجعة جداً حيث اكتشف مجموعة من القصور والمعابد التي تحتوي على منحوتات ضخمة وبأعداد كثيرة فضلاً عن أعداد كثيرة من الرقم الطينية التي تحوي كتابات مسمارية، شجعه ذلك على العمل في تل النبي يونس لكن سرعان ما واجه معارضة السكان الذين يسكنون التل كما فعلوا مع الفرنسي «بوتا» من قبله[5].

وفي عام 1851م عاد «لايارد» إلى بريطانيا تاركاً المواقع الأثرية لـ«هرمز رسام» ومساعديه الآخرين مكتفياً هو بنشر عدد من الكتب التي تتحدث عن أعماله ومنجزاته[6] ومتباهياً بعدد القطع الأثرية التي نقلها معه وأودعها إما في المتحف

(1) نشر المتحف البريطاني كتاباً ضم مستنسخات لنصوص مسمارية كان قد اكتشفها وشاهدها «لايارد» في المواقع الأثرية العراقية التي زارها وعمل بها. ينظر:

- Inscription in The Cuneiform Character, from Assyrian Monuments discovered by A. H. Layard, British Museum, London, 1850.

(2) سيتون لويد، آثار بلاد الرافدين، ترجمة: سامي سعيد الأحمد، بغداد، 1980، ص230.

(3) المصدر نفسه.

(4) زار «لايارد» عدة مواقع أثرية في العراق منها الحضر وبابل ونيبور وقلعة الشرقاط لكن زياراته اقتصرت على عمل مسوحات استكشافية بسبب عدم توافر الظروف المناسبة له. ينظر: - هاري ساكز، قوة آشور، المصدر السابق، ص446.

(5) Hilprecht, H. V., op. it, p. 114 ff.

(6) ساكز، هاري، قوة آشور، المصدر السابق، ص446 - 447.

البريطاني أو في خزانته الشخصية التي ملئت بالآثار العراقية ليحول بها أروقة بيته إلى مكان لعرضها والتباهي بها تارة أو للهدايا الشخصية وخصوصاً لزوجته تارةً أخرى[1]. وعند عودته إلى بريطانيا تقلد عدة مناصب إدارية وسياسية منها أمين المتحف البريطاني؛ ثم كانت وفاته عام 1894م في لندن التي أحرقت فيها جثته حسب وصيته.

قراءة في سيَر الشخصيات التي قامت بأولى الحفريات:

بناءً على المعطيات السابقة نتوقف عند نقاط نعدها مهمةً جداً في دراسة الشخصيات التي قامت بالأعمال الأولى في البحث عن الآثار، والتي عدّت إحدى المراحل المهمة والممهدة (عفوياً) لنشوء علم آثار في العراق لاحقاً، فبعيداً عن أهمية وقيمة ما نتج عن أعمالهم من مكتشفات حضارية مهمة وقيّمة وجهت الأنظار إلى أصالة هذا البلد بحضاراته القديمة وكشفت النقاب عن آثاره الرائعة، إلا انه هناك بعض الأمور التي يجب أن تؤخذ بالحسبان عند تناول تاريخ الأعمال الآثارية في العراق، وبالتحديد الأجنبية في القرن التاسع عشر الميلادي والشخصيات التي قامت بها سواءً لما تقدم من شخصيات ذكرناها أو لشخصيات أخرى لاحقة كثيرة الشبة بها وبظروفها. وهي أمور بررت بشكل مباشر أو غير مباشر وجود هذه الشخصيات في العراق في تلك المرحلة وبينت أسباب ونوعية الأعمال التي مارستها تلك الشخصيات على هذه الأرض[2]، تلك الأعمال التي وصفت على أنها مجرد نبش وتخريب وبعثرة للمواقع الأثرية، ناهيك عن نقل الآثار وإيداعها كممتلكات في المتاحف الأجنبية من دون أي رادع سياسي أو قانوني يحفظ آثار البلد ويدعو إلى احترامها من قبل شخصيات كانت تدعي المدنية والتحضر وتنتقد صراحةً التخلف والجهل والبداوة لبلدان المشرق وقتذاك، هذه الأعمال التي تُعلَّل أحياناً بسلبية الطرائق المتبعة في الحفر والتنقيب أولاً وغياب السلطة الحاكمة قانونياً وسياسياً

(1) كوبي، نورا، المصدر السابق، ص395، ص398.

(2) Bohrer, Frederick N.,"Inventing Assyria: Exoticism and Reception in Nineteenth - Century England and France", The Art Bulletin, Vol. 80, No. 2, 1998, pp. 336 - 356.

ثانياً، في تفسير بعيد عن تبيان الأسباب الحقيقية وراءها، تلك الأسباب التي يظن في معرفتها من خلال ملاحظة وإثارة التساؤلات في الأمور الآتية:

- الولوج إلى معرفة السير الذاتية لهذه الشخصيات الأجنبية والظروف التي دعتها إلى زيارة العراق والعمل فيه، إذ نلاحظ أن معظم تلك الشخصيات هي إما تكون سياسية أو غير مختصة بالآثار التي بات لها علمٌ مختصٌ فنيٌّ في نشأته على مستوى العالم خصوصاً في القرن التاسع عشر الميلادي، أو تكون عسكرية أو استخباراتية لها مهام معينة في المنطقة تم إدخالها في حقل البحث عن الآثار بصورة مباشرة لا يعرف لها مقدمات.

- ملاحظة المعرفة المسبقة بالمواقع الأثرية في الشرق (التي تعمدوا العمل بها دون سواها) للكثير من الشخصيات التي زارت العراق، تلك المعرفة التي وإن عللناها بالإشارات الواردة في الكتب المقدسة ومدونات الكلاسيكيين العرب والأجانب وغيرها من المصادر التي يفترض أنهم اطلعوا عليها، إلا أنها في الوقت نفسه لا تحدد مكان أغلب إن لم نقُل كل المواقع الأثرية القديمة على وجه الدقة، بينما نجد تلك الشخصيات قد شخصت ومنذ القدم مواقع الآثار بصورة قريبة من الدقة بغض النظر عن معرفتهم بالاسم الحقيقي للموقع. ربما كان هذا قادماً من اجتهادهم في تفسير المرتفعات التي تُخفي شيئاً لا بد من كونه موقعاً أثرياً مع ربطه بما ذكر عنه سابقاً أو رؤية المواقع ذات الآثار الشاخصة للعيان، إلا أن هذا لم يكن السبب الحقيقي وراء تعيينهم موقع بعينه للعمل فيه فلو كان هذا هو السبب لكان من الأولى لهم اختيار مواقع أخرى مشابهة للمواقع نفسها التي اختاروها والتي كانوا قد شخصوا فيها آثاراً وكتابات قديمة من قبل، كالمواقع الأثرية في إيران مثلاً، والتي دأب الأجانب من الرحالة والمستشرقين على زيارتها ووصف آثارها، مما كان ليبعدهم عن التكهنات التي أنفذوا جل تمويلهم المادي عليها من دون نجاح كبير في بادئ الأمر (كما لاحظنا مع «بوتا» في تل قوينجق)؛ لكن وعلى ما يبدو أن وجود السلطة السياسية والقانونية الرادعة هناك آنذاك قد حال دون ذلك. ولو عدنا إلى المواقع العراقية القديمة التي غابت عنها السلطة السياسية والقانونية الرادعة لأي عبث أو تخريب يطالها، واستغلال هذه الفقرة من قبل الأجانب فإن هذه الحجة

ليست مسوغاً أيضاً لدقة اختيار المواقع التي عملوا بها دون سواها في بلدٍ يعج بالتلول الأثرية والآثار الشاخصة في مواقعها للعيان. وبين هذا وذاك يبقى تحديد المواقع التي تحوي في باطنها آثاراً ضمن رقعة جغرافية كبيرة أمر يجب الوقوف عنده إن كان مقصوداً ومعروفاً مسبقاً وان لم يكن كذلك فهذا سينم عن معرفة ولو بسيطة بأسلوب الكشف والبحث عن الآثار لا يسوغ لاحقاً لمدركه أسلوب بحثه واستخراجه للآثار التي يكتشفها والذي، أي الأسلوب، وصف بأنه مجرد نبش وتخريب وبعثرة للموقع.

- التساؤل عن اختيار هذه المواقع دون سواها وإنفاق الأموال في العمل فيها؟ هل هو الدافع لدراسة ومعرفة التاريخ وماضي العالم القديم ؟ فإذا كان هذا هو الدافع فالأجدر بتلك الأموال والجهود المبذولة في هذه الحالة أن تكون على ارض وطنها أو ارض شعوبها، وعلى وجه الخصوص الإغريق والرومان، التي كانت لها حضارات ذات آثار شاخصة في اوربا وتاريخ يحتاج أيضاً إلى توضيح كامل ودقيق خصوصاً في المرحلة التي كانت وليدة سنوات عصر النهضة حيث كان من أبرز سماتها هو العودة إلى العصور القديمة ودراستها لتنهض الشعوب الحديثة وفق تجاربها السابقة.

- من الملاحظ، كما ذكرنا، أن معظم الشخصيات الباحثة عن الآثار في العراق هي ذات خلفية سياسية أو عسكرية أو إستخباراتية بصورة مباشرة معروفة للملأ أو بشكل خفي غير مباشر، لهذا فأن ربط هذه الشخصيات بالحفر في مواقع أثرية كانت ممالك لها تفاعلها السياسي مع الكثير من الشعوب قديماً أمر غير عفوي، مع ملاحظة الواقع السياسي للمنطقة وقت زيارة وعمل تلك الشخصيات في المواقع الأثرية، فضلاً عن ذلك فإن هذا العمل لم يكن وحيداً لصاحبة بل رافقته أعمال أخرى ذات غايات سياسية، كالتنفذ في المنطقة عبر التودد وكسب السكان المحليين خصوصاً منهم الشخصيات والعشائر المتنفذة والكبيرة ناهيك عن الشخصيات المحلية الأخرى التي تم استمالتها لإنجاز بعض المصالح الأجنبية في المنطقة والتي كشفتها بعض الدراسات الحديثة المختصة أو أشير لها في المذكرات الشخصية المنشورة لاحقاً، حيث إن معظم الكتب التي نشرتها تلك الشخصيات

والتي وسمت عناوين أغلفتها بعناوين الآثار والمدن القديمة تتناول في صفحاتها معلومات اقرب إلى استعراض الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وطبقات وتركيبة المجتمع في العراق آنذاك.

- ملاحظة أن أغلب الشخصيات الأجنبية في العراق لها شخص مسؤول عليها سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر ترتبط به، فهو يكون الأداة التي تسهل سياسياً واقتصادياً وإدارياً أعمالهم في المنطقة. وهذا ما لاحظناه مع «بوتا» والمستشرق «موهل» وكذلك «لايارد» والسفير المتنفذ «كاننك» حيث كانت هذه الأسماء القابعة في الخارج أشبه ما تكون (عراب) الشخصيات الأجنبية في الداخل، مما يوضح عدم وجود العفوية في الأعمال التي قامت بها الشخصيات داخل العراق.

- كذلك ملاحظة وقت مجيء ومغادرة تلك الشخصيات وتنقلها في المنطقة وربطها مع الظروف والأحداث السياسية في تلك المرحلة، وإثارة التساؤلات في الأعمال التي انيطت بهذه الشخصيات بعد مغادرتهم العراق كما هي الحال مع «بوتا» و«لايارد»، كذلك حجم المنشورات التي طبعت ونشرت بسخاءٍ واضح والتي كتبت اغلبها بأقلام الشخصيات ذاتها فكانت، وبالتحديد في الجانب الفني، تسلط الضوء على بقعة واحدة فقط تبرز فيها قيمة تلك الأعمال الأجنبية في الشرق وقيمة مكتشفاتها الأثرية مبتعدةً عن إضاءة كل ما يوحي أو يشير إلى سلبيةٍ ما في أعمالهم، وكذلك فعلت المؤلفات المختصة اللاحقة، ولا سيما الأجنبية منها في جعل أسماء تلك الشخصيات تلمع في سماء علم الآثار.

حل رموز الكتابة المسمارية:

يُعَد حل رموز الكتابة المسمارية أحد أهم الأسباب المحفزة للاهتمام بآثار بلاد الرافدين والبحث عن مواقعها وعاملاً مهماً جداً شجع على تواصل الحفريات في القرن التاسع عشر الميلادي وربط بين اكتشافات النصف الأول مع اكتشافات النصف الثاني من القرن ذاته.

من المعروف أن أول كتابة عرفتها البشرية لحد الآن كُشف عنها في ارض العراق وتعود في تاريخها إلى أواسط الألف الرابع قبل الميلاد (في حدود 3500

ق.م.) حيث تعدّ العلامات الصورية المرسومة على الواح الطين المكتشفة في الطبقة الرابعة من موقع الوركاء[1] جنوبي العراق أقدم أنواع الكتابة المكتشفة حتى الآن[2]، والتي تطورت مع تطور سير الحضارة قديما لتأخذ علاماتها شكلاً شبيهاً بالمسمار أو الوتد ولهذا السبب اصطلح عليها تسمية «الكتابة المسمارية»[3].

ودونت بهذه الكتابة لغات قديمة متعددة بدأت بلغات حضارة بلاد الرافدين السومرية[4] والاكدية بلهجتيها الآشورية والبابلية[5] واستخدمتها كذلك الحضارات القديمة التي قامت في إيران في تدوين اللغات العيلامية والفارسية القديمة[6] وأيضاً استخدمت الكتابة المسمارية في تدوين بعض لغات الحضارات التي قامت في بلاد الشام قبل أن ينتشر استخدام اللغة الاكدية والخط المسماري في حضارات ودول العالم القديم، ومنها مصر، بوصفها لغة تخاطب دبلوماسية بين الملوك والحكام،

---

(1) الوركاء: مدينة سومرية يعود تأريخ أقدم استيطان فيها إلى حدود الألف الخامس قبل الميلاد، تقع اليوم على بعد 220كم تقريباً جنوبي بغداد.

(2) عامر سليمان، الكتابة المسمارية، المصدر السابق، ص25.

(3) طه باقر، المقدمة، المصدر السابق، ص120.

(4) اللغة السومرية: أقدم اللغات العراقية المدونة وهي لغة الشعب السومري الذي سكن القسم الجنوبي من العراق ، واليه ينسب ابتكار الكتابة والخط المسماري الذي دونت به أولاً اللغة السومرية. ينظر: - فوزي رشيد، قواعد اللغة السومرية، دمشق، 2009، ص25.

(5) اللغة الاكدية: لغة الأقوام العاربة التي جاءت من شبه الجزيرة العربية وسكنت بلاد الرافدين، أما تسميتها بالاكدية فنسبةً إلى الأقوام الاكدية التي أسست الدولة الاكدية في حدود منتصف القرن الرابع والعشرين قبل الميلاد، وتحدثت بهذه اللغة أيضاً الأقوام التي سكنت بلاد آشور في الشمال وبلاد بابل في الجنوب ولكن بلهجات متفرعة عنها وهي اللهجة الآشورية واللهجة البابلية. ينظر: عامر سليمان، اللغة الاكدية (البابلية - الآشورية)، موصل ، 2005، ص93 - 94.

(6) اللغات العيلامية والفارسية القديمة: العيلامية: نسبة إلى بلاد عيلام ولغة من سكنها. أما الفارسية القديمة: فنسبة إلى بلاد فارس ولغة من سكنها، وهاتان المنطقتان تقعان في إيران وقامت فيهما حضارات كانت لها علاقات مختلفة الاتجاهات مع بلاد الرافدين. ينظر (عن عيلام): - كلين دانيال، موسوعة علم الآثار، ج2، المصدر السابق، ص410.(عن فارس): كلين دانيال، موسوعة علم الآثار، ج1، المصدر السابق، ص98.

حتى أواخر القرن الأول الميلادي حيث يؤرخ آخر الرقم الطينية المكتشفة والمدونة بالخط المسماري إلى هذا التاريخ، ثم غابت الكتابة المسمارية عن الأنظار ولم تعد تستخدم في التدوين واحتفظت النصب التذكارية وبواطن المواقع الأثرية بكتاباتها المدونة على الرقم الطينية والأحجار المختلفة والعاج والمعادن ولم يعد يعرف عنها شيء يذكر إلى أن آن لها رؤية النور ثانيةً في القرون الأخيرة من الزمن ويكشف عن نصوصها التي عكف الباحثون على دراستها وحل رموزها لقراءة مضمونها[1].

بدأت رحلة اكتشاف وحل رموز الكتابة المسمارية مع أولى العلامات المسمارية التي نقلها واستنسخها أوائل الرحالة والتجار الأجانب وأخذوها إلى أوربا[2]، التي كانت في ظل تيار فكري يهتم بدراسة الماضي القديم، كما ذكرنا آنفاً، وكان من أبرزهم «بيترو ديلا فالي» الذي استنسخ من كتابات مدينة برسيبوليس[3] عام 1621م خمس علامات مسمارية[4].

كذلك فعل «كارستن نيبور» حيث ساهم مساهمة فاعلة في التمهيد لحل رموز الكتابة المسمارية بعد نشره عام 1778م كتابات مسمارية كان قد استنسخها بشكل مضبوط أثناء زيارته إلى مدينة برسيبوليس وقد كانت مدونةً بثلاث لغات هي الفارسية القديمة والعيلامية والبابلية؛ حيث دأب ملوك السلالة الاخمينية (540 - 330ق.م.) في إيران على تدوين كتاباتهم بهذه اللغات الثلاث[5].

هذه الأعمال هي التي مهدت للباحثين الأوربيين حل رموز اللغة الفارسية

(1) عامر سليمان، الكتابة المسمارية، المصدر السابق، ص27 - 29.

(2) Fagan, Brian M., op. it, p. 79 ff.

(3) برسيبوليس (اصطخر): وهي موقع بلاد فارس وعاصمة الدولة الاخمينية، اسمها اليوم اصطخر وتقع في جنوب شرق إيران. ينظر: نخبة من العلماء، الموسوعة الأثرية العالمية، ترجمة: محمد عبد القادر محمد/زكي اسكندر، القاهرة ، 1997، ص67.

(4) Rogers, Robert William, A History of Babylonia and Assyria, Vol. 1, New York, 1900, p. 16.

(5) Harper, Robert Francis, "The Decipherment of the Assyrio - Babylonian Inscriptions. I", The Biblical World, Vol. 1, No. 4, 1893, p. 295 - 296.

القديمة والتي مهدت بدورها حل رموز اللغات البابلية والعيلامية فيما بعد بتظافر جهود عدد من الباحثين الأوربيين المهتمين منهم «كروتفند» (Grotefend) و«هنكس» (Hincks) و«اوبرت» (Oppert) و«تالبوت» (Talbot) فضلاً عن «رولنسون» (Rawlinson)[1] الذي كان له دور فاعل وبارز في هذا المجال بعد أن عكف منذ عام 1835م، وبعد أن تم تعيينه بصفه مقيماً بريطانياً لشركة الهند الشرقية في بغداد، على دراسة الكتابات المسمارية[2]، التي كان قد استنسخها من واجهة (سفح) جبل بهستون[3] بأوقات مختلفة[4]، ونشر منها عام 1851م ترجمة النص البابلي وبخط مسماري[5]. وبعد عدة جهود وبحوث من قبل باحثين اختصوا بالكتابات المسمارية، كان «رولنسون» من بينهم[6]، تم الإعلان في الجمعية الملكية الأسيوية في لندن عام 1857م عن التوصل لحل رموز الكتابة المسمارية بعد جهود بحثية دامت لأكثر من مئة سنة[7].

إن هذه الجهود وما تلاها من دراسات وأبحاث متواصلة خصوصاً في القرن

---

(1) Bernhardsson, Magnus T., op. it, p. 47.

(2) للمزيد ينظر:

- Harper, Robert Francis, and Rawlinson, Henry Creswicke, "A Memoir of Henry C. Rawlinson", The American Journal of Semitic Languages and Literatures, Vol. 15, No. 1, 1898, pp. 62 - 64.

(3) بهستون: أو بيستون وهو جبل سمي باسم اقرب قرية مجاورة له، يقع في إيران ضمن سلسلة جبال زاجروس، أقام عليه الملك الاخميني دارا الأول عام 516 ق.م. نصباً تذكارياً خلد فيه أعماله وعلى ارتفاع 91م عن قاعدة الجبل تقريباً. ينظر: الموسوعة الأثرية العالمية ، المصدر السابق ، ص172.

(4) Harper, Robert Francis, "The Decipherment of the Assyrio - Babylonian Inscriptions. I", op. it, p. 296.

(5) طه باقر، المقدمة ، المصدر السابق ، ص123.

(6) Harper, Robert Francis, "The Discovery and Decipherment of the Cuneiform Inscriptions. I.", The Old and New Testament Student, Vol. 14, No. 1, 1892, pp. 14 - 19.

ينظر أيضاً:

- Harper, Robert Francis, "The Discovery and Decipherment of the Cuneiform Inscriptions. II.", The Old and New Testament Student, Vol. 14, No. 2, 1892, pp. 93 - 97.

(7) عامر سليمان، الكتابة المسمارية، المصدر السابق، ص17.

التاسع عشر الميلادي وما نتج عنها[1] من نتائج ومعلومات أنطقت مجموعات الرقم الطينية المكتشفة في المدن القديمة بما تحويه من مدونات وأخبار وتفاصيل قديمة عن شعوب حضارات بلاد الرافدين، كانت المحفز الأول والعامل الأهم في تواصل الحفريات الأولى وعمليات البحث عن الآثار في العراق المتزامنةِ معها ومصدر الهام للأجانب القائمين عليها، والذين ما لبثوا أن اهتموا بكل ما يحتوي على كتابات مسمارية من آثار مكتشفة واجتهدوا في عملية استنساخها ونقلها إلى المتاحف الأوربية التي ملئت خزائنها بهذه النصوص المسمارية، تلك النصوص التي ترجم منها جزءاً يسيراً وضح تفاصيل من تاريخ العراق القديم[2]، على أمل أن تتواصل جهود ترجمة وحل باقي النصوص المركونة في ظلمة مخازنها.

ب - المرحلة الثانية :

وهي مرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي حيث استمرت الحفريات في مواقع العراق الأثرية وساهم عدد من الشخصيات التي جاءت خلفاً لأوائل الباحثين عن الآثار سواءً على المستوى السياسي أو الإداري، واخذوا دورهم في مواصلة الحفريات التي بدأها أقرانهم أو مسؤوليهم سابقاً، فكانت مدة النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي متخمةً بعدد الشخصيات والأعمال الآثارية التي صالت وجالت في مواقع الآثار العراقية بحثاً عن مكتشفات جديدة تُغني متاحف الدول الممولة لهذه الأعمال، لا يقف بوجه أعمالها أية عقبات محلية رادعة سواءً سياسية أو قانونية، غير تلك الأعمال التي تصطدم مع بعضها البعض وفق مصالحها وأجندتها في المنطقة، وخير مثال على ذلك تصادم المصالح الفرنسية والبريطانية الناتجة عن التنافس الكبير بين الدولتين آنذاك، هذا التنافس الذي كان يرجح بين الحين والآخر كفة جهة على جهة أخرى في عملهم الآثاري في العراق وهذه الأرجحية لا تأتي عن طريق تطور علمي أو أكاديمي في مجال

---

(1) Harper, Robert Francis, "The Decipherment of the Assyrio - Babylonian Inscriptions. II", The Biblical World, Vol. 1, No. 5, 1893, pp. 371 - 373.

(2) عامر سليمان، اللغة الاكدية، المصدر السابق، ص12.

الآثار بل عن طريق طبيعة تطور العلاقات السياسية مع السلطة العثمانية الحاكمة التي كانت تسهل دخول هؤلاء للمنطقة أولاً وقوة الشخصيات الأجنبية العاملة وأداؤها في العراق آنذاك ثانياً.

لهذا وعند استعراض أي عمل في الجانب الآثاري في هذه المدة سيلاحظ عليه بعض السلبيات التي مهدت لها الأعمال السابقة وظروفها، والتي استمرت مع تطور في الأسلوب أحياناً هنا أو هناك أو تدني مستويات العمل والأساليب المتبعة في الحفر أحياناً أخرى، والغاية من هذا كله هو الحصول على اكبر كمية من القطع الأثرية، وخصوصاً منها الرقم المسمارية، بحالةٍ سليمةٍ يمكن بها معرفة تأريخها والمعلومات التي تحملها في طياتها حين دراستها هناك في المتاحف الأوربية فضلاً عن أن الهاجس الأكبر لدى من يقوم بأعمال الحفريات هو كيفية نقل اكبر قدر ممكن من الآثار المكتشفة وإيصالها بأسرع وقت وأفضل صورة وطريقة ممكنة للحصول على دعم مادي متواصل.

على الرغم من وجود سلبيات في تلك الأعمال إلا أن الايجابيات فيها يمكن تلمسها في مسألتين الأولى هي قيمة المكتشفات الأثرية التي أظهرتها تلك الأيادي والأعمال الأجنبية وأهمية تلك المكتشفات الحضارية في استعراض تاريخ العراق القديم وأصالته خصوصاً بعد محاولات الأجانب للحيلولة دون تلف أو ضياع تلك الآثار، والغايةُ لا لشيء وإنما لعدم ضياع جهودهم في العمل وفقدان تحف ثمينة تزدان بها متاحفهم، فعملوا على الحفاظ عليها بصورة اقل ما يقال عنها، من باب الإنصاف، بأنها مثالية وذات نفع بالنسبة للباحثين المختصين اليوم الذين مازالوا يرون الآثار العراقية وهي محفوظةً بصورةٍ رائعةٍ هناك.

أما المسألة الثانية التي يمكن عدها من ايجابيات أوائل الأعمال الأجنبية أيضاً في مجال الآثار في العراق فهي التمهيد لنشوء علم يختص بآثار بلاد الرافدين وحضارتها الذي بات في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي واحداً من العلوم والتخصصات التي تدرسها الجامعات الأوربية وتنشر عنها البحوث والدراسات التي لم تتناول تاريخ وحضارة بلاد الرافدين في ضوء الآثار والكتابات المسمارية المكتشفة فقط بل تناولت أيضاً دراسات وأبحاث تستعرض تاريخ الأعمال الآثارية

في العراق بشكل عام ومواقع المدن القديمة الواردة ذكرها في العهد القديم بشكل خاص ومنها بابل ونينوى[1]، في إشارةٍ إلى مدى الاهتمام الغربي المقصود بحضارة هذا البلد وآثاره.

ومن أبرز الشخصيات التي عملت في الحقل الآثاري إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر وواصلت العمل الذي بدأه الفرنسيون والبريطانيون في النصف الأول من القرن ذاته هم:

- هرمز رسام (1826 - 1910م)[2]:

شقيق «كرستيان رسام» القنصل البريطاني وكالةً في الموصل، والذي سبق ذكره، وهرمز رسام مواطن من سكان مدينة الموصل كان مساعداً للبريطاني «لايارد» في حفرياته التي أقامها بالموصل، ثم أوكل إليه المتحف البريطاني مهمة إجراء حفريات في المواقع الأثرية في شمال وجنوب العراق بعد عودة «لايارد» إلى بريطانيا عام 1851م[3]، كما تم تسهيل مهمته هذه بكتب رسمية (فرمانات) من السلطة العثمانية[4].

وكان «رسام» خلال أعماله، التي امتدت منذ عام 1852 - 1882م، قد اكتشف في مواقع أثرية كثيرة[5] عمل بها مكتشفات أثرية كبيرة القيمة والأهمية

---

(1) ظهرت بدءاً من عام 1890م وما بعده مقالات وأبحاث توجز الأعمال الأجنبية وتاريخ التنقيبات الآثارية في العراق وكان ابرز من نشر مقالات بهذا الصدد «بازل ايفيتس» (Basil T. A. Evetts) و«روبرت فرنسيس هاربر» (Robert Francis Harper) وأيضاً «هلبرشت» أو هلبرخت (H. V. Hilprecht) وغيرهم، وللاطلاع على المقالات والكتب التي نشرها الباحثون أعلاه ينظر ثبت المصادر.

(2) M.,J.,"Hormuzd Rassam",The Geographical Journal,Vol. 37, No.1,1911,p. 100.

(3) Matthews, Roger, op. it, p. 9 - 10.

(4) جابر خليل ابراهيم، "الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق ، ص510.

(5) عمل «رسام» في مواقع أثرية متعددة في العراق فما من مكان يسمع به يحوي آثاراً حتى عمل فيه واستخرج آثاره ونقلها إلى خارج العراق ومن هذه المواقع مثلاً اشور (قلعة الشرقاط) كرسو (تلو) سپار (ابو حبة) وقد استحوذ على كميات كبيرة من الآثار وخصوصا الرقم الطينية التي تجاوز عدد ما اكتشفه منها في سپار وحدها 60,000 ألف رقيم. ينظر:

=

وكثيرة العدد والكمية[1]، وقد اتبع «رسام» أسلوب الحفر الواسع والسريع في عدد من المواقع وفي وقت واحد، حيث كان يعين مجموعة من العمال في كل موقع مهمتها كشف واستخراج الآثار بينما يتنقل هو بين المواقع غائباً عن بعضها أشهراً ثم يعود لأخذ الآثار وتسجيل الملاحظات وإرسالها إلى المتحف البريطاني[2]، ينافسه في هذا المجال ولصالح الحكومة الفرنسية الفرنسي «بلاس» (Place) الذي حل محل مواطنه «بوتا» في الموصل[3].

لقد تباينت آراء الباحثين المختصين المحدثين حول علمية وقيمة ومشروعية الأعمال التي قام بها «رسام» وكانت نقطة اختلاف خصوصاً بين الباحثين الأجانب بشكل عام والباحثين العراقيين بشكل خاص، وان لم تظهر بشكل مباشر، فمنهم من عدها ايجابية خصوصاً مع قيمة وكمية قطع الآثار، المتمثلة بعشرات الآلاف من الرقم الطينية (الكتابات المسمارية)، التي اكتشفها «رسام» ونقلها إلى المتحف البريطاني لتكون احد أهم مفاخر هذا المتحف[4]، ناهيك عن دوره في الحفريات التي قام بها في المواقع الأثرية[5]، وباحثين آخرين يرون أن أعمال «رسام» كانت سلبيةً سواءً من حيث الأسلوب المتبع في الحفريات أو استخراج الآثار، ومثال ذلك الأسلوب الذي اتبعه خلال حفرياته بتل النبي يونس الذي طالما يعترض أي عمل آثاري هناك مواجهة رفض سكان القرية الرابضة على هذا التل بداعي الحفاظ على قدسيته، فقام «رسام» لتنفيذ طموحاته بشراء عدد من البيوت المشيدة على هذا التل ورحل سكانها وبدأ حفر الأنفاق في أرضياتها إلا أن عمله هذا لاقى المصير

=

- Harper, Robert Francis, "A Sketch of the Excavations in Babylonia and Assyria", op. it, p. 28.

(1) للمزيد ينظر:

- Rassam, Hormuzd, op. it, p. 1 ff.

(2) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض، المصدر السابق، ص68.

(3) Harper, Robert Francis, "A Sketch of the Excavations in Babylonia and Assyria", op. it, p. 26.

(4) هاري ساكز، قوة آشور، المصدر السابق، ص448.

(5) جان كلود مار كرون، المصدر السابق، ص26.

نفسه الذي لاقته سابق الأعمال المشابهة برفض السكان لحد اضطرار السلطات العثمانية إلى وقف عمله وسحب الرخصة المجيزة له بالعمل[1]. كذلك بعض الأساليب الأخرى التي اتبعها «رسام» في أعماله وبحثه عن الآثار تلك الأساليب التي عدها احد الباحثين بأنها "فاتحة لظاهرة التنقيبات غير المشروعة والنبش العشوائي التي عمت البلاد ولسنوات عديدة لاحقة بتشجيع من وكلاء المتاحف الأوربية وهواة جمع التحف في الخارج"[2].

أو سلبية أخرى تظهر من خلال نقل كل ما يكتشفه «رسام» إلى خزائن المتحف البريطاني، وخصوصاً منها أعداد كبيرة من الرقم الطينية من مكتبة الملك الآشوري آشور - بان - أبلي (آشور بانيبال) (668 - 627 ق.م.) والتي كان قد اكتشفها خلال عمله في تل قوينجق[3]، بصورة عدها ووصفها احد الباحثين بأنها (نهب) للآثار العراقية[4].

والغريب في الأمر أن هذا الاختلاف حول أعمال «رسام»[5] لا يقتصر على الباحثين المحدثين فقط، بل كانت هناك آراء حول سلبية أعماله خصوصاً من قبل البريطاني «بج» (W. Budge) الأمين المساعد بالوكالة في دائرة العاديات المصرية والآشورية في المتحف البريطاني[6]، الذي كانت له أعمال حفريات في العراق وعمليات نقل لأعداد كبيرة من الآثار المكتشفة لصالح المتحف البريطاني، وكان هو الآخر قد شارك «رسام» في بعض الحفريات الآثارية خصوصاً في مواقع جنوب

(1) جابر خليل إبراهيم، "الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص494.

(2) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض، المصدر السابق، ص68.

(3) Rassam, Hormuzd, op. it, p. 31.

(4) طه باقر، المقدمة، المصدر السابق، ص118.

(5) يعزو احد الباحثين سبب هذا الخلاف إلى (سوء حظ) هرمز رسام الذي كان (ضحية) توجيهات وأعمال مرؤوسيه وانه يستحق بدل الانتقادات الموجهة إليه تكريماً مع مرتبة الشرف. ينظر:

- Reade, Julian, "Hormuzd Rassam and His Discoveries", op. it, p. 39.

(6) سر وليس بدج، رحلات إلى العراق، الجزء الثاني، ترجمة: فؤاد جميل، بغداد، 1968، ص271.

العراق، إلا أن شراكتهم لم تدم بسبب توجيه «بج» تهماً ضد «رسام» بتهريب الآثار وبيعها إلى أفراد وجهات خارج المتحف البريطاني الممول لعمله والمنفق على استخراج تلك الآثار التي وصلت إلى خزائن غير خزائنه[1]، مما دعى «رسام» إلى إقامة دعوى قضائية ضد «بج» متهماً إياه بتشويه سمعته والمساس بشخصه[2]، وبعد مداولات كثيرة اصدر القضاء البريطاني حكماً لصالح «رسام».

بقت الظروف الراهنة آنذاك وطبيعة الدعم الذي تلقاه «رسام» من الحكومة البريطانية هو المحدد لأعماله التي كانت تدار إما من قبل «لايارد» الذي ترك العراق أو من قبل «رولنسون» الموجود داخل العراق وقتذاك[3]، لكن تبقى مسألة الوعي الثقافي والوطني هي المحددة لعمله والواجب توفرها في «رسام» أولاً لكونه مواطن لبلد تُؤخَذ كنوزه الحضارية إلى الخارج ولكونه من طبقة متعلمة ومثقفة ومدركة للأمور ثانياً[4] قياساً بالمواطنين الآخرين الذين لم يرتقوا إلى مستوى تعليمي جيد في ظل الظروف آنذاك.

- **فكتور بلاس** (Victor Place)(1818 – 1845م):

تأكيداً على وجود الصراع السياسي الفرنسي/الانكليزي في المنطقة ورغبة فرنسا في عدم ترك الساحة خالية للانكليز في الجانب الآثاري، الذي بات يمثل

---

(1) لم يكن «بج» أفضل حالاً من «رسام» حيث قام بشراء الآثار سراً وعلانية خصوصا من مواقع سبار وتل الدير ونقل الكثير من الآثار أيضاً إذ كان يهتم بالرقم الطينية لما تحتويه من نصوص مسمارية معللاً تصرفه هذا بحجة انه نقل تلك الآثار إلى خزانات أمينة تحفظها من التلف والضياع وتكون قريبةً من الباحثين لدراستها، تلك الحجة التي لا نملك إزاءها سوى الأسى.

(2) للاطلاع على تفاصيل القضية والخصومة التي حصلت بين «بج» و«رسام» ينظر: سر وليس بدج، المصدر السابق، ص261 وما بعدها.

(3) جابر خليل إبراهيم، "الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق ، ص494.

(4) درس «رسام» في كلية «ماكدلين» (Magdalen) في جامعة أكسفورد البريطانية بمنحة حصلها له شقيقه «كرستيان» في المدة مابين 1849 – 1852م ، (لذلك يظن أن هرمز رسام هو أول عربي يدخل جامعة أكسفورد بوصفه طالباً). ينظر:

- Barnett, R. D., "The Excavations of the British Museum at Toprak Kale near Van", Iraq, Vol. 12, No. 1, 1950, p. 3.

صورة من صور صراعهم السياسي، لذلك وبعد أن هدأت الأوضاع السياسية في فرنسا عقب الثورة التي شهدتها عام 1848م خلف «بوتا» في الموصل الفرنسي «بلاس» بعد أن عينته الحكومة الفرنسية عام 1852م قنصلاً فرنسياً في الموصل[1] لإكمال الأعمال التي كان قد بدء بها «بوتا» من قبل خصوصاً في خرسباد وتل قوينجق، إلا أن «بلاس» بدء أعماله بتوصية وتمويل من حكومته بزيارةٍ لمدينة بابل تمهيداً لبدء حفرياته هناك لكون الانكليز قد مهدوا مسبقاً للعمل هناك عبر مبعوثهم السياسي إلى المنطقة «ويليام كينيت لوفتس» (Willaim Kennett Loftus) الذي كان عضواً في لجنة بريطانية لترسيم الحدود الدولية بين الدولتين العثمانية والفارسية[2] عندما اقترح على رئيس اللجنة بضرورة عمل حفريات في جنوبي العراق[3]، وعلى هذا الأساس شرع «بلاس» للعمل في بابل مستبقاً العمل البريطاني إلا أن أحداثاً سياسية شهدتها منطقة جنوب العراق في مرحلة خمسينيات القرن التاسع عشر حالت دون المباشرة بالعمل فقفل «بلاس» ومساعديه راجعاً إلى الموصل لإكمال مابدأه «بوتا» في خرسباد وتل قوينجق[4].

وصل «بلاس» إلى الموصل بداية كانون الثاني عام 1852م وقبل أن يباشر بعمله قابل البريطاني «رولنسون» ومهد لاتفاق ثنائي يقضي بجعل موقع تل قوينجق من حصته وحصل على موافقة «رولنسون» بهذا الشأن لظن الأخير أن «لايارد» قد أكمل عمله ولم يبق شيء يستحق تمسك الانكليز في الموقع، في حادثة تعبر عن الغايات والمصالح التي يعمل لأجلها الأجانب وعدم احترام ملكية وعائدية الأراضي وكنوزها الحضارية، إلا أن هرمز رسام مساعد «لايارد» اعترض على هذا

(1) Sénéchal, Philippe, and Barbillon, Claire, "Dictionnaire critique des historiens de l«art actifs en France de la Révolution à la Première Guerre mondiale", Institut National d'Histoire de l'Art, Paris, 2010, p. 1.

(2) Loftus, William Kennett, Travels and Researches in Chaldaea and Susiana, New York, 1857, p. 13 ff.

(3) Hilprecht, H. V., op. it, p. 81, p. 139.

(4) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داؤود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، الكتاب الأول ، القاهرة ، 1968، ص321 - 322.

الاتفاق لكونه يعلم بوجود المزيد من الآثار في باطن الموقع مما اظهر خلافاً كبيراً بين «بلاس» و«رسام» تم على أساسه تقسيم الموقع بينهما، فكانا يعملان في أقسام مختلفة من الموقع في آن واحد، وكانت المكتشفات الأكثر من حظ «رسام» في أقسام الموقع المخصصة له، لكونه مارس بعض الأعمال الملتوية للحصول عليها[1].

نقل «بلاس» عمله إلى خرسباد في محاولة لإكمال أعمال مواطنه «بوتا»، حيث قام بالكشف عن الكثير من الآثار البنائية والفنية والكتابية[2] وقام، برفقه مساعديه من المختصين الفرنسيين من بينهم رسام ومهندس عماري، بوضع مخططات ورسوم هندسية للآثار البنائية من قصور آشورية فضلاً عن رسم المشاهد الفنية التي تغطي واجهات وجدران تلك القصور في عملٍ كان بشكل أو بآخر أفضل من عمل سابقه «بوتا» وعدّ عمله أيضاً أدق علميةً من عمل معاصريه من حيث تسجيل المكتشفات ورسمها[3]، ربما لكونه قد ركز على الآثار التي لايمكن نقلها إلى متحف اللوفر في فرنسا.

جمعت علاقة طيبة الفرنسي «بلاس» والبريطاني «رولنسون» طوال عملهما في العراق على الرغم من الصراع الحاصل بين بلديهما، ومن نتائج هذه العلاقة الودية هي تبادل الآثار المكتشفة من خرسباد ونمرود وقوينجق بين الجانبين لصالح متاحف بلديهما[4]. كذلك عمل «بلاس» على كسب ود ورضاء العشائر التي كانت تحيط وتجاور مواقع عمله من اجل حماية أعماله وكادره المساعد وضمان سير حفرياته دون مشاكل.

---

(1) كان «رسام» يقوم بعمليات حفر في أقسام من تل قوينجق غير مخصصة له في جنح الليل ويتوقف في النهار وعمله هذا قد در عليه مكتشفات كثيرة خصوصاً من النصوص المسمارية، وهذا ما يذكره صراحة في كتابة. ينظر:

- Rassam, Hormuzd, op. it, p. 24 ff. ينظر أيضاً: Handcock, Percy S. P., op. it, p. 48.

(2) Hilprecht, H. V., op. it, p. 81.

(3) طه باقر، المقدمة ، المصدر السابق ، ص118.

(4) هاري ساكز، قوة آشور، المصدر السابق، ص448.

ومع نهاية عمل «بلاس» في العراق، حيث أوقف حفرياته عام 1854م، كان لا بد منه أن يقوم بشحن الآثار التي اكتشفها وحصل عليها على ظهر الاكلاك تمهيداً لنقلها عبر نهر دجلة إلى البصرة ومنها إلى فرنسا بوساطة بواخر فرنسية إلا أن جزءاً من الاكلاك التي نقلت الآثار إلى البصرة وبسبب مهاجمتها من قبل قبائل محلية عام 1855م غرقت في النهر[1] قرب القرنة حيث يلتقي نهر دجلة بالفرات[2].

نُشر وبتمويل سخي من الحكومة الفرنسية مطبوعاً فخماً عن مكتشفات أعمال «بوتا» و«بلاس» حوى الكثير من الرسوم التي اجاد في رسمها الرسام الفرنسي «فلاندن» كذلك حوى على الشروح التي مزجت بين خبرة القائم بالحفريات والمعمار والرسام، فكان لهذا الكتاب نجاح وصدى كبيران في فرنسا وخارجها لدرجة عدّ فيه من قبل طلاب وأساتذة التاريخ والفلسفة واللاهوت مرجعاً رئيساً لاغنى عنه في التحقق من حوادث وردت في العهد القديم، وفضلا عن نشر هذا الكتاب وما احتواه من رسوم وصور ومعلومات عن الآثار الآشورية التي لم يستطع الفرنسيون نقلها فإن وجود الآثار المنقولة في متحف اللوفر قد جعل هناك تصوراً واضحاً وكبيراً عن الآثار الآشورية التي أكتشفها الفرنسيون وبالتحديد من خرسباد ليكسب اللوفر كنزاً قيماً مادياً وفكرياً عن تلك الآثار التي لم يترك لمواقعها سوى خراب وبعثرة وركام وأتربة كانت في يوماً ما محتضنةً كنوز البلد الحضارية[3].

بعد انتهاء أعمال الحفريات الفرنسية والبريطانية وتوقفها عام 1854م لم تجر

---

(1) في الوقت الذي تؤكد فيه جل المصادر المستخدمة والتي تتناول هذا الموضوع هذه الحادثة إلا أنها تختلف حول عدد الاكلاك الناقلة للحمولة وعدد الصناديق المحملة بالآثار ونوع الآثار التي حوتها تلك الصناديق.

(2) ينظر: هاري ساكز، قوة آشور، المصدر السابق، ص449. كذلك: جابر خليل إبراهيم، "الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص494.

(3) Gastaldi, Nadine, "Fouilles dites de Ninive par Victor Place, consul de France à Mossoul (Iraq). 1851 - 1861.", Catalogue/Centre Historique Des Archives Nationales, Paris, 2003, pp. 2 - 15.

لمدة عشرين سنة تقريباً أعمال حفريات كبيرة[1]، وكان الباحثون والمهتمون في هذه المدة مشغولين بدراسات ومحاولات حلّ رموز الكتابات المسمارية ومعرفة اللغات التي كتبت بها واعتكاف المهتمين في المتاحف لترجمة النصوص المسمارية المكتشفة والمنقولة مسبقاً إلى خزائن المتاحف الأوربية بشكل عام والمتحف البريطاني بشكل خاص[2].

- جورج سميث (George Smith)(1840 – 1876م):

عادت النشاطات الآثارية في العراق عام 1873م مع مجيء البريطاني «سميث» للعمل في تل قوينجق. وكان «سميث» المهتم كثيراً بموضوع التاريخ التوراتي وعلاقة الآثار الآشورية المكتشفة بذلك التاريخ مساعداً لـ«رولنسون» في المتحف البريطاني خلال عمل الأخير لإصدار سلسلة مجلدات عن النصوص المسمارية التي حصل عليها المتحف البريطاني فكان عمل «سميث» هو لصق الكتابات المسمارية للرقم الطينية المكسورة التي عثر عليها في نينوى وإعادة ترتيبها فأكسبه هذا العمل تعلم قراءة الخط المسماري ليتم تعيينه عام 1866م مساعداً في قسم الآثار الشرقية في المتحف البريطاني حيث كان يستنسخ الرقم للنشر[3].

في عام 1872م حقق «سميث» نجاحاً كبيراً بتشخيصه لأحد الرقم الطينية المكسورة من تل قوينجق حيث كانت الكتابة المسمارية المدونة عليه تتناول قصة آشورية مضاهية لقصة الطوفان الوارد ذكرها في التوراة، فسارع «سميث» إلى إعلان هذا الاكتشاف على جمعية الآثار التوراتية مستغلاً الاهتمام التوراتي العام السائد في

---

(1) عمل في هذه المدة كلٌّ من «لوفتس» (Loftus) عام 1849م و«تايلر» (Taylor) عام 1852م و«فريسنيل» (Fresnel) و«أوبرت» (Oppert) عام 1852م في مناطق جنوب العراق مثل بابل والوركاء وسنكره وأور وكانت هذه الأعمال اقرب إلى المسح والاستكشاف منها إلى الحفريات الشاملة. ينظر:

- Handcock, Percy S. P., op. it, p. 49 ff.

(2) Harper, Robert Francis, "A Sketch of the Excavations in Babylonia and Assyria", op. it, p. 26 - 27.

(3) هاري ساكز، قوة آشور، المصدر السابق، ص450.

انكلترا وقتذاك[1]، فكان هذا الاكتشاف دافعاً كبيراً لإثارة الحماس لدى المهتمين الذين دعوا إلى وجوب استئناف الحفريات في نينوى للعثور على الأجزاء المفقودة والمكملة للرقم المسمارية لحادثة الطوفان، فكان أن عرضت جريدة «ديلي تلغراف» (Daily Telegraph) اللندنية على «سميث» مبلغاً من المال (قدره 1000 جنيه) لقاء ذهابه إلى تل قوينجق والبحث عن تلك الرقم المفقودة فضلاً عن تزويدهم بالأحداث اليومية التي يصادفها في رحلته وعمله؛ وبجدية ومثابرة عالية وافق «سميث» على هذا العرض وهرع من دون تلكؤ إلى الموصل التي وصلها عام 1873م ليشرع أعماله في تل قوينجق الذي مالبث أن أمضى فيه أسبوعاً من الأيام حتى عثر على الجزء أو الرقيم المفقود[2] من رقم الملحمة العراقية القديمة[3] التي عاد بها مسروراً إلى انكلترا ليلقى هناك الحماسة والاهتمام الكبيرين من المهتمين الذين مالبثوا أن أعادوا إرسال «سميث» إلى الموصل في زيارة أخرى لإكمال حفرياته عام 1874م فكان عمله الثاني الذي استمر لغاية عام 1876م[4] ذا نجاح نسبي حيث عثر على مجموعة كبيرة من الرقم الطينية فُقِدَ اغلبها بسبب عدم تمتعه بالخبرة الكافية للتعامل مع السلطات الحاكمة في الموصل التي صادرت معظم مكتشفاته[5]. وكان «سميث» قد نشر عام 1875م وقُبيل وفاته بسنة واحدة كتاب (Assyrian Discovery) تحدث فيه عن أعماله وحفرياته واهم المكتشفات التي عثر عليها[6].

---

(1) هـ. ساكز، البابليون، المصدر السابق، ص30.

(2) إن الجزء الذي كان يبحث عنه «سميث» وعثر عليه من هذه الملحمة هو الرقيم الحادي عشر الذي يتناول ملحمة الطوفان من مجموع اثني عشر رقيماً تتكون منها ملحمة كلكامش. ينظر: - أي. رويستن بايك، المصدر السابق، ص126.

(3) هذه الملحمة هي ملحمة كلكامش التي حوت رقمها الطينية ملحمة الطوفان الشهيرة الوارد ذكرها في القرآن الكريم والعهد القديم. للمزيد ينظر: طه باقر، ملحمة كلكامش، بغداد، 1980، ص10 وما بعدها.

(4) Hoberman, Barry," George Smith (1840 - 1876) Pioneer Assyriologist", The Biblical Archaeologist, Vol. 46, No. 1, 1983, pp. 41 - 42.

(5) هاري ساكز، قوة آشور، المصدر السابق، ص450.

(6) Smith, George, Assyrian Discovery, New York, 1875, p. 9 ff.

- **أرنيست دي سارزيك** (Ernest De Sarzec)(1832 – 1901م):

لم يقتصر التنافس الأجنبي الفرنسي/الانكليزي على مواقع شمال العراق الآشورية فحسب بل امتد جنوباً إلى بلاد بابل والمواقع الأثرية المحيطة[1] بها وكان «دي سارزيك» قنصلاً فرنسيا في البصرة عام 1874م حين بدء بشراء وجمع قطع أثرية كان قد استخرجها السكان المحليون من تل اثري هو كرسو (تلو)[2]، مما شجع الحكومة الفرنسية على إناطة مهمة إقامة الحفريات في المنطقة لـ«دي سارزيك» الذي بدء عمله في عام 1877م بموقع (تلو) بواقع بعثتين الأولى عام 1877م والثانية عام 1878م[3].

وكان «دي سارزيك»، الذي شرع في عمله من دون إذن من السلطات العثمانية في هذين الموسمين، قد كشف عن آثار قيمة وفريدة سرعان ما أرسلها إلى فرنسا وباعها إلى متحف اللوفر في باريس بمبلغ 13000 فرنك، وهو مبلغ ضخم آنذاك[4]، قبل أن يعود إلى باريس ليرى الشهرة التي كانت تنتظره بسبب الآثار التي اكتشفها[5]، إذ إنها لا تشبه الآثار التي تم العثور عليها في مواقع شمال العراق الآشورية، فالأسلوب الفني للتماثيل المكتشفة واللغة التي دونت على الرقم الطينية هي أقدم تاريخاً من سابقتها المكتشفة في شمال العراق، وسرعان ما حددت الدراسات والأبحاث التي جرت عليها حضارة أخرى أقدم من الحضارة الآشورية وهي الحضارة السومرية في جنوب العراق[6]، مما دفع «دي سارزيك» إلى العودة مجدداً إلى جنوب العراق عام 1880م[7] والعمل في مواقعه الأثرية واستخراج

(1) طه باقر، المقدمة ، المصدر السابق ، ص118.

(2) كرسو (تلو): مركز دولة لكش، وهي مدينة سومرية تقع في جنوب العراق على بعد 16كم شمال شرق محافظة ذي قار.

(3) Rogers, Robert William, op. it, p. 236.

(4) طه باقر، المقدمة ، المصدر السابق ، ص118.

(5) Rogers, Robert William, op. it, p. 236.

(6) Fagan, Brian M., op. it, p. 225 ff.

(7) في المدة التي غاب فيها «دي سارزيك» جاء «هرمز رسام» إلى الموقع نفسه وبدأ بسرعة =

واستحصال ما أمكن من القطع الأثرية المشابهة لما كشفه سابقاً.

واستمر عمل «دي سارزيك» في جنوب العراق إلى عام 1900م وبتمويل فرنسي كان نتاجه نقل الآلاف من الرقم الطينية[1]، ناهيك عن عشرات آلاف من الرقم الطينية الأخرى والتي استخرجت في غيابه وغزت أسواق بغداد آنذاك حيث قدر عددها بأكثر من 35 ألف رقيم طيني، كما اكتشف مجموعة كبيرة من التماثيل والمنحوتات والأعمال الفنية السومرية[2] نقلها جميعاً إلى فرنسا لتزين قاعات متحف اللوفر هناك[3].

- والس بَج (Wallis Budge)(1856 – 1935م)[4]:

احد أبرز البريطانيين الذين كان لهم دورٌ في تهريب الآثار والمخطوطات العراقية عبر نقل الكثير من الآثار العراقية وبالتحديد رقم الكتابات المسمارية إلى خزانات المتحف البريطاني من خلال ثلاث رحلات قام بها إلى العراق مابين الأعوام (1887 - 1891م) متبعاً أسلوباً جديداً وأكثر توسعاً من سابقيه في الحصول على الآثار وذلك عبر علاقات أقامها مع تجار الآثار المحليين الذين زودوه بآلاف

=

حفرياته هناك ونقل الكثير من الآثار لصالح المتحف البريطاني مستغلاً غياب الفرنسي عن الموقع فضلاً عن ظهور أشخاص محليين نشطوا في هذا المجال أيضاً، مما يعطي فكرة عن الانفلات الواضح وغياب القانون ومدى الفوضى والتخريب الذي تعرض إليه الموقع. ينظر:

- Verderame, Lorenzo, "Rassam«s Activity in Tello (1879) and the Earliest Acquisition of Neo - Sumerian Tablets in the British Museum", Journal of Cuneiform Studies, Vol. 60, Series 1, 2008, pp. 231 - 244.

(1) رافق عمل «دي سارزيك» عمل فرنسي آخر اسمه «شايل» (Scheil) الذي عمل في موقع سپار ونقل الكثير من القطع الآثارية المهمة ومنها رقم طينية لنصوص مسمارية استحوذ عليها. وعن عمل «شايل» في سپار ينظر: وليد الجادر، سپار احداث من تاريخ المدينة سپار (أبو حبة)، بغداد، 1988، ص35 وما بعدها.

(2) منها تماثيل قيمة لـ «كوديا» حاكم لكش ومسلات وتحف حجرية ومعدنية رائعة. للتفصيل ينظر: لويد، سيتون، المصدر السابق ، ص175 - 176.

(3) المصدر نفسه.

(4) Lloyd, Seton, op. it, p. 165 ff.

من الرقم المسمارية التي انتزعت من مواقع أثرية مهمة مثل موقع سبار (أبو حبة)[1]، ناهيك عن استماله لبعض المحليين الذين عملوا لصالح المتحف البريطاني في المواقع الأثرية داخل العراق والذين كان لهم دور أيضاً في عملية تسهيل الحصول على الآثار ونقلها إلى بريطانيا بوساطة «بَج» بعد أن كان بعضهم يتاجر بهذه الآثار محلياً عقب تهريبها من المواقع سراً، واستطاع «بَج» بهذا الأسلوب أن يحصل على آلاف القطع الأثرية وجلها كتابات مسمارية كذلك بعض المخطوطات العربية القديمة وشحنها إلى بريطانيا[2].

- عثمان حمدي بك (1842 – 1910م):

مع تواصل الحفريات الأجنبية في مواقع العراق المختلفة تنبهت أخيراً الدولة العثمانية إلى أهمية أن يكون لها دور في هذا المجال كون أن المواقع الأثرية تقع تحت سيطرتها السياسية[3]، إلا أن هذا التدخل المتأخر لم يكن ايجابياً بل على العكس من ذلك زاد في الطين بلة؛ فبدل من أن يحافظ العثمانيون على المواقع الأثرية وما تحويه من آثار دخلوا هم كمنافسين للبعثات الأجنبية وللمتاحف الأوربية في عملية الاستحواذ على الآثار المكتشفة.

فقد ظهر على مسرح الأحداث في سبعينيات القرن التاسع عشر للميلاد المدعو «عثمان حمدي بك» وهو ابن احد الوزراء السابقين في الدولة العثمانية، وكان «عثمان بك» منافساً لمتاحف أوربا في اقتناء آثار العراق والمنطقة العربية؛ درس «عثمان بك» الفنون الجميلة في باريس وعمل بعد تخرجه في السلك الدبلوماسي لمدة قصيرة قبل أن يقوم بتأسيس المتحف العثماني الإمبراطوري ويكون أول مدير له، وقد تم اختيار حدائق قصر السلطان العثماني في اسطنبول

---

(1) سپار: يعرف هذا الموقع محلياً بأسم (أبو حبة)، يقع على بعد 45 كم تقريباً إلى الجنوب الغربي من بغداد قرب ناحية اليوسفية.

(2) للمزيد ينظر: سر وليس بدج، المصدر السابق، ص99 وما بعدها.

(3) Whittemore, Thomas, "Archaeology during the Republic in Turkey", American Journal of Archaeology, Vol. 47, No. 2, 1943, p. 164.

مكاناً لبناية المتحف[1].

اتبع «عثمان بك» خطة محكمة لتمويل غرف المتحف بالآثار النفيسة والقيمة، فقد قام بأستخدام نفوذه الشخصي لتشريع أول نظام للآثار في أرجاء الإمبراطورية العثمانية يضبط مسألة عائدية الآثار المكتشفة من قبل البعثات الأجنبية العاملة في الأقطار التابعة لنفوذ الدولة العثمانية[2]، كما دعا «عثمان بك» عدة شخصيات أجنبية للعمل في العراق بالتحديد وإقامة الحفريات بتسهيل ومساندة ومشاركة منه شخصياً.

وكان أبرز تلك الشخصيات التي دعاها هو الراهب الفرنسي المتخصص بالكتابات الآشورية الأب «شايل» إذا وجه له «عثمان بك» دعوة للإقامة حفريات في موقع سبار(ابو حبة) وما كان من الفرنسي إلا قبول الدعوة الكريمة والمجيء إلى العراق والشروع في إقامة الحفريات في سبار عام 1894م حيث تم العثور على كميات كبيرة من الآثار خصوصاً منها الرقم الطينية والتي كانت حصة المتحف العثماني منها كبيرة.

انتهى وتوقف «شايل» عن عمله بعد ثلاثة شهور كان نشاطه فيها مكثفاً مما دعا «عثمان بك» بأن يوجه دعوةً ثانيةً لاكمال اعماله لكن الفرنسي رفض الدعوة وعاد إلى فرنسا بأمر من حكومته آنذاك.

يذكر أن «شايل» وفي طريق عودته إلى فرنسا مرّ بموقع خرسباد فما كان له ليمر هناك من دون أن يكون له بصمه في الموقع خصوصاً عند مشاهدته لتماثيل الملك سرجون الآشوري وهي منتصبة في الموقع حيث يورد عن كتابه ما يأتي: **"لعدم وجود منحوتات خاصة للملك سرجون في المتحف الإمبراطوري في اسطنبول فقد قمت باستخدام المنشار لقص المنحوتة إلى حد الكتابة وإيصالها إلى البصرة ولكن لسوء الحظ فإن القارب الذي كان مخصصا لنقلها إلى اسطنبول ناء**

---

(1) Scham, Sandra, "The Reopened Museum of the Ancient Orient in Istanbul", Near Eastern Archaeology, Vol. 69, No. 3/4, 2006, p. 186.

(2) Shaw, Wendy M. K., Possessors and Possessed: Museums Archaeology and visualization of history in the late Ottoman Empire, California, 2003, p. 108 ff.

بحمله خلال عبوره البحر الأحمر فلم يجد ربابنته أفضل من رمي كتلة التمثال المصنوع من الحجر وهكذا تم إنقاذ السفينة"!![1].

وبهذا صارت مجاميع الآثار تصل تباعاً إلى المتحف في اسطنبول ليصبح واحداً من أغنى المتاحف العالمية بآثار العراق والأقطار العربية الأخرى[2].

ملاحظات حول أعمال الحفر في هذه المرحلة :

إن ما تقدم من شخصيات وأعمال يتبعها أعمال بعثات أجنبية أخرى[3] في هذه المرحلة من النصف الثاني للقرن التاسع عشر الميلادي كانت مجتمعة تمثل مرحلة من مراحل اكتشاف تاريخ وحضارات بلاد الرافدين وعاملاً مهماً من عوامل نشوء علم الآثار في العراق. وتواصلت هذه الأعمال في مواقع متفرقة من العراق لغاية القرن العشرين كاشفةً الغطاء عن حضارات هذا البلد لكن بثمن غالٍ جداً إلا وهو سلب آثار تلك الحضارات وشحنها إلى أوربا أو إلى اسطنبول، التي كان قانونها الآثاري ناراً على الحطب، تاركةً مواقع تلك الآثار عرضة للتخريب والإهمال ليضيع كم هائل من المعلومات كانت ستغني بالتأكيد صفحات تاريخ بلاد الرافدين.

وبناءً على ما تقدم من أعمال للشخصيات التي عملت في هذه المرحلة (1850 - 1900م) يمكن تحديد أبرز سمات تلك الأعمال في هذه المدة بالآتي:

1 - تواصل أعمال الحفريات وبشكل أوسع حيث لم تقتصر الحفريات على المدن الأثرية الكبيرة في مواقع شمال العراق فحسب بل امتدت إلى جنوبه لتشمل مواقع أثرية مختلفة ومتفرقة شجعت آثارها هي الأخرى على تواصل الحفريات.

2 - أتباع الأساليب الأولى نفسها في الحفريات من دون أن يكون هناك إفادة

---

(1) ينظر: وليد الجادر، المصدر السابق، ص45.

(2) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض ، المصدر السابق ، ص69.

(3) أبرزها البعثة الأمريكية التابعة لجامعة بنسلفانيا عام 1884م ولغاية عام 1900م التي عملت في نفر (عفك) برئاسة الباحثين «بيترز» (Peters) و«هلبرشت» (Hilprecht) ينظر:

-Hilprecht, H. V., op. it, p. 289.

من التجارب الأولى في هذا المجال، مما يوضح تواصل تنفيذ الأعمال التي بدء بها ممن انتهى دورهم في المنطقة والغاية والقصد موجودتان في عدم الاهتمام والاكتراث بأمر معاثر الآثار المكتشفة وتاريخها مقابل الاهتمام الكبير والجدي بالقطع ذات القيمة الفنية والمادية بنظر القائمين على تلك الأعمال والتي يجب أن تكتشف وتنقل إلى أوربا بأقل تكلفة وأسرع وقت. مع وجود بعض الأعمال التي يمكن أن توصف بقربها من العلمية في التعامل مع الآثار المكتشفة مقارنةً مع ما عاصرها من أعمال، وربما كانت الغاية منها ليس من اجل التسجيل والتوثيق العلمي الدقيق بل هو تسجيل وتوثيق ورسم ووصف الآثار التي لا يمكن نقلها مع صويحباتها التي شحنت إلى أوربا، حيث تم نشر مطبوعات ومؤلفات تضم صوراً ورسوماً لتلك الآثار لتكتمل الصورة هناك عن جميع الآثار التي اكتشفت في عمل تلك البعثات، وتسوغ ما تم صرفه من تمويل مادي لها.

3 - النبش والتخريب والبعثرة هي الصفات التي يمكن أن توصف بها جل تلك الأعمال في هذه المرحلة. وعدم اعتماد أسس علمية في التعامل مع المواقع الأثرية وآثارها مقارنةً مع التعامل العلمي الذي حظيت به الآثار في المتاحف الأوربية بعد أن تم نقلها إلى هناك من مواقعها.

4 - مع تواصل الحفريات وانتشارها في مناطق العراق المختلفة واستخدام أيدٍ عاملة محلية كثيرة في تلك الأعمال بدء الاهتمام لدى بعض المحليين، ولا سيما من التجار نحو الآثار التي تنبهوا إلى قيمتها من أجل الكسب المادي وبدؤوا بالمتاجرة بها مع الأجانب.

5 - استمرار دخول حقل الآثار بوصفه جزءاً من الصراع السياسي في المنطقة من السلطات المحلية والأجنبية سوية وكانت المواقع الأثرية مسرحاً لذلك الصراع من حيث التسابق سراً وعلانيةً للعمل في هذا الموقع أو ذاك واكتشاف ونقل اكبر عدد ممكن من الآثار.

6 - أبرز النقاط التي يمكن أن نعدها من ايجابيات تلك الأعمال السلبية في المواقع الأثرية هي تشخيص نوع جديد من الآثار خصوصاً في جنوب العراق والتي أنتجت الدراسات والأبحاث التي أقيمت عليها عن اكتشاف الحضارة السومرية التي

سبقت تاريخياً الحضارة الآشورية في العراق.

7 - أيضاً من أهم النقاط التي يجب أن نذكرها عن أعمال هذه المرحلة، والتي تنطبق كذلك على أعمال المرحلة السابقة وبعضاً من الأعمال اللاحقة، هي ترك المواقع الأثرية بعد انتهاء وفض أعمال الحفريات التي نبشت وبعثرت وخربت بواطن هذه المواقع من دون حفظ أو حماية، على الأقل تحميها من عوامل التعرية الطبيعية والتخريب وخلط الحقائق القائمة على الأرض.

ج - المرحلة الثالثة:

يقصد بها مرحلة القرن العشرين الميلادي؛ فمع بداية هذا القرن أصبح من الواضح تماماً للعالم اجمع ما تكتنزه ارض بلاد الرافدين من كنوز تعبر عن أصالة وحضارة تلك البلاد وأخذت الأنظار في هذه المدة بالتوجه نحو الإسراع لكسب ما يمكن الحصول عليه من هذه الكنوز خصوصاً من الدول التي لم تشارك من قبل في هذه الأعمال. لتبدأ مرحلة جديدة من المراحل أو العوامل أو المسببات التي مهدت لنشوء علم آثار في العراق متضمنةً أحداثاً رسمت الخارطة الآثارية في العراق واتسمت بإدخال أساليب علمية تعد متطورة نوعاً ما وقتذاك في عملها بدرجة أفضل نسبياً، ولا سيما في الجانب الفني (الميداني) والتي افتقرت لها أعمال المراحل السابقة عند المقارنة.

وفي أدناه أبرز الأعمال الأجنبية مصنفةً حسب أبرز البعثات الدولية الآثارية بشكل جماعي غير فردي وهي الألمانية والبريطانية والأمريكية التي كانت لها دور كبير في مسيرة النشاط الآثاري في العراق[1]، مجتازين في هذا المبحث نقطة البداية لتطور علم الآثار في العراق التي بدورها قسمت إلى مراحل أيضاً سنتطرق إليها ونستعرضها في الفصل القادم المعني بتطور علم الآثار في العراق.

---

(1) هناك بعثات عديدة من دول مختلفة كالبعثات اليابانية والايطالية والروسية (السوفيتية سابقاً) وغيرها التي نشطت في هذه المرحلة، ولكننا سنركز على البعثات الألمانية والبريطانية والأمريكية حصراً واعتماد أعمالها أنموذجاً لعمل البعثات كافة آنذاك، وللمزيد عن نشاط وأعمال البعثات الأخرى للمزيد ينظر: طه باقر، المقدمة، المصدر السابق ، ص128 - 133.

- البعثات الألمانية :

سعت ألمـــانيا في عهد قيصرها «فيلهلم الثاني» (Wilhelm II) (1888 - 1918م) إلى أن يكون لها دور في الشرق مستغلةً العلاقات السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية التي تربطها آنذاك بالدولة العثمانية في زمن السلطان «عبد الحميد الثاني» (1876 - 1909م) حيث أعطت الأخيرة تنازلات وامتيازات كثيرة في المنطقة لحليفتها ألمانيا التي أخذت تنظر بعين الاهتمام إلى كنوز الشرق واخذ دورها بوصفها منافساً على الساحة الدولية والسياسية خصوصاً في مجال الآثار وان لا تترك مجال الاحتكار لبقية الدول الأجنبية الناشطة في منطقة الشرق فجاءت الدعوات الألمانية من داخل ألمانيا ومن بغداد عبر القنصل الألماني فيها إلى أن يكون لها متاحف تنافس متاحف بريطانيا وفرنسا وتشابههم وتشاركهم في المصدر الأول نفسه الذي جلبت منه الآثار وهو الشرق بشكل عام وبلاد الرافدين بشكل خاص، في دعوات رحبت بها الأكاديمية الألمانية للعلوم وسهلت مهمتها دبلوماسياً وإدارياً الدولة العثمانية التي ستكسب ود ومساعدات حليفتها ألمانيا وأيضاً نصف ما سيتم الكشف عنه من آثار تغني بها متحفها في اسطنبول، فكان أن تم اختيار عدة مواقع في منطقة الشرق تمهيداً لبدء العمل الآثاري وكان أبرز تلك المواقع هي مدينة بابل التي تم اختيارها بعد محاضرة بعنوان (بابل والكتاب المقدس)[1] قدمت للقيصر الألماني بوساطة المتخصص في دراسة لغات الشرق القديمة «فريدريك ديلتزش» (Friedrich Delitzsch) والمهتم أيضاً بدراسة الأديان الشرقية فضلاً عن كونه عضواً بارزاً في تشكيل (الجمعية الألمانية الشرقية) وشجعت هذه الدراسة، (المنتقدة) لما جاء في العهد القديم من ادعاءات كتبها اليهود، الدولتين الألمانية والعثمانية في أن تكون بابل هي مكان النشاط الآثاري الأول للجمعية الألمانية

---

(1) صدر أيضاً في ألمانيا عام 1883م كتاب للألماني «شريدر» (E. Schrader) الموسوم (الكتابات المسمارية والعهد القديم) كان له صدى كبير وواسع وساهم في نشر علم الآشوريات آنذاك بشكل واسع في البلدان التي تتكلم الألمانية كما كان عاملاً مهماً في تأسيس الجمعية الألمانية الشرقية. ينظر: - هاري ساكز، قوة آشور، المصدر السابق، ص452.

الشرقية والممهد لبداية مرحلة تطور جديدة في العلاقات الألمانية العثمانية بدعم مباشر من القيصر الألماني الذي سعى من اجل استثناء البعثات الألمانية من قانون إعطاء نصف الآثار المكتشفة للدولة العثمانية كعربون للصداقة يقدمه العثمانيين[1].

تأسست في ألمانيا عام 1898م (الجمعية الألمانية الشرقية) وبدأت أولى أعمالها[2] في الجانب الآثاري بإرسال بعثة للقيام بحفريات آثارية في جنوب العراق وبالتحديد في مدينة بابل وكان على رأس هذه البعثة المهندس المعمار الألماني «روبرت كولدفاي» (Robert Koldewey)[3] يرافقه ويساعده باحثين مختصين أبرزهم «فالتر اندريه» (Walter Andrae)[4] و«يوردن» (Jordan) وأيضاً «نولدكه» (Noeldeke)[5]. وصلت البعثة الألمانية إلى بابل وشرعت عملها عام 1899م محددةً أهدافاً مسبقة لعملها سعت إلى تحقيقها بكل جدية وهي أن يتم فحص جميع البقايا البنائية في المدينة بشكل دقيق وكذلك الاهتمام والتأكيد على مسألة تعاقب الطبقات الأثرية في الموقع وذلك لمعرفة الأدوار الحضارية والتاريخية لمدينة بابل فضلاً عن الوقوف على أبرز خطط ومعالم المدينة العمارية وتشخيصها[6].

---

(1) Bernhardsson, Magnus T., op. it, p. 52 - 56.

(2) كان للألمان قبل هذا التاريخ أعمال في الجانب الآثاري في العراق أبرزها جهود «كروتفند» في حل رموز الكتابة المسمارية وكذلك قدوم «كولدفاي» إلى جنوب العراق في بعثة ألمانية عملت في تلول الهبا وتل سرغل عام 1887م وكشفوا عدد من القبور تحتوي على جثث محروقة اعتقد «كولدفاي» أنها إحدى طقوس الدفن عند السومريين. ينظر:
Hilprecht, H. V., op. it, p. 280 ff.

(3) Andrae, "Robert Koldewey", Berliner Museen, 46. Jahrg., H. 1, 1925, pp. 2 - 3.

(4) A. P., "E. Walter Andrae", Syria, T. 34, Fasc. 3/4, 1957, pp. 400 - 401.

(5) عمل «يوردن» و«نولدكه» في الوركاء في مواسم 1912 – 1914م ثم في عام 1928، وكشفوا عن بقايا بنائية كان اغلبها معابد سومرية. وعلى أساس النتائج التي أظهرتها هذه البعثة في الوركاء تم في المؤتمر العالمي الثامن عشر الخاص بالمستشرقين عام 1931م تحديد ثلاث مراحل حضارية مختلفة من تاريخ بلاد الرافدين وهي: العبيد(4000 – 3500ق.م.)، الوركاء (3500 – 3200ق.م.)، جمدة نصر(3200 – 2800ق.م.) ينظر: سيتون لويد، المصدر السابق، ص40. كذلك: تقي الدباغ، طرق التنقيبات الأثرية، المصدر السابق، ص53.

(6) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض، المصدر السابق، ص69 – 70.

ومع بدء عمل هذه البعثة بدأت مرحلة جديدة في تاريخ التنقيبات الآثارية في العالم بشكل عام وفي العراق بشكل خاص[1] يمكن أن يصطلح عليها بالحفريات المنتظمة والشاملة.

استغرق عمل البعثة الألمانية في بابل قرابة الخمسة عشر عاماً مابين (1899 - 1914م) حققت فيها نتائج مميزة ومكتشفات كبيرة ورائعة خصوصاً في الجانب العماري للمدينة القديمة حيث تمكنت البعثة من خلال تتبعها لجدران المباني وأسسها، كون أن جل القائمين على هذه البعثة هم مهندسين عماريون[2]، من أن تتوصل إلى طريقة مبتكرة في استظهار صفوف اللبن المشيدة بها غالبية جدران الأبنية كمادة بناء طينية كانت من قبل لا يعار لها أية أهمية كونها ممتزجة بفعل عوامل الطبيعة بالتراب الذي غطاها عبر الزمن فكانت تعد قبل ذلك جزءاً من التراب المتراكم، إلا أن البعثة الألمانية برَّزتْ هذا الأسلوب في تشخيص اللبن (كمادة بناء) فصار هذا الأسلوب الذي اصطلح عليه (تفريد اللبن) مثالاً وأنموذجاً يحتذى به للعمل الدقيق في مجال التنقيبات الآثارية خصوصاً في المواقع الأثرية التي تحوي في بواطنها أبنية عمارية؛ كما أن البعثة لم تستطع استظهار الطبقات السفلى للمدينة القديمة خصوصاً تلك الطبقات التي تعود إلى العصر البابلي القديم (2004 - 1595 ق.م.) بسبب ارتفاع منسوب المياه الجوفية التي غمرت البقايا البنائية لهذه الحقبة[3]، في مشكلةٍ لا زالت تعيق الطموحات الآثارية إلى الوقت الحاضر.

مع بدء عمل البعثة الألمانية في بابل حدد «كولدفاي» مدة خمس سنوات للعمل في هذا الموقع ولكن بعد أربعة عشر سنة تقريباً كتب في احد تقاريره (**إن نصف العمل الذي يعده ضرورياً أو متطلباً قد انتهى تقريباً**)[4]. في إشارةٍ يمكن أن نستشف منها مدى التأني والدقة في العمل الألماني بخلاف الأعمال السابقة

(1) طه باقر، المقدمة، المصدر السابق، ص119.

(2) وبهذا يمكن تعليل اهتمامهم البالغ والزائد بالعمارة مقارنةً مع بقية أنواع الآثار الأخرى.

(3) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض، المصدر السابق، ص70.

(4) سيتون لويد، المصدر السابق، ص263.

ومستفيدين أيضاً من الظروف التي تهيأت لهم خصوصاً في الجانب السياسي آنذاك.

لم يقتصر عمل الألمان على مدينة بابل فقط[1] بل اتجهوا شمالاً حيث قام احد أبرز مساعدي «كولدفاي» وهو «فالتر اندريه» بالعمل في موقع مدينة آشور[2]، حيث قام بفحص بقايا المدينة بشكل كامل تقريباً بعد أن استظهر معالم المدينة العمارية من مبانٍ رئيسة في جزئها الشمالي المحاذي لنهر دجلة[3]، كما قام بحفر خنادق متوازية على طول المدينة للتأكد من احتمال وجود بقايا بنائية أو لقى أثرية خصوصاً في الأقسام التي لم تصلها حفرياته الشاملة والواسعة، وكانت الغاية الرئيسة منها هي التسريع في أعمال الكشف بسبب التطورات السياسية الدولية قبيل الحرب العالمية الأولى فضلاً عن كبر المساحة الأثرية غير المستكشفة.

كذلك قام بعمل حفرة عميقة نزل فيها عمودياً وذلك لفحص طبقات الموقع الأثرية وصولاً إلى القاع حيث كشف آثاراً سومرية ساعدت على توضيح تسلسل الطبقات التاريخية للموقع، فكان بهذا العمل أول من استخدم أسلوب فحص الموقع بالحفر العمودي، أو ما يسمى لاحقاً بحُفر الاختبار أو حُفر الجس، كان أنموذجاً لمن جاء بعده من الآثاريين خصوصاً في نينوى والوركاء وأور[4].

كما اعتمد «اندريه» على ما يعثر عليه من كتابات مسمارية آشورية ووظفها في توضيح طبيعة تجديد وإعادة بناء اغلب الأبنية الرئيسة المكتشفة في آشور[5]. واستخدم الألمان سواءً في آشور أو بابل أو الوركاء عربات سكك الحديد لنقل

---

(1) وصلت الأعمال الألمانية إلى مواقع أثرية مقاربة لمقراتهم الرئيسة مثل كار - توكلتي - ننورتا (تلول العقر) ومدينة الحضر أيضاً إلا أن أعمالهم في هذه المواقع لم تكن بتلك الشمولية كما في آشور وبابل. ينظر: - جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص495 - 496.

(2) آشور: العاصمة الأولى للآشوريين تقع على الضفة اليمنى لنهر دجلة على بعد 110كم تقريباً جنوبي الموصل، زارها من قبل العديد من الأجانب مثل «ريج» و«لايارد» وغيرهم.

(3) جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص495.

(4) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض، المصدر السابق، ص71.

(5) تقي الدباغ، طرق التنقيبات الأثرية، المصدر السابق، ص46

الأتربة المستخرجة من جراء الحفر[1].

إن عمل «اندريه» الذي امتد مابين (1903 - 1914م)[2] لم يقتصر على العمل الحقلي المباشر فقط كما فعل من سبقه، بل قام بتدريب الفلاحين وأبنائهم، خصوصاً منهم القاطنين في قرى شرق نهر دجلة القريبة والمواجهة لموقع آشور والعاملين تحت إشرافه في آشور، على أعمال الحفر الآثارية الدقيقة وكيفية استظهار الطبقات الأثرية المتعاقبة وتشخيص الأبنية القديمة عن التراب المحيط بها من خلال التعرف على مواد بنائها كاللبن والطين بحيث صار هؤلاء العمال المحليين (المهرة الأوائل) في ميدان التنقيب عن الآثار في العراق اليوم وانتشر عملهم على مواقع العراق المختلفة كما انتقلت خبرتهم إلى أبنائهم وأحفادهم من بعدهم وهم يعرفون اليوم باسم «الشرقاطيين»[3].

تعد الأعمال الألمانية هي أولى الأعمال الآثارية التي اتسمت بطابع علمي وتنظيمي في التحري والاستكشاف في تاريخ العمل الآثاري في العراق مقارنةً مع الأعمال المعاصرة والسابقة لها في الجانب الآثاري، هذه العلمية التي اتصفت بها أعمال الألمان جاءت من خلال التنظيم الكبير في البعثة من حيث التخصصات التي ضمتها البعثة الألمانية من مهندسين عماريين ورسامين وقارئي نصوص مسمارية وغيرهم من المختصين في أول بعثة من نوعها تعمل بهكذا تخصصات[4]، ويمكن تلمس العلمية في أعمالهم التي رافقت حفرياتهم الشاملة والواسعة في المواقع الأثرية سواءً في آشور أو في بابل والتزام الألمان بتوثيق وتسجيل وتصوير ورسم كل عملهم الآثاري وما تم الكشف عنه من آثار بغض النظر عن حجمها وماهيتها، كذلك كان الألمان أول من رسم مخططات تصورية وتخيلية للمباني الأثرية استنادا

---

(1) جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص495.

(2) هاري ساكز، قوة آشور، المصدر السابق، ص452.

(3) نسبةً إلى قضاء الشرقاط القريب من مدينة آشور القديمة على بعد 100كم تقريباً جنوبي الموصل.

(4) طه باقر، المقدمة، المصدر السابق، ص126.

إلى ما تم الكشف عنه من عناصر عمارية وبنائية[1]، فضلاً عن نشر التقارير الموسمية والنهائية والمؤلفات الكثيرة التي تتناول أعمالهم في تلك المواقع، وهو الجانب التوثيقي في العمل الآثاري المعتمد حالياً، فضلاً عن تدريب العمال المساعدين لهم ونقل خبرتهم إلى هؤلاء الفلاحين المحليين ليكون لهم بعد ذلك شأن في العمل الآثاري العراقي. وأيضاً القيمة الحضارية والتاريخية لما تم الكشف عنه من آثار خصوصاً منها العمارية والتي وضحت جانباً من جوانب العمارة العراقية القديمة.

إن هذه الايجابيات لأعمال البعثة الألمانية التي تعد أول بعثة أيضاً من حيث طول المدة الزمنية التي قضتها في العمل الآثاري في العراق مقارنةً مع سابقاتها ومعاصراتها من الأعمال، وان تخللت تلك المدة بعض الإجازات القصيرة لغرض الزيارة والعودة من جديد إلى العراق[2]، إلا أن الايجابيات فيما تقدم من أعمال لا تخفي سلبيات في العمل الالماني أيضاً كانت بقصد ربما أو من غير قصد موجودةً في أعمال الألمان أولها وأهمها هو قيامهم، مقارنةً مع من سبقهم من الأجانب في القرن التاسع عشر الميلادي، بنقل ما كشفوا عنه من آثار فنية قيمة وبارزة الى المانيا، بعد قسمتها مناصفةً مع الدولة العثمانية، المستفيد الأول من الوجود والعمل الألماني في العراق والمنطقة، فكان أن تم نقل آثاراً لم يكن ليستطيع نقلها من سبقهم من الأجانب مستخدمين بذلك تقنيات وأساليب أكثر تطوراً، أضفت لنفسها سمة العلمية على أعمالها، فهذه هي بوابة عشتار التي كانت تزين شارع الموكب في مدينة بابل الأثرية تشخص اليوم في بناية متحف برلين (البركامون) في ألمانيا بعد أن تم نقلها، بدهاءٍ كبير، حيث تم تجزئة قطعها وترقيمها ووضعها في صناديق خاصة قبل شحنها إلى ألمانيا لتتم هناك عملية إعادة ترتيبها وتنظيمها من جديد حسب شكلها القديم بالضبط، فضلاً عن الآلاف القطع الفنية المزججة والملونة الأخرى التي كانت تزين جدران القصور في آشور يضاف لها مجموعات الرقم الطينية التي

(1) تقي الدباغ، طرق التنقيبات الأثرية، المصدر السابق، ص46

(2) سيتون لويد، المصدر السابق، ص263.

تم الكشف عنها مع اللقى الأثرية الأخرى[1]؛ تاركين وراءَهم بعد انتهاء أعمالهم حين بدأت الحرب العالمية الأولى 1914م المواقع الأثرية التي عملوا بها وأبنيتها المشيدة باللبن والطين من دون حفظها معرضةً لعوامل التعرية الطبيعة ومكاناً ترتع فيه الحيوانات[2] ومسرحاً لعبث السراق.

أوقفت الحرب العالمية الأولى النشاطات الآثارية في العراق لتعود تلك النشاطات ثانيةً عقب انتهاء تلك الحرب وبعد سقوط الدولة العثمانية، فنشطت البعثات الأجنبية الآثارية في العراق مرة أخرى مع تطور ملحوظ في أساليبها نوعاً ما في هذه المرحلة وبرزت بشكل خاص البعثات البريطانية لكون العراق وانعكاساً لنتائج الحرب العظمى أصبح تحت الانتداب البريطاني، فكان أن بدء العصر الذهبي للمنقبين الأجانب الذين تخلصوا من قانون العثمانيين القاضي بقسمة كل ما يكتشف من آثار معهم[3]. ناهيك عن الحماية والظرف الملائم المهيأ لهم من قبل القوات العسكرية الاجنبية المتواجدة في المنطقة.

- البعثات البريطانية :

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م، انتهز البريطانيون فرصة دخول الدولة العثمانية إلى جانب حليفتها ألمانيا، في تلك الحرب، ليكشروا عن أطماعهم في ثروات العراق ومنها آثار حضاراته القديمة، لدرجة إن الجنرال «ستانلي مود» قائد جيوش الاحتلال البريطاني للعراق أعلن في تلك المدة (أن آثار العراق قد آلت إلى بريطانيا)[4].

عاودت بريطانيا نشاطاتها الآثارية في العراق عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وبدأت أعمالها الجديدة في هذه المرحلة بأن استولت على جل المواقع

---

(1) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض ، المصدر السابق، ص72.

(2) جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص495.

(3) اندريه بارو، بلاد آشور ونينوى وبابل، ترجمة: عيسى سلمان - سليم طه التكريتي، بغداد، 1980، ص63.

(4) جابر خليل إبراهيم، "التنقيبات الأثرية في العراق واتجاهاتها"، المصدر السابق، ص154.

الأثرية التي كان الألمان يعملون بها عادين هذه المناطق جزءاً من الغنائم الحربية التي كانت تخص عدوتهم في الحرب ألمانيا[1]، فكان أول أعمالهم وفق لذلك هو الاستيلاء على (150) صندوقاً كانت معدةً قبل الحرب للشحن وهي مملوءة بقطع الآثار الإسلامية وهذه كانت حصيلة أعمال الألماني «ارنست هيرتسفيلد» (Ernst Herzfeld) في موقع سامراء[2] في المدة المحصورة بين (1912 - 1914م)[3] وقام الجيش البريطاني الذي سيطر على الموقع بنقل هذه الصناديق على أساس أنها غنائم حرب[4] وأهداها إلى المتحف البريطاني في لندن[5].

نظمت بريطانيا عقب انتهاء الحرب حملات آثارية استكشافية في العراق مستغلةً انتدابها السياسي له وقتذاك، وسُلِمت عناصر وشخصيات بريطانية مهاماً إدارية سهلت عمل بعثاتها الآثارية هناك وكان من أبرز تلك الشخصيات الانسة أو «الخاتون»، كما اطلق عليها العراقيون حينها، «كيرترود بيل» (Gertrude Bell) (1868 - 1926م) والتي عرفت أيضاً بعد ذلك بالـ«مس بيل»[6]، والتي كان لها دور بارز في العمل البريطاني داخل العراق آنذاك ومنه جانب الآثار.

لعبت «مس بيل» دوراً بارزاً وكبيراً في الجانب الآثاري في العراق حيث درست تاريخ الحضارات في هذا البلد العريق وشاهدت الآثار التي جلبها «لايارد»

---

(1) Bernhardsson, Magnus T., p. 72.

(2) سامراء: مدينة عباسية بناها الخليفة المعتصم وانتقل إليها عام 221هـ، تقع أطلالها على الضفة الشرقية لنهر دجلة وعلى بعد 120كم شمال بغداد، وقد عثر فيها على آثار تعود إلى حقبة منتصف الألف السادس قبل الميلاد في أسفل طبقات الموقع.

(3) تقي الدباغ، طرق التنقيبات الأثرية ، المصدر السابق ، ص54.

(4) يمكن مقارنة ذلك مع ما فعله الجيش الأمريكي في احتلاله للعراق عام 2003م في المتحف العراقي الذي سيطر عليه حينها.

(5) أبو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، الجزء الثاني، بيروت، 1968، ص395.

(6) السكرتيرة الشرقية للمندوب البريطاني السامي في العراق، ورئيسة فخرية لمديرية الآثار القديمة قبل تأسيس المملكة العراقية وبعدها حيث بقت بهذا المنصب لحين وفاتها عام 1926م. ينظر: - أبو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، الجزء الأول، بيروت، 1967، ص177.

و«رولنسون» والموجودة في المتحف البريطاني فتعرفت على تاريخ هذا البلد الذي دفعها إلى الكتابة عن آثاره ومواقعها ومنها مثلا مواقع سامراء والاخيضر وبابل[1]. وكان لـ«مس بيل» دورٌ مهمٌ في تاريخ العراق المعاصر، فكانت قد درست مبادئ العربية في جامعة اكسفورد قبل مجيئها إلى العراق في زيارات إلى الشرق العربي مطلع القرن العشرين، ثم أوكلت إليها مهام سياسية وإدارية واستخبارية بعد الحرب العالمية الأولى وفرض الانتداب البريطاني على العراق الذي بقت فيه لحين وفاتها[2].

وعلى الرغم من أنها لم تمارس أي عمل أو حفريات في المواقع الأثرية العراقية إلا أنها حين كانت تعمل في «دائرة الشؤون العربية» في بغداد أوصت باستحداث دائرة رسمية تعنى بشؤون الآثار فكان أن تأسست أول دائرة للآثار القديمة في العراق عام 1922م تحت مسمى (الدائرة الاركيولوجية) لتكون «مس بيل» رئيسة فخرية لها حتى وفاتها عام 1926م واضعةً قبل ذلك قانون خاص بالآثار سنة 1924م، كان يحمل بين سطوره امتيازات للبعثات الأجنبية مقارنة مع القانون العثماني السابق، وراسمةً بذلك سياسة آثارية جديدة للعراق بشكل عام وللبريطانيين ومصالحهم في هذا الجانب بشكل خاص[3].

وبعد وفاة «مس بيل» عُين البريطاني «كوك» (Cook) الذي كان مستشاراً لوزارة الأوقاف، مديراً للدائرة الاركيولوجية بالوكالة، وكان «كوك» يتاجر بالآثار، وقد نبه بعض أعضاء مجلس النواب العراقي حينها إلى تلك الحالة إلى أن الحكومة لم تشأ أن تأخذ بهذا الكلام الذي عدته مجرد شائعات من دون دليل، وسرعان ما ظهر الدليل على ذلك حين انكسر احد الصناديق الشخصية التابعة للمستر «كوك» في طريقها إلى خارج العراق والتي شحنها على أنها أغراض شخصية تبين بعدها أنها مليئة بقطع الآثار العراقية ليسرع المندوب السامي البريطاني في بغداد إلى

---

(1) Fagan, Brian M., op. it, p. 275 ff.

(2) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص166.

(3) Bernhardsson, Magnus T., p. 59 - 65.

إرسال «كوك» وتسفيره إلى انكلترا.

ولم ينتهِ الدور البريطاني في الدائرة الاركيولوجية إلى هذا الحد بل تم تعيين «سدني سميث» (Sydney Smith) الذي كان معاوناً لمدير المتحف البريطاني في لندن خلفاً لـ «كوك»، أعقبه بعد انتهاء خدماته الألماني «يوردان» الذي سبق وان كان ضمن البعثة الألمانية في الوركاء[1].

وفي هذا السياق نجد انه من الغريب أن تسند مسؤولية إدارة الدائرة إلى شخص ألماني في ظل التواجد البريطاني وقتذاك، خصوصاً إذا ما قرأنا كلمات البريطاني «ماكس ملوان» التي يصف بها نظيره الألماني «يوردان» في معرض حديثه عن عمله في الاربجية إذ يورد «ملوان» في مذكراته السطور الاتية: "**كان مدير الآثار في بغداد آنذاك ألمانياً اسمه يوليوس يوردان ولم تكن هناك صعوبة في الحصول بواسطته على إذن بالتنقيب في الموقع ولو انه برهن سياسياً على انه ليس صديقاً، فقد كان عميلاً نازياً وبذل كل ما يستطيع لإضعاف السلطة البريطانية في العراق**"[2].

بدأت أولى عمليات الحفر في العراق عقب الحرب العالمية الأولى على يد عدد من الشخصيات الانكليزية من ضباط سياسيين وضباط استخبارات من الذين سبق لهم أن خدموا في الوحدات العسكرية البريطانية كان أبرزهم «كامبل تومبسن» (Campbell Thompson) و«ليونارد وولي» (Leonard Woolley)[3]. حيث عمل «تومبسن» عام 1918م في جنوب العراق أولاً في أور واريدو (ابو شهرين)[4] وكان عمله مقتصرا على حفر مجسات سريعة بتمويل من المتحف البريطاني ولمدة قصيرة من الزمن، ليأتي الدور على مواطنه «هال» (Hall) سنة 1919م الذي عمل أيضاً في أور وبتمويل من الجهة نفسها واستطاع «هال» أن يحقق نجاحاً نسبياً أفضل

---

(1) الحصري، أبو خلدون ساطع، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص397.

(2) ماكس مالوان، مذكرات مالوان ، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد، 1987، ص98.

(3) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض، المصدر السابق، ص72.

(4) اريدو: مدينة سومرية تعرف أطلالها اليوم بتل ابو شهرين، تقع على بعد 40كم تقريباً غربي مدينة الناصرية.

عند عمله في تل العبيد[1] الذي حوى على آثاراً عمارية سومرية ازدانت واجهاتها بمشاهد فنية جميلة.

بعدها تم اختيار مدينة أور لعمل حفريات أوسع واكبر في المنطقة وتم اختيار «وولي» ليكون على رأس بعثة بريطانية - أمريكية يمثل الأخيرة فيها جامعة بنسلفانيا، وشرع في العمل بأور عام 1922م ودام العمل لغاية 1934م محققاً نجاحا آثارياً باهراً على صعيد الكشف الآثاري لما يحتويه الموقع الخام من آثار قيمة أبرزها اكتشاف المقبرة الملكية وما ضمته من كنوز قيمة ورائعة تعد واحدة من أثمن وأروع كنوز العراق الأثرية.

وكذلك ما آثاره «وولي» بين الأوساط المهتمة من جدل حين أعلن اكتشاف مكان سكن النبي إبراهيم ﷺ في أور[2]، على اثر زعمه باكتشاف نص مسماري مدون على رقيم طيني ورد فيه اسم «ابراهام»!، إلا انه لم يتم إلى اليوم نشر ترجمة هذا النص أو تشخيص ذلك الرقيم المكتشف ولا مكان وجوده؟ في حادثة كان من الواضح ان الغاية الرئيسة منها هو كسب الدعم المادي من الجهات الداعمة لاعماله، والتي تهتم بالتوراة وما جاء بها، لمواصلة اعماله وحفرياته، وأيضاً لتحقيق نجاحاً آخر على مستوى النشر العلمي لأعمال هذه البعثة ونتائجها[3].

ومن جانب آخر نقل «تومبسن» عمله من أور واريدو جنوباً إلى نينوى شمالاً وشرع في عمله بتل قوينجق عام 1927م يساعده «هتشنسن» (Hutchinson) و«هاملتون» (Hamilton) وانضم إليهم أخيراً «ملوان» (Mallowan)، فضلاً عن زوجاتهم اللاتي رافقنهن طيلة مواسم العمل أبرزهن كانت زوجة «ملوان» الروائية الانكليزية المعروفة «اجاثا كريستي»[4]. وكان «تومبسن» قد اوجد شروطاً

(1) تل العبيد: يعود تأريخه إلى 4000 ق.م.، يقع على بعد 25كم تقريباً جنوبي مدينة الناصرية.

(2) جابر خليل إبراهيم، "التنقيبات الأثرية في العراق واتجاهاتها"، المصدر السابق، ص155.

(3) Woolley, C. Leonard, The Sumerians, Oxford, 1965. ايضا
- Woolley , S. L. , Excavations at Ur , London , 1963.

(4) Thompson, R. Campbell, "The Buildings on Quyunjiq, the Larger Mound of Nineveh", Iraq, Vol. 1, No. 1, 1934, p. 95.

واختبارات معينة يتم على أساسها اختيار أعضاء البعثة[1] التي كانت بتمويل من جريدة «برمنكهام بوست» (Birmingham Post).

وقامت البعثة بحفر خندق عميق لاستكشاف طبقات الموقع الأثرية والبحث عن دليل يربط هذا الموقع بحادثة الطوفان فضلاً عن الاهتمام بالعثور على رقم طينية جديدة من هذا الموقع. واستمر العمل بهذا الخندق لمدة اقل من شهرين حيث تم الوصول إلى قاع الموقع (الأرض البكر) وعلى عمق 27م تقريبا استخدمت فيه السلال والحبال في عملية نقل التربة، وتم التوصل إلى طبقات الموقع الأثرية وتشخيصها وتحديد التواريخ التي يعود إليها وكان أبرزها تشخيص مرحلة حضارية جديدة اصطلح عليها «نينوى 5» تقدر بمدة ممتدة من 6000ق.م. إلى 3000ق.م.[2].

وفي عام 1932م تم تأسيس مركز بريطاني مختص بشؤون العراق الآثارية، سمي بـ «المدرسة البريطانية للآثار في العراق» (The British School of Archaeology in Iraq) الذي تغير عنوانه عام 2007م إلى «المعهد البريطاني لدراسة العراق» (The British Institute for the Study of Iraq) ومن أبرز منشوراته العلمية هي دورية «العراق» (Iraq) التي صدر عددها الأول سنة 1934م[3]، وكان من أوائل الأنشطة التي تبناها هذا المركز هو إرسال بعثة آثارية إلى موقع تل الاربجية برئاسة «ملوان» عام 1932م، يرافقه فيها زوجته «أجاثا كرستي» والمهندس العماري «جون روس» (John Rose).

شرع «ملوان» عمله بالموقع بأن كسب ود السكان القريبين والمالكين للأرض التي يقع فيها تل الاربجية[4] وذلك بأن قام باستئجار تلك الأرض بمبلغ زهيد وشرط جزائي غالٍ جداً في حال طالب السكان بأرضهم قبل انتهاء المدة

---

(1) ماكس مالوان، المصدر السابق، ص79.

(2) جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص497.

(3) ينظر موقع (المعهد البريطاني لدراسة العراق) على الشبكة العالمية (الانترنيت):
http: //www. ritac. c. k

(4) الاربجية: موقع يعود بتاريخه إلى عصور قبل التاريخ، يقع على بعد 4كم تقريباً شرقي الموصل.

المحددة أو عرقلة سير عمل البعثة[1]، ليشرع «ملوان» عمله بأمان تام بادئاً بحفر خنادق كشف من خلالها تسلسل طبقات الموقع الأثرية وأدواره الحضارية التي تعود إلى عصور قبل التاريخ[2]، رافقه إجراء حفر آخر في موقع آخر قريب من الاربجية يعرف بتل رشوا على بعد كيلومتر واحد تقريباً شمال تل الاربجية[3].

بعد ذلك توقف عمل البعثات الأجنبية في العراق، أولاً لإصدار قانون الآثار القديمة العراقي عام 1936م الذي حدد من صلاحيات القائمين على الحفريات من الأجانب كما حدد إمكانية نقل ما يتم الكشف عنه من آثار إلى خارج العراق[4]، وثانياً لقيام الحرب العالمية الثانية.

وبعد انتهاء هذه الحرب عاود الانكليز نشاطهم مرة أخرى عام 1949م عن طريق بعثة قادها «ملوان» أيضاً واقعاً اختياره هذه المرة على موقع مدينة نمرود لاستكمال ما بدأه مواطنه «لايارد» من قبل باحثاً عن كل ما لم تصل إليه يد «لايارد» من قبل حوالي قرن من الزمن وقد شاركه في هذا العمل زوجتهُ «اجاثا» ومواطنه «هاملتون» فضلاً عن السيد «محمود الأمين» ممثلاً عن مديرية الآثار القديمة العراقية[5]، ثم بعد ذلك انضم إليهم «ديفيد اوتس» (Dived Oats) وبالتحديد في الموسم الخامس للتنقيبات في عام 1953م التي استمرت بأشراف «ملوان» لغاية عام 1960م ثم انتهت أعمال البعثة عام1963م برئاسة «اوتس» هذه المرة وبأشراف ومراقبة دائرة الآثار القديمة العراقية آنذاك[6].

وتم الكشف عن آثار عمارية وفنية جديدة في الموقع كان أبرزها هي عاجيات نمرود الذائعة الشهرة، والتي تعدّ من الكنوز المهمة والقيمة المكتشفة في

---

(1) ماكس مالوان، المصدر السابق، ص99.

(2) Mallowan, M. E. L., and Rose, J. Cruikshank, "Excavations at Tall Arpachiyah, 1933", Iraq, Vol. 2, No. 1, 1935, pp. i - xv+1 - 178.

(3) جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص497.

(4) تقي الدباغ، طرق التنقيبات الأثرية، المصدر السابق، ص54.

(5) ماكس مالوان، المصدر السابق، ص268.

(6) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص36.

آبار المدينة[1]. ولاحقاً نشر البريطانيون القائمون على هذه البعثات عدة مقالات ومؤلفات تتناول أعمالهم في هذا الموقع[2].

من خلال ما تقدم يمكن ملاحظة أن الخط البياني لنشاط البريطانيين الآثاري في العراق يعتمد على الظروف السياسية التي كانت بريطانيا جزءً منها وعاملاً مؤثراً فيها، وان أعمالهم التي استأنفوها بعد الحروب هي تواصل للأعمال البريطانية السابقة التي بدأت في القرن التاسع عشر وللغايات نفسها والدوافع، وبتمويل من الجهات ذاتها الداعمة لهكذا أعمال من قبل، تلك الأعمال التي قادها واشرف عليها شخصيات كانت جلها ليست ببعيد أيضاً عن السياسة وعالمها، وان كانت الأساليب التي اتبعوها أفضل نسبياً في هذه المرحلة لكون أنهم اقتدوا بالأعمال الألمانية أولاً ولتطور مستوى التقنيات المستخدمة آنذاك ثانياً، لكن بقيت الأساليب الملتوية للشخصيات البريطانية أثناء عملهم الآثاري في المواقع موجودة ولنا في هذا الصدد ما ذكرناه عن «ملوان» وعقده مع أصحاب الأراضي في الاربجية خير مثال.

- البعثات الأمريكية:

لم تكن البعثات الأمريكية جديدة على المنطقة فقد سبق وأن عملت بعثات أمريكية في أواخر القرن التاسع عشر أبرزها البعثة الأمريكية التابعة لجامعة بنسلفانيا عام 1884م ولغاية عام 1900م في نفر (عفك)[3] بوساطة الباحثين «بيترز» (Peters) و«هلبرشت» (Hilprecht)[4].

كما عمل «بانكس» (Banks) في موقع اداب (بسمايا) بالقرب من موقع نفر

---

(1) فؤاد سفر، وميسر سعيد العراقي، عاجيات نمرود، بغداد، 1987، ص10 وما بعدها.

(2) Mallowan. M., Nimrud and it«s remains, vol. ,+ vol. I, London, 1966.

ينظر أيضاً:

- Oats, Joan and David , Nimrud, Iraq, 2001.

(3) نفر: مدينة سومرية كانت مركزاً دينياً وثقافياً لبلاد سومر، تقع على بعد 35كم تقريباً شمال شرقي مدينة الديوانية و10كم من مدينة عفك.

(4) Swindler, Daris Ray, A Study of the Cranial and Skeletal Material Excavated at Nippur, Philadelphia, 1956, p. 3. ينظر أيضاً: - Hilprecht, H. V., op. it, p. 289.

في جنوب العراق عام 1903م عندما كان قنصلاً للولايات المتحدة الأمريكية في بغداد[1]، وكان «بانكس» قبلها قد زار موقع بابل الذي كان الألماني «كولدفاي» يعمل به وتأثر كثيراً بالأسلوب الألماني المتبع في الحفريات والذي أصبح أسلوبه المعتمد في عمله بعد ذلك في اداب، ثم زار مواقع كثيرة في جنوب العراق تمهيداً لاختيار موقع للشروع في الحفر فيه فكان الاختيار على موقع اداب الذي هيأة الظروف السياسية وقتها أمر اختياره كموقع للحفر أيضاً؛ واستمر عمله مدة موسم واحد عثر فيه على مجموعة من الآثار المتنوعة[2]. ثم عمل الأمريكيون ببعثة مشتركة مع البريطانيين في موقع أور بأشراف «وولي» عام 1922م، كما سبق وأن ذكرنا[3].

ثم انتقل النشاط الأمريكي إلى مناطق شمال العراق، ولا سيما في المواقع التي تعود بأزمنتها إلى عصور قبل التاريخ التي شهدت نشاطاً أمريكياً واضحاً في بداية ثلاثينيات القرن الماضي كان أبرزها البعثة الأمريكية برئاسة الآنسة «دوروثي كارود» (Dorothy A. E. Garrod)[4] والتي استهلت أعمالها في 1926م بالتجوال في المنطقة الجبلية شمال العراق بحثاً عن الكهوف والملاجئ الصخرية بتسهيل إداري من الحكومة العراقية قبل أن تختار «كارود» كهفي زرزي وهزمراد في السليمانية لتبدأ فيهما أعمالها الآثارية عام 1928م[5].

وفي عام 1929م أجرت بعثة أمريكية متمثلةً بالمعهد الشرقي التابع لجامعة شيكاغو تنقيبات واسعة في مدينة خرسباد "متجاهلين الحق الفرنسي المثبت

---

(1) تقي الدباغ، طرق التنقيبات الأثرية، المصدر السابق، ص50.

(2) Harper, Robert Francis, "Exploration and Discovery", The American Journal of Semitic Languages and Literatures, Vol. 20, No. 3,1904, p. 207 - 208. ينظر أيضاً: Harper, Robert Francis, "Exploration and Discovery", The American Journal of Semitic Languages and Literatures, Vol. 20, No. 4,1904, p. 260 - 268.

(3) Harper, Robert Francis, "The Expedition of the Oriental Exploration Fund (Babylonian Section) of the University of Chicago", The American Journal of Semitic Languages and Literatures, Vol. 20, No. 4, 1904, p. 271

(4) للمزيد ينظر: - سيتون لويد، المصدر السابق، ص22.

(5) جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص496.

بالموقع منذ أمد بعيد"![1]، وقد استمر عمل الأمريكان في هذا الموقع حتى عام 1935م كانت له نتائج ناجحة في الكشف عن مواد أثرية نفيسة مثل المنحوتات الفنية والأبنية العمارية من بوابات وأسوار وقصور ومعابد فضلاً عن رقم طينية عليها كتابات مسمارية[2] آل البعض منها إلى المتحف العراقي[3]، ومن أهم نتائج هذه البعثة هي تصحيح فوضى البحث عن الآثار والواقع المشوه الذي تركه «بوتا» ومن خلفه من الفرنسيين في الموقع قبل اقل من قرن تقريباً[4].

استمر نشاط البعثات الأمريكية بشكل واضح وخصوصاً منها التابعة للجامعات الأمريكية مثل شيكاغو، هارفرد، كولومبيا، بنسلفانيا حيث انحصر نشاط هذه الأعمال في شمال العراق وبالتحديد في المواقع المحصورة بين نهر دجلة والمرتفعات الشمالية والشمالية الشرقية[5]، وكانت أبرز هذه الأعمال في منطقة ديالى إلى الشرق قليلاً من بغداد حيث ساهمت في العمل الآثاري هناك بعثة أمريكية كبيرة من المعهد الشرقي التابع لجامعة شيكاغو كان أبرز أعضائها هم «هنري فرانكفورت» (Henry Frankfurt) و«ثوركيلد جاكوبسن» (Thorkild Jacobsen) وأيضاً البريطاني«سيتون لويد» (Seton Lloyd) واستمر عمل تلك البعثة عدة مواسم[6].

كما أن جل البعثات الأمريكية كانت تضم اختصاصيين في مجالات متعددة مثل الآثار والكتابات القديمة والبيئة والكيمياء والرسم والمساحة، في نشاط آثاري واضح ومثير أصابه الركود بعد ذلك بسبب الحرب العالمية الثانية التي ما إن انتهت

---

(1) هكذا يصف الأستاذ هاري ساكز العمل الأمريكي في خرسباد. ينظر: - هاري ساكز، قوة آشور، المصدر السابق، ص453.

(2) للمزيد ينظر: - سيتون لويد، المصدر السابق، ص236 وما بعدها.

(3) جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص499.

(4) تقي الدباغ، طرق التنقيبات الأثرية، المصدر السابق، ص48.

(5) للمزيد ينظر:

- Frankfort, H., "The Work of the Oriental Institute in Iraq", American Journal of Archaeology, Vol. 37, No. 4, 1933, pp. 529 - 539.

(6) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض، المصدر السابق ، ص75.

حتى عاد الأمريكان لنشاطهم الآثاري في العراق ثانيةً، وكانت مركزةً أيضاً على المناطق الجبلية في شمال العراق من كهوف وملاجئ تعود في زمنها إلى العصور الحجرية السحيقة وقدمت نتائج قيمة تخص العصور الحجرية القديمة في المنطقة وربطها حضارياً بمواقع مشابه في العالم، وكان من أبرز الأمريكان العاملين في هذه البعثات التي نشطت في خمسينيات القرن الماضي هو «رالف سوليكي» (Ralph S. Solecki) و«رايت» (Wright) و«بروس هوو» (Bruce Howe) وأيضاً المختص المشهور بعصور قبل التاريخ «بريدوود» (Braidwood) الذي كان فريقه العامل في شمال العراق يضم جيولوجيين ومختصين في دراسة المناخ والنبات والحيوان فضلاً عن الآثاريين المختصين[1].

من الملاحظ في البعثات الأمريكية خصوصاً منها التي نشطت بعد الحرب العالمية الثانية هو وجود المتخصصين في المجالات العلمية المرتبطة بالعمل الآثاري والتركيز على المناطق الشمالية والجبلية من العراق كما أن عملهم كان في معظم الأحيان هو مسوحات آثارية لمناطق واسعة تضم عدة مواقع أثرية فضلاً عن التنقيبات التي جرت في بعض المواقع المشخصة من قبل عن طريق دراسات مسبقة ومسوحات آثارية منظمة.

ملاحظات عن أعمال التنقيب في هذه المرحلة:

بناءً على المراحل التي مرت بها النشاطات الأجنبية الآثارية في العراق في القرن العشرين الميلادي، والتي تقسمت على السنوات التي سبقت وتوسطت وتلت الحربين العالميتين يمكن تشخيص ثلاث مراحل كان لكل واحدةٍ منها سمة معينة دعت إليها التوجهات الأجنبية ونشاطاتها في البلد، وهي:

1. المرحلة الأولى: هي الأعمال التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وتميزت بنشاطات الألمان وبعض الأعمال الأخرى المقتصرة على المدن القديمة الكبيرة والمشهورة والمشخصة مسبقاً خصوصاً في عصورها التاريخية.

---

(1) للمزيد ينظر: - سيتون لويد، المصدر السابق، ص22 - 25+ص37.

2. **المرحلة الثانية:** التي يمكن وضع بدايتها مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتميزت بها النشاطات البريطانية التي اتسمت بتواصل الأعمال السابقة لها في البلد والتنظيم السياسي والإداري لها فضلاً عن مشاركتها بعض النشاطات الأمريكية التي برزت اهتمام الأمريكان بالمنطقة من خلال قيامهم بمسوحات آثارية واسعة، ويمكن تشخيص سمة تطور التقنيات والأساليب المتبعة في الحفريات والمسوحات الآثارية نوعاً ما في هذه المرحلة وعدم اقتصار الأعمال الآثارية على المواقع الكبيرة من مدن قديمة بل اتجهت النشاطات إلى المواقع الأخرى خصوصاً منها تلك التي تعود بأزمنتها إلى عصور قبل التاريخ.

3. **المرحلة الثالثة:** ويمكن عد بدايتها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث برزت بها وبشكل واضح النشاطات الأمريكية خصوصاً في شمال العراق بشكل عام والمناطق الجبلية منه بشكل خاص، فضلاً عن تواصل بعض الأعمال الأجنبية الأخرى والتي كانت تحت إشراف الآثاريين والمراقبين العراقيين هذه المرة، وكل الأعمال في هذه المرحلة يمكن عدها بداية التنقيبات العلمية والأكاديمية لكون أن علم الآثار أصبح له في هذه المرحلة أقسام ومعاهد علمية متخصصة تدرس هذا العلم بشكل أكاديمي صحيح فضلاً عن أن هذه المؤسسات العلمية قامت بنفسها ببعثات آثارية في العراق فكان أن جاءت الأعمال بشكل علمي دقيق غلب عليه طابع المزج بين التخصصات العلمية المرافقة والمستعان بها في كل عمل آثاري داخل أي موقع اثري فضلاً عن تطور الأساليب والتقنيات المستخدمة في أعمال هذه المرحلة.

إن الإشارات والمصادر الأولى التي نبهت وشجعت على زيارة العراق والاحتكاك بمواقعه الأثرية بما تحتويه من آثار كذلك الزيارات الأولى والتعامل الأول مع تلك الآثار من قبل الرحالة العرب والأجانب وما تركوه من مؤلفات تصف تلك الآثار وتنبه عليها وما نقله الأجانب من قطع أثرية أو رسومات لكتاباتها القديمة إلى بلدانهم (أوربا) وصولاً إلى مراحل الحفريات الآثارية في القرن التاسع عشر الميلادي، المذكورة آنفا، فضلاً عن مراحل الأعمال الآثارية في القرن العشرين والموضحة في أعلاه أدت كلها مجتمعةً، سواءً كانت عوامل أم دوافع أم

مسببات أم مراحل ممهدة، إلى نشوء علم الآثار في العراق في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي. وعندما نذكر نشأة علم الآثار في العراق فإننا نقصد الآتي:

1. ظهور أول دائرة أو مؤسسة حكومية وطنية تعنى بشؤون الآثار وهي دائرة الآثار القديمة العراقية عام 1920م.

2. ظهور أول قانون آثار سنة 1924م تبعه قانون آثار وطني يحمي كنوز البلد وحضارته عام 1936م.

3. ظهور أول قسم علمي أكاديمي يأخذ على عاتقه تدريس علم الآثار أكاديمياً في العراق سنة 1951م.

لتبدأ مع التواريخ الموضحة إزاء كل نقطة من الاتجاهات الثلاثة في أعلاه مرحلة تطور علم الآثار في العراق، والتي يتناولها الفصل الثاني مقتصراً على الأعمال الوطنية العراقية في المجالات الآثارية الثلاثة نفسها.

الفصل الثالث
(تطور علم الآثار في العراق)

أولاً: تطور علم الآثار في الجانبين الإداري والفني (الميداني)

1. في الجانب الإداري:

إن أولى النشاطات التي بدأت معها انطلاقة علم الآثار في العراق نحو التطور في الجانب الإداري هي تأسيس دائرة حكومية عراقية تأخذ على عاتقها متابعة النشاطات الآثارية في البلد وتشرف وتساهم وتراقب كل ما له علاقة بالآثار ومواقعها داخل العراق.

أ - تأسيس دائرة الآثار:

تأسست أولى الدوائر الحكومية في العراق والتي تُعنى بالآثار سنة 1920م وسميت بـ (الدائرة الاركيولوجية) وعينت «مس بيل» سكرتيرة المندوب السامي البريطاني في العراق بمنصب (المديرة الفخرية) لهذه الدائرة وبقت في منصبها حتى وفاتها عام 1926م، وبعد تأسيس الحكم الوطني في العراق سنة 1922م أمر الملك «فيصل الأول» (1883 - 1933م) بإنشاء دائرة للآثار وتشريع قانون الآثار القديمة وتأسيس المتحف العراقي[1].

ارتبطت دائرة الآثار القديمة بداية تأسيسها بوزارة المعارف آنذاك ثم انفك ارتباطها عن هذه الوزارة بتوصية من «مس بيل» إذ تم ربطها بوزارة الأشغال والمواصلات سنة 1922م، وذلك لسببين الأول هو الابتعاد عن كل الأصوات التي تقف ضد مصالح «مس بيل» وتنتقد أداءها في الجانب الآثاري وثانياً لخلو وزارة

---

(1) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص18.

الأشغال والمواصلات آنذاك من أي مسؤول أو مدير وطني يعيق الأفكار البريطانية في هذه الدائرة[1]، فضلاً عن خلو الوزارة بالتأكيد من أي مختص أو معني بأمور التاريخ والآثار.

ليعود ارتباط دائرة الآثار، التي صدر قرار تأسيسها بوصفها مديرية في عام 1924م تحت مسمى (مديرية الآثار القديمة)[2]، بعد نحو أربع سنوات إلى وزارة المعارف مرة أخرى وبالتحديد في سنة 1926م، واقتصر عمل المديرية على متابعة النشاطات الآثارية في البلد والعناية بالآثار والإشراف على البعثات الأجنبية العاملة في العراق وتطبيق القانون الآثاري الذي كان هو الآخر قد وضعته «مس بيل» سنة 1924م ، كما سبق أن اشرنا.

تولى شؤون الآثار خلفاً لـ«مس بيل» بعد وفاتها مستر «كوك» وبعده «سدني سمث» ثم الألماني «يوردان» ليأتي الدور إلى احد الشخصيات العربية ليكون مديراً لمديرية الآثار القديمة العراقية وهو «ساطع الحصري» في سنة 1934م ولكن تحت إشراف الألماني «يوردان» الذي بقي مستشاراً فنياً فيها.

وكان السفير البريطاني في العراق قد أرسل مذكرة رسمية إلى الحكومة العراقية آنذاك يعبر فيها عن مخاوف الانكليز من تعيين «الحصري» مديراً للآثار، ورد عنها ما نصه: **(إننا علمنا أن ساطع الحصري عين مديراً للآثار القديمة وبما انه ليس من علماء الآثار، نخشى أن يتصرف في الأمور تصرفاً يضر بمصلحة الآثار ومصالح بعثات التنقيب عن الآثار، فرأينا أن نلفت أنظاركم إلى ذلك من الآن)**[3]، في حالة توضح التدخل الأجنبي البريطاني الواضح بأمور وشؤون الآثار حتى بعد تأسيس الحكم الوطني في العراق وفي ظل مخاوف واضحة لعمل البعثات الآثارية الأجنبية البريطانية ومستقبلها في العراق وتحذيرات واضحة لعدم التدخل بعملها معللين ذلك بأن المدير الجديد ليس عالماً بالآثار، وكأن البريطانيين «مس بيل»

---

(1) أبو خلدون ساطع الحصري، الجزء الأول، المصدر السابق، ص181.

(2) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص18.

(3) أبو خلدون ساطع الحصري، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص395 - 396، ص407.

الجاسوسة السياسية و«كوك» مهرب الآثار العراقية وسارقها، الوارد ذكرهما آنفاً، واللذان ترأسا مديرية الآثار القديمة من قبل كانوا من علماء الآثار المختصين.

نوقشت مواضيع الآثار العراقية في مجلس النواب العراقي وعلى مراحل متعددة وكان لكل مرحلة توصيات مهمة تخص عمل مديرية الآثار القديمة وكذلك قانون الآثار الذي وضعته «مس بيل» وأيضاً مسألة البعثات الأجنبية وعملها داخل العراق فضلاً عن توصيات بضرورة إرسال طلاب لدراسة علم الآثار في الجامعات الأجنبية ووجوب استقطاب علماء آثار أجانب يديرون العمل الآثاري في العراق لحين تهيئة كوادر وطنية تأخذ على عاتقها إدارة الجانب الآثاري في العراق[1].

بعد افتتاح المتحف العراقي سنة 1923م وتشريع أول قانون آثاري في العراق سنة 1924م، والتي سنأتي على ذكرهم لاحقاً، انحصر دور مديرية الآثار القديمة على الإشراف ومتابعة المتحف وتطبيق القانون الآثاري على البعثات الآثارية الأجنبية العاملة في البلد، ثم تطور هذا الدور إلى نشاط واضح في المدة المحصورة بين الحربين العالميتين فقد أسهمت هذه الدائرة بشكل واضح في عمليات الصيانة والترميم للمواقع الأثرية والتراثية العراقية فضلاً عن مساهمتها في مجال التنقيب الآثاري والكشف عن حضارة العراق القديم، ولا سيما بعد عودة الأستاذين الفاضلين «طه باقر» و«فؤاد سفر» إلى العراق بعد أن أكملا دراستهما لعلم الآثار في الجامعات الأجنبية ليكونا إضافةً كبيرةً إلى المديرية التي زادت من نشاطها وعملها الآثاري في مدة ثلاثينيات القرن الماضي[2].

نشط «الحصري» بعد تعيينه مديراً للآثار بتشخيص السلبيات التي عانت منها المديرية منذ تأسيسها لغاية توليه المسؤولية عام 1934م فكان أن حدد بعض العراقيل التي تحد من نشاط المديرية وكذلك المشكلات التي بعثرت نتائج بعض نشاطاتها وأعمالها في الأعوام الماضية خصوصاً في جانب المكتشفات الأثرية التي تم العثور عليها سواءً من المديرية أو من البعثات الآثارية الأجنبية، فكان من جملة

(1) للتفصيل ينظر: الحصري، المصدر السابق، ص389 - 406.

(2) جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص501.

تلك المشكلات هي قسمة الآثار ونقلها إلى الخارج ناهيك عن أخذ الآثار التي هي من حصة مديرية الآثار العراقية إلى الخارج أيضاً بداعي صيانتها أو دراستها حيث يتم عرضها في المتاحف هناك وتتأخر عودتها إلى أرضها الأم لسنوات عدة أحياناً في مشكلة تعد خطيرة جداً، ولا سيما إذا ما علمنا أن جل هذه الآثار لم تكن موثقة من حيث الوصف والتسجيل في سجلات مديرية الآثار التي كانت هي الأخرى ناقصة المعلومات بشكل كبير فضلاً عن عدم وجود مطبوعات خاصة توثق هذه الآثار وتعرف الناس بحضارتهم وتاريخهم وماهية الآثار وطبيعة عمل البعثات الأجنبية، التي كانت تخصص في هذا المجال محاضرةً باللغة الانكليزية فقط عقب انتهاء أعمالها يلخص فيها المتحدث - رئيس البعثة عادةً - نتائج أعمال البعثة الآثارية، يقابلها اهتمام بسيط وقليل من العامة وحتى المثقفين آنذاك والذين ما ساعدت في توسيع اهتمامهم بأمور الآثار قيام بعض معارض الآثار الفصلية التي جرت العادة على تنظيمها من قبل مديرية الآثار سنوياً تُعرض فيها قطعاً من الآثار التي كشفت عنها التنقيبات أو أستحصلت من خلال الشراء أو من خلال اقتسامها مع البعثات الأجنبية؛ كل هذه المشكلات دفعت «الحصري» إلى تحديد سياسة آثارية جديدة والعمل نحو الأفضل متجاوزاً تلك السلبيات ومحاولاً إيجاد حلول لها قانونياً وإدارياً وفنياً[1].

إن هذا النهج سار عليه وطوره كل المدراء الوطنيين الذين تعاقبوا على رئاسة مديرية الآثار لاحقاً إذ اتبعوا مناهج وخطط علمية وفنية غايتهم فيها تطوير هذا الجانب العلمي والفني في البلد كذلك تنشيط عملية الكشف الآثاري عن تاريخ وحضارات بلدهم العراق والسعي لان يكون لمديرية الآثار بجميع أقسامها وشعبها ودوائرها الإدارية والفنية المرتبطة بها مكانةً في الأوساط العلمية والفنية المختصة على مستوى العالم يليق بحضارة البلد وتأريخه الذي تنتمي إليه المديرية.

---

(1) أبو خلدون ساطع الحصري، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص408 - 411.

ب - المسؤوليات الإدارية:

أخذت مديرية الآثار على عاتقها منذ تأسيسها مسؤولية تطبيق قانون الآثار وتسيير أمور الأقسام والشعب الإدارية المرتبطة بها وفق القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة والقيام بتنظيم الأمور الإدارية المتعلقة بالآثار ومواقعها، إذ كان من جملة أعمال المديرية وأبرز مهامها الإدارية هي الإشراف على البعثات الأجنبية العاملة في البلد ومراقبة سير أعمالها ونتائجها، وهو أمر مهم في فرض هيبة السلطة الآثارية الوطنية على جميع مواقع الآثار ضمن حدود البلد، وتنظيم وتسيير القيام بعمليات الصيانة والترميم سواءً في المواقع الأثرية أو في المختبرات الفنية التابعة للمديرية والتي أنشئت لهذا الغرض، كذلك إخراج الهيئات التنقيبية وهيئات التحري والاستكشاف الآثاري إلى المواقع الأثرية وتهيئة الاحتياجات اللازمة لذلك، وأيضاً تنظيم معارض الآثار الفصلية[1]، المذكورة آنفاً، وتسيير شؤون متاحف الآثار في البلد والقيام على مستلزماتها ومتطلباتها من حيث عرض الآثار فيها وتنظيم الزيارات إليها خصوصاً تلك الزيارات ذات الغايات العلمية الخاصة بدراسة تلك الآثار وتحليلها، كما يتم تسجيل وتوثيق ما تكتنزه من قطع أثرية مهمة وما إلى ذلك من أمور خاصة بالمتاحف، إلى جانب مسؤوليتها في الحفاظ على المواقع الأثرية المكتشفة وحمايتها وبالتحديد تلك التي يتم التجاوز عليها بفعل النشاط العمراني أو السكاني وملاحقة المتجاوزين عليها قانونياً، أو حسم ملكية بعض المواقع بعد تشخيص أثريتها من خلال القانون أيضاً والتي يتم نشر إعلان أثريتها في الصحف الرسمية.

ومن مهام مديرية الآثار في الجانب الإداري أيضاً تسيير شؤون بعض العمليات الفنية المتعلقة بالتنقيبات الآثارية ونتائجها كالتصوير ونشر المطبوعات الخاصة بالآثار والنشاطات الآثارية سواءً التي قامت بها مديرية الآثار العراقية أو البعثات الأجنبية، كان أهمها وأبرزها مجلة (سومر) الآثارية الصادرة عن مديرية

---

(1) للمزيد حول معارض الآثار الفصلية، ينظر: قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص279.

الآثار العامة منذ سنة 1945م بمجلدها الأول لتكون صفحات مجلداتها السنوية اللاحقة مكاناً لتوثيق كل الأعمال والنشاطات الآثارية في العراق بشكل خاص وكل ما يتعلق بحضارة وتاريخ هذا البلد بشكل عام، فضلاً عن تنظيم المكتبات العلمية الخاصة والملحقة عادةً بأبنية متاحف الآثار، ينشطها التعاون العلمي والأكاديمي والمتحفي، ذو الأثر والنتائج الايجابية المردودة في اغلب جوانبه إلى عمل مديرية الآثار العراقية ونشاطها، عن طريق تبادل الخبرات والزيارات (الأكاديمية والفنية) والدراسات والمطبوعات الخاصة بعلم الآثار كذلك تبادل قطع الآثار المعروضة في المتاحف مع المؤسسات الإدارية والعلمية والمتاحف والشخصيات المعنية والمهتمة بعلم الآثار على المستوى المحلي والعالمي.

كذلك باقي الأمور الإدارية والعلمية الأخرى التي كانت ومازالت هيأة الآثار والتراث تقوم وتستند مهامها الرئيسة عليها حالها في ذلك حال بقية الدوائر والمديريات والمؤسسات الحكومية الأخرى[1].

ج - التسميات الإدارية لدائرة الآثار :

ذكرنا أن أول تأسيس لدائرة حكومية تعنى بالآثار في العراق جاءت باسم (الدائرة الاركيولوجية) عام 1920م ثم صدر قرار حكومي بتأسيس (دائرة الآثار القديمة) عام 1922م، ثم تحولت الدائرة إلى مديرية تسمّى (مديرية الآثار القديمة) عام 1924م مرتبطةً بوزارة المعارف آنذاك ليتم نقل عملها إلى بناية كائنة في منطقة شارع المأمون قرب جسر الشهداء في بغداد بعد أن شغلت مكاناً صغيراً في بناية السراي (القشلة) في بغداد أيضاً؛ وبعد أن توسعت مهامها وتشعبت أعمالها الفنية بالتحديد وما نتج عن ذلك من تعدد الأقسام والشعب الإدارية فيها تماشياً مع كبر

---

(1) اعتُمدَ على اغلب نشرات "الأنباء والمراسلات" المحررة في مجلدات مجلة سومر والتي جاءت اغلبها بقلم الأستاذ «صادق الحسني» في توضيح وتلخيص المعلومات الواردة في أعلاه. وللمزيد حول عمل ونظام مديرية الآثار العامة سابقاً كأنموذج خصوصاً في الجانب الإداري ، ينظر: نظام مديرية الآثار العامة رقم (40) لسنة 1958، بغداد، 1967، ص4 - 11. (المنشور أيضاً في جريدة الوقائع العراقية العدد 97 بتاريخ 1958/12/18).

حجم مسؤوليتها وأعمالها الفنية والإدارية في الجانب الآثاري فضلاً عن تزايد أعداد منتسبيها من فنيين وعلماء ومختصين ومشرفين وإداريين صدر قرار تحويلها إلى مديرية عامة في عام 1941م وأطلق عليها (مديرية الآثار العامة) تأكيداً على ثبات قدرتها على تحمل المسؤولية الوطنية والتأريخية والحضارية في هذا الجانب الحيوي للبلد، وترأس المديرية حينها الأستاذ «يوسف غنيمة» ليكون أول مدير عام للآثار في العراق من 1941م لغاية 1944م[1]، ثم بعد أن كبر حجم ونشاط عمل مديرية الآثار وتزايد كوادرها الفنية والعلمية المختصة التي وضعت الخطط الفنية والمستقبلية للنهوض أكثر بواقع الآثار في العراق تزامناً مع الدعم المادي والمعنوي الذي تلقته من الحكومات العراقية المتعاقبة على حكم العراق واتخاذاً لمنهجية وسياسة إدارية وفنية جديدة في تلك المرحلة هدفت إلى تحديد طبيعة ومنهجية التعامل والتبادل الفني والعلمي خصوصاً مع الجهات الأجنبية المختصة بعلم الآثار؛ وحلاً للكثير من المعوقات والمشكلات التي كانت تواجه المديرية في هذا الجانب فقد صدر رسمياً قرار[2] تحويل المديرية إلى مؤسسة عامة عام 1979م فأصبح اسمها (المؤسسة العامة للآثار والتراث) كان على رأسها رئيس تنفيذي يستمد صلاحياته من مجلس توجيهي عال خاص بالآثار تعاونه مجموعة من المدراء العامين لهم صلاحيات مالية وإدارية وعلمية متساوية بحكم القانون، وهي مرتبطة بوزارة الثقافة، وكان الأستاذ «مؤيد سعيد بسيم» أول رئيس لمؤسسة الآثار والتراث العراقية، لتتضاعف بذلك حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المؤسسة الآثارية الجديدة تعمل على توفير مرونة أكثر للاختصاصيين الآثاريين فيها في عملية التعامل العلمي والفني في جانب الإدارة الآثارية في البلد[3].

ثم صدر في عام 1987م قرار بإلغاء المؤسسة العامة للآثار والتراث ومجلس

---

(1) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص18+ص290.

(2) قانون المؤسسة العامة للآثار والتراث رقم (80) لسنة 1979، المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 2720، بتاريخ 1979/7/9.

(3) مؤيد سعيد بسيم، سومر، 1977، المصدر السابق، ص4 - 5.

إدارتها ودمج الدوائر التابعة لها بدائرة واحدة أطلق عليها (دائرة الآثار والتراث)[1]، وكان تابعة لوزارة الثقافة أيضاً، ليأتي العام 2000م ويشهد تحويل هذه الدائرة إلى هيأة عامة باسم (الهيأة العامة للآثار والتراث)[2]، وهي التسمية الحالية المعتمدة إدارياً حتى اليوم، وكانت تابعة لوزارة الثقافة والإعلام، وتتألف من سبع دوائر مهمة[3] فضلاً عن دوائر المفتشيات التابعة لها والموزعة على المحافظات.

بعد عام 2003م وبعد ما شهدته الساحة السياسية والإدارية في العراق من تغييرات، تم استحداث وزارة دولة خاصة بشؤون الآثار عام 2005م سميت (وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار) ارتبطت بها الهيأة العامة للآثار والتراث فضلاً عن ارتباطها بوزارة الثقافة.

2. في الجانب الفني (الميداني):

أخذت مديرية الآثار منذ تأسيسها وبسواعد كادرها الفني المختص وبعض الخبرات الأجنبية المشرفة فيها مهمة القيام بالأنشطة الآثارية الخاصة بالصيانة والترميم والقيام بالمسوحات والتنقيبات الآثارية التي عمت أجزاء كثيرة من المواقع الأثرية في العراق، وحتى في مواقع أخرى خارج العراق في مرحلة لاحقة، كانت نتائجها ذات قيمة وأهمية كبيرة في توضيح وكشف تاريخ العراق القديم ومعالم حضاراته العريقة، تلك النشاطات التي طالما ارتبطت وتأثرت بشكل مباشر وغير مباشر بالظروف السياسية التي تمر بالبلاد كذلك بالتمويل المالي المحرك الرئيس لتلك النشاطات الآثارية والدعم الحكومي والقانوني المساند لها، ليشكل هذا الجانب الفني (الميداني) علاوةً على الجانب الإداري أساس عمل ومهام مديرية

(1) قحطان رشيدصالح، المصدر السابق، ص18+ص296.

(2) قانون الهيأة العامة للآثار والتراث رقم (45) لسنة 2000، المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 3837، بتاريخ 2000/7/31.

(3) وهي: 1. دائرة التنقيبات والتحريات الأثرية / 2. دائرة المتاحف العامة / 3. دائرة الهندسة والصيانة الأثرية / 4. دائرة الدراسات والبحوث العامة / 5. دائرة التراث العامة / 6. المركز الوطني للمخطوطات / 7. دائرة الشؤون الإدارية والمالية والقانونية.

الآثار العراقية المعنية بشؤون علم الآثار في العراق.

أ - النشاطات والأعمال الأولى:

باشرت مديرية الآثار القديمة نشاطاتها عام 1935م في التوجه نحو استكشاف المباني الإسلامية القديمة ببغداد في محاولة حثيثة لترميم تلك المباني وصيانتها بعد أن تأثرت بالعوامل الطبيعية وسوء الاهتمام بها، ثم اتجهت إلى التنقيب في مواقع متعددة كان اغلبها يعود إلى الحقب الإسلامية في مواقع الحواضر العربية مثل بغداد وواسط وسامراء والكوفة وتكريت، تلك المواقع التي أهملها الأجانب في أعمالهم ودراساتهم الآثارية السابقة في العراق مقارنة مع الآثار التي تسبق الحقب الإسلامية، ولازالوا في ذلك إلى حتى الآن، وكان من نتائج هذه التنقيبات أن سُلط الضوء على مظاهر حضارية كثيرة في تلك المدن الإسلامية لم تكن معروفةً سابقاً مثل صناعة الزجاج والخزف وطرائق تزيين جدران المباني وزخرفتها[1].

وفي عام 1938م وبعد ما توفر ضمن كادر مديرية الآثار القديمة المختصون في علم الآثار بشكل عام والآثار القديمة بشكل خاص توسعت نشاطات المديرية واتجهت هذه المرة نحو المواقع الأثرية القديمة والتي يعود تاريخها إلى العصور التي سبقت ظهور الإسلام[2]، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية تركت البعثات الأجنبية المواقع الأثرية العراقية وأصبحت مديرية الآثار وحيدة في الساحة الآثارية لتأخذ على عاتقها مسؤولية الإشراف المباشر على الأعمال الآثارية واستمرارها[3].

وكان التغلب على الصعوبات ومواصلة العمل والنشاط أبرز سمات عمل المديرية في سني الحرب العالمية يساعدها في ذلك تخصيص الأموال اللازمة خصوصاً منها المخصصة للصيانة والترميم يقابلها تحريات وتنقيبات آثارية في

(1) فؤاد سفر، "التنقيبات العلمية في العراق"، سومر، مجلد 4، الجزء 2، بغداد، 1948، ص178 - 179.

(2) طه باقر، المقدمة، المصدر السابق، ص128.

(3) سيتون لويد، "الآثار القديمة في العراق"، ترجمة: فؤاد سفر، سومر، المجلد الأول، الجزء1، 1945، ص13.

مواقع أثرية مختلفة فضلاً عن تواصل المطبوعات التي تم نشرها وطباعتها داخل العراق وخارجه[1]، بحيث أصبح نشاط مديرية الآثار العراقية يفوق النشاطات المماثلة في أقطار الشرق الأدنى حينها، وأثبتت المديرية وجودها وكفاءتها في تلك المرحلة وفي ظل الصعوبات التي واجهتها بما قدمته من نشاطات في المشاريع العلمية وبكل كفاءة ونجاح نالت عليه إعجاب الدوائر والمؤسسات المماثلة في العالم[2].

كان لمديرية الآثار نشاط في مواقع سهل سنجار شمالي العراق عام 1939م حيث تم الكشف عن آثار تعود إلى عصر الوركاء في الألف الرابع ق.م. تقريباً، ونشاط آخر في إحدى بوابات مدينة نينوى المعروفة ببوابة «نركال» عام 1940م حيث استظهرت تفاصيل مرافقها البنائية وعملت صيانة آثارية للأقسام المتبقية منها ليكون مخطط هذه البوابة فيما بعد أنموذجاً لبوابات أسوار المدن الآشورية، تبع هذه الأعمال نشاط آخر في العام نفسه حيث أجرت المديرية تحريات آثارية في مدينة خرسباد اكتشف خلالها عن تمثالين ضخمين لثورين مجنحين يزن الواحد منهما قرابة العشرين طناً[3]. كما شملت تنقيبات مديرية الآثار التي تغيرت تسميتها إلى (مديرية الآثار القديمة العامة سنة 1941م) مواقع أثرية أخرى مختلفة العصور ومنتشرةً في مواقع متنوعة من العراق مثل مواقع العقير[4] والدير[5] في عام 1940م، وتل حسونة[6] ودور - كوليكالزو (عقرقوف) في عام 1943م ، وتل حرمل[7] عام

(1) سيتون لويد، "المجهودات الأثرية في العراق خلال الحرب"، ترجمة: فؤاد سفر، سومر، المجلد الأول، الجزء الأول، 1945، ص14.

(2) صادق الحسني، الآثار والمتاحف في العراق، بغداد، 1969، ص22 - 23.

(3) جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص501.

(4) العقير: موقع اثري يعود بتاريخه إلى عصر الوركاء في الألف الرابع ق.م. تقريباً، يقع على بعد 70كم تقريباً جنوبي بغداد.

(5) الدير: موقع اثري يعود بتأريخه إلى العصر البابلي القديم، يقع على بعد 30كم تقريباً جنوب غرب بغداد.

(6) تل حسونة: موقع اثري يعود بتاريخه إلى الألف السادس ق.م.، يقع على بعد 35كم تقريباً جنوبي الموصل.

(7) تل حرمل: والاسم القديم لهذا الموقع هو (شادوبم) يقع في جنوب شرق بغداد على مقربة

=

1945م، ومواقع مدينتي اريدو والحضر[1] عام 1950م[2].

كان أهم ما يميز نشاط مديرية الآثار في هذه المدة هو مسألة انتقاء واختيار المواقع التي يتم التنقيب فيها إذ كانت المديرية تعمد في اختيارها للمواقع الأثرية على مسألة تأريخ هذا الموقع وأهميته الحضارية بالنسبة لما هو مجهول من تاريخ العراق القديم حتى وقت الاختيار، أي وبمعنى آخر أن الهدف من الشروع في التنقيبات هو اختيار موقع معين يساعد في حلّ مشكلة حضارية معينة ومحاولة إيجاد الحلقة المفقودة من سلسلة المعلومات المتوافرة عن التاريخ القديم آنذاك وهو ما يشكل احد الأهداف العلمية والأكاديمية التي تقوم على أساسها التنقيبات الآثارية اليوم[3].

إن المتتبع لنشاطات مديرية الآثار العراقية يتضح له أن هناك خططاً فنية مسبقة في العمل اعتمد عليها الآثاريون العراقيون في نشاطاتهم الآثارية اللاحقة، كما أن (الهدف من إجراء التنقيبات) هو العامل الرئيس في اختيار المواقع الواجب تنقيبها والمحرك الأول لقيام اغلب التنقيبات الآثارية في العراق، مستعينين في هذا على المسوحات الآثارية المسبقة لتحديد ماهية وتاريخ المواقع الأثرية.

نشطت التنقيبات الآثارية لمديرية الآثار بفعل اكتساب الخبرة الفنية وتواصل التعاون العلمي مع البعثات والخبرات الأجنبية العاملة في العراق وقتذاك إذ كانت نتائج الأعمال الآثارية بشكل عام والتنقيبات بشكل خاص مميزة في خمسينيات القرن الماضي إلى درجة أن وصَفَ الأستاذ «ناجي الأصيل»[4] مدير عام مديرية

=

من منطقة بغداد الجديدة، يعود بتأريخه إلى العصر البابلي القديم، وكان جزءاً من مملكة أشنونا ومركزاً إدارياً لجباية الأموال.

(1) الحضر: عاصمة مملكة عربية عرفت باسم (عربايا) ازدهرت في القرن الميلادي الأول ، تقع أطلالها اليوم بالقرب من وادي الثرثار إلى الجنوب الغربي من الموصل.

(2) للمزيد: طه باقر، المقدمة، المصدر السابق، ص132 - 133.

(3) ناجي الاصيل، "النشاط الآثاري"، سومر، المجلد 7، الجزء 2،1951، ص297.

(4) ناجي الأصيل (1895 - 1963م): احد ابرز الشخصيات الوطنية التي عملت في ميدان الآثار

=

الآثار آنذاك موسم 1956م بالقول: (**سنبقى نذكر موسم التنقيبات لسنة 1956م من أحسن المواسم المفيدة والمثمرة التي اشتمل عليها تاريخ التنقيبات في العراق، فقد ساهمت البعثات الأجنبية والعراقية في نجاح كوفئ كل منها بسخاء على ما بذلته من جهد واكتشافات كثيرة مهمة، وانه من دواعي الغبطة أن تنطوي تلك الأيام التي كانت فيها بعثات التنقيب الأجنبية العاملة في العراق لا تفكر إلا في نبش الأرض والحصول على الآثار ونقلها إلى بلادها غير مهتمةٍ بالخراب الذي تحدثه وتتركه للمواقع الأثرية**)[1]، وبهذا يتضح مقدار النشاط الآثاري في تلك المدة وبالتحديد من الكوادر الآثارية العراقية التي كانت قد اتسمت أعمالها بالدقة والجودة وصحة الأساليب العلمية المتبعة في التنقيب التي كانت محط إشادة من قبل الأوساط العلمية الآثارية في العالم التي باتت بدورها تستند إلى نتائج عمل مديرية الآثار العراقية وتقتبس من دراساتها الآثارية[2].

لهذا تهيأ لمديرية الآثار القديمة العراقية وبعد تحصيل الموافقات الحكومية أن ترعى «المؤتمر الثاني للآثار في البلاد العربية» الذي انعقد في بغداد في المدة (18 - 28 تشرين الثاني 1957م) بمشاركة عدد من الدول العربية (مصر، سوريا ،

=

وكانت إسهاماته في هذا المجال أثيرةً سواء في العراق أو في الوطن العربي، تخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت والتحق عام 1917م بالثورة العربية، بعدها تقلد مناصب عديدة أبرزها وزير الخارجية عام 1936م ومدير عام الآثار عام 1944م ورئيساً للمجمع العلمي العراقي عام 1961م، وخلال مهامه كمدير عام للآثار في العراق قدم خدمات جليلة لا سيما في دفع العملية الآثارية ونشاطها إلى الأمام من خلال إدارة وصفت بالحكيمة وذات رؤى مستقبلية تطورية، كما وأصدر أول عدد من المجلة العلمية الآثارية (سومر) عام 1945م فضلاً عن إحياء فكرة إنشاء بناية المتحف العراقي في جانب الكرخ ببغداد، والعديد من الأعمال المحلية والخارجية الهادفة. للتفصيل ينظر: طارق مجيد تقي العقيلي، الدكتور ناجي الأصيل دبلوماسياً رائداً ومفكراً حضارياً، بغداد، 2002.

(1) ناجي الأصيل،"الجديد في النشاط الآثاري في العراق"، سومر، المجلد 12، الجزء 1+2، 1956، ص137.

(2) فؤاد سفر، "التنقيبات العلمية في العراق"، المصدر السابق، ص178.

الأردن ، تونس ، لبنان ، فضلاً عن العراق البلد المستضيف) وبمشاركة وفد من منظمة اليونسكو العالمية[1]، مما يبرز دور مديرية الآثار ونشاطاتها المتميزة آنذاك والمتصاعدة في خطها البياني نحو العربية والعالمية.

ب - الحملات الإنقاذية للآثار :

خطت مديرية الآثار خطوات كبيرة نحو العلمية والأنشطة الكبيرة التي ميزت عملها مقارنة لمثيلاتها من المديريات الخاصة بالآثار في البلاد العربية والأجنبية سواء، تلك الأعمال التي دفعت بالخبرات الفنية الآثارية إلى التطور نحو الأمام تزامناً مع تطور المشاريع العمرانية والبنائية التي شهدها العراق في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي.

إن مشاريع الأعمار الكبيرة بشكل عام ومشاريع الري الكبرى بشكل خاص دفعت بمديرية الآثار العراقية إلى أن تكون في سباق مع الوقت لأجل تنقيب واستكشاف كل المواقع الأثرية التي تقع ضمن خارطة مساحة تنفيذ مشاريع الري الكبرى والتي ستغمر بالمياه مستقبلاً، لذا وضعت المديرية خططاً فنية تشمل نشاطات كبيرة وصعبة شملت جلّ المواقع الأثرية التي ستتأثر وتندثر بفعل تلك المشاريع الكبرى وهي القيام بحملات تنقيب سميت بـ (الإنقاذية)، لأنها ستنقذ ما يمكن إنقاذه من آثار مطمورة في تلك المواقع فضلاً عن الإفادة من المعلومات الحضارية التي يمكن أن يحصل عليها عن طريق تلك التنقيبات والتي ستوضح الكثير من الحقائق الآثارية المهمة قبل أن يغمرها الماء وتفقد للأبد.

واستعانت مديرية الآثار في تنفيذ تلك الحملات على المؤسسات والجامعات والمعاهد المعنية بالآثار محلياً وعالمياً من خلال نداءات وجهتها إليها مقدمةً مقابل ذلك، وبموافقة وتمويل حكومي، كل الدعم والتسهيلات المالية والإدارية والفنية لكل البعثات والهيئات المشاركة في هذه الحملات.

---

(1) للمزيد عن هذا المؤتمر وجدول أعماله وتوصياته ، ينظر: - الحسني، صادق هادي، "المؤتمر الثاني للآثار في البلاد العربية"، سومر، مجلد 14، الجزء 1+2، بغداد، 1958، ص191 - 200.

وأهم الحملات الإنقاذية هذه وأبرزها كانت في:

- مواقع سد دوكان:

بعد أن توجهت النية لدى الحكومة العراقية في إقامة سد دوكان على الزاب الأسفل احد فروع نهر دجلة شمال العراق، باشرت عام 1954م هيأة فنية تابعة لمديرية الآثار[1] مسوحاتها للمواقع والتلول المنتشرة في الحوض الجغرافي الذي سيغمر بمياه بحيرة السد، والتي لا تقل مساحتها عن 50 كم2 تقريباً[2]. انتهت عملية المسح الآثاري للمنطقة عام 1955م وبعد تشخيص المواقع الأثرية بدأت المباشرة الفعلية بالتنقيب في المواقع المشخصة عام 1956م[3]، يذكر انه تم تأشير ما يقرب من أربعين موقع اثري[4] في المنطقة يعود تاريخ معظمها إلى عصور قبل التاريخ[5].

- مواقع سد دربندخان:

إن حوض هذا السد يشمل بنحو أساس مساحة واسعة من سهل شهرزور في محافظة السليمانية شمال العراق[6]، وكان الشروع في بناء هذا السد على نهر ديالى احد العوامل الرئيسة في قيام مديرية الآثار لحملة إنقاذ آثارية لخمسة عشر تلاً اثريا تم تشخيصها بعد أن أرسلت المديرية هيأة فنية أجرت المسح الآثاري في المنطقة عام 1956م لتبدأ التنقيبات في هذه التلول عام 1959م[7]، وتم تحديد العصور التي

---

(1) تألفت الهيأة من السادة «محمد علي مصطفى» و«بهنام أبو الصوف» و«مظفر الشيخ قادر»، ينظر: بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض، المصدر السابق، ص164.

(2) جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص504.

(3) قحطان رشيدصالح، المصدر السابق، ص76.

(4) للمزيد: بهنام أبو الصوف، "مواطن الآثار في حوض دوكان والتنقيب في تل باسموسيان"، سومر، المجلد 26، الجزء 1+2، 1970، ص9.

(5) للمزيد عن نتائج التنقيبات ينظر: مجلة سومر (مجلد 13، 1957، ص214) (مجلد 15، 1959، ص15) (مجلد 16، 1960، ص12+ص93) (مجلد 18، 1962، ص76) (مجلد20، 1964، ص 28+ص37).

(6) جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص505.

(7) للمزيد: "تنقيبات مديرية الآثار في سهل شهرزور"، سومر، المجلد16، الجزء 1+2،1960، ص136 - 137.

تعود إليها تلك المواقع وإرجاعها إلى عصور قبل التاريخ[1].

- **مواقع سد الموصل:**

لما تقرر تنفيذ مشروع سد الموصل على نهر دجلة شمال العراق في أواخر سبعينات القرن الماضي قامت مديرية الآثار قبل ذلك وعن طريق دائرتها في محافظة نينوى بإجراء الدراسات والمسوحات الآثارية الخاصة واللازمة لإحصاء التلال والمواقع الأثرية التي ستتعرض للغمر بالمياه بعد اكتمال السد[2]، وفي عام 1975م أنجزت فرق المسح الآثاري تسجيل ما يقرب من 180 موقعاً موزعة على مناطق مختلفة من الحوض الذي سيغمر بمياه السد وهذا العدد الكبير من المواقع تطلب وضع خطط فنية لإنقاذ اكبر عدد ممكن من هذه المواقع الأثرية لذا تم توجيه دعوات للمؤسسات العلمية والفنية الأجنبية والتي تُعنى بعلم الآثار للمشاركة في حملة الإنقاذ الواسعة هذه على أن تتحمل الحكومة العراقية كافة نفقات العمال ومستلزمات التنقيبات، وتم تلبية الدعوة ومجيء العديد من البعثات الآثارية الأجنبية بدءً من عام 1982م ومنها (البريطانية، واليابانية، والفرنسية، والبولونية، والروسية (السوفيتية سابقاً، والألمانية... وغيرها) لتشارك الهيئات العراقية، ومنها هيأة تنقيب تابعة لجامعة الموصل باشرت عملها عام 1977م في عدة مواقع في المنطقة، كما سيذكر لاحقاً، تبعها هيئات آثارية عراقية أخرى ليشارك الجميع في حملة الإنقاذ الآثارية استمرت لغاية 1985م، وكانت نتائجها الممتازة[3] قد سلطت الضوء على تاريخ المنطقة الذي يعود إلى عصور سحيقة في القدم ويمتد حتى العصور الإسلامية[4].

---

(1) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص70.

(2) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض، المصدر السابق، ص210.

(3) عن نتائج التنقيبات في هذه المواقع ينظر النشرة الخاصة التي أصدرتها مديرية الآثار بعنوان (بحوث آثار حوض سد صدام) بغداد، 1987. كذلك: بهنام أبو الصوف، "تنقيبات إنقاذية شاملة في حوض سد صدام1981 - 1986"، سومر، عدد خاص ، 1987، ص8 - 9.

(4) جابر خليل إبراهيم،"الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، المصدر السابق، ص505 - 507.

- مواقع سد ديالى (حمرين):

خاطبت وزارة الري العراقية عبر جهاتها المعنية مديرية الآثار العراقية عن تنفيذ مشروع سد حمرين على نهر ديالى شمال شرق بغداد، وباشرت مديرية الآثار على الفور عام 1976م القيام بمسوحات آثارية في المنطقة المعرضة للغمر وانتهت من عملها عام 1977م معدة خارطة للمنطقة التي ستتعرض للغمر موضحاً عليها ما يقرب من سبعين موقعاً اثرياً، ثم باشرت هيئات التنقيب أعمالها عام 1977م في أبرز المواقع الأثرية المشخصة بمساعدة هيئات تنقيب محلية تابعة لجامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم الآثار وأخرى لجامعة الموصل/ كلية الآداب/ قسم الآثار[1]، ولما كانت مساحة المنطقة كبيرة وواسعة جداً بلغت نحو 450 كم2 وعدد المواقع الأثرية المشخصة كثيراً جداً استعانت مديرية الآثار، وعلى غرار عملها في سد الموصل، بالبعثات الأجنبية (البريطانية، الأمريكية، الايطالية، الفرنسية... وغيرها) التي توافدت إلى البلد مشاركةً العمل الآثاري الإنقاذي للمواقع في حوض السد، ومع هذا تم تنقيب خمسين موقعاً اثرياً من أصل سبعين تم تشخيصها مسبقاً، وكانت معظم هذه المواقع تعود في تاريخها إلى عصور قبل التاريخ فكانت هذه التنقيبات[2] قد سلطت الضوء على تاريخ هذه المنطقة أيضاً وإبراز خلفيتها الحضارية العريقة[3].

- مواقع سد حديثة:

يقع هذا السد على بعد 7كم تقريباً إلى الشمال الغربي من مدينة حديثة في محافظة الانبار ضمن مساحة تقدر بـ 370 كم2، وبدأ العمل في الحملة الإنقاذية الآثارية ضمن إطار هذا المشروع عام 1978م بكوادر آثارية عراقية يصاحبها بعض البعثات الأجنبية كالفرنسية مثلاً، إذ تم التنقيب في ما يقرب من 85 موقعاً اثرياً، واستمر العمل إلى عام 1986م بنتائج مكتشفة مهمة جداً توضح تاريخ هذه المنطقة

---

(1) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض، المصدر السابق، ص205.

(2) للمزيد ينظر: سومر، عدد خاص ببحوث حمرين في الندوتين العلميتين العالميتين الثانية الثالثة، المجلد 40، الجزءان 1+2، 1984.

(3) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص96.

من العراق[1].

ج - مشاريع إحياء المدن الأثرية:

في ظل التطور الذي لازم عمل مديرية الآثار العراقية اتجهت كوادر المديرية (التي أصبحت مؤسسة عامة للآثار والتراث في هذه المرحلة) نحو اتجاهات فنية تطورية جديدة في نشاطاتها الآثارية إذ وضعت فكرة إحياء كبريات المدن الأثرية في أجندات عملها في هذه المرحلة خصوصاً مع توجهات تحويلها إلى مؤسسة عامة.

لقد عانت المدن الأثرية العراقية القديمة في مختلف مناطق البلد من عمليات النبش والتخريب التي عبثت بها في القرن التاسع عشر بالتحديد وتركت هذه المدن بعد انتهاء الأعمال الأجنبية فيها من دون صيانة وترميم أو من دون حفظ أو حماية وبأقل تقدير من العوامل الطبيعية المؤثرة في مبانيها العمارية أو من الأيادي العابثة بما تبقى من آثار تحويها، تلك التي لم يتمكن من حفر سابقاً نقلها معه إلى خارج العراق، ومن هذه المدن الأثرية: مدينة بابل الشهيرة والتي حكمها أبرز الملوك العراقيين منهم حمورابي من العصر البابلي القديم ونَبوّ - كدّر - اوصر (نبوخذنصر) الثاني من العصر البابلي الحديث، ومدينة آشور عاصمة الآشوريين الأولى ومهد مملكتهم التي حكمت أجزاء من العالم القديم. لذا سعت مؤسسة الآثار إلى أن يكون لها المبادرة الأولى ليس من خلال حماية المدن الأثرية وإعادة صيانتها وترميمها والحفاظ عليها فحسب بل من خلال إعادة إحياء كاملة للمدن الأثرية لتكون من جديد احد واجهات البلد الحضارية ومركز ثقافي سياحي يستقطب المهتمين والسياح.

- مشروع إحياء مدينة بابل الأثرية:

ولدت فكرة هذا المشروع الشامل عام 1970م إذ عقدت أول ندوة وطنية لهذا الغرض في العام نفسه حضرها المختصون والمعنيون بهذا المشروع، بعدها تم

---

(1) للمزيد ينظر: قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص181 وما بعدها.

تخصيص الدعم المالي لهذا المشروع عام 1974م بمبلغ 12 مليون دينار[1] يتماشى آنذاك مع كبر حجم مشروع عُدّ من أضخم المشاريع الآثارية في العالم، وبدء المعنيون يضعون الدراسات اللازمة والخطوط العامة لكيفية البدء بتنفيذ هذا المشروع الضخم من خلال المناقشات وتبادل الآراء ليتم في عام 1977م تبلور آراء وصيغ العمل في المشروع الآثاري[2].

وتكملةً لما تقدم نورد في أدناه تفاصيل مشروع إحياء مدينة بابل الأثرية المنشور بمجلة (سومر) كما ورد بقلم الأستاذ «مؤيد سعيد بسيم» مدير عام المؤسسة العامة للآثار والتراث في حينها، كونه مدير عام السلطة الآثارية الحكومية المسؤولة عن تنفيذ المشروع أولاً ولنلتمس، بالمقارنة مع الأعمال الأجنبية المذكورة آنفاً، مدى العلمية والتطور اللذان كانا سمة عمل مؤسسة الآثار العراقية ومدى الحرفية الآثارية التي اتسمت بها كوادر الآثار في العراق ثانياً، حيث يذكر الأستاذ «مؤيد سعيد» عن هذا المشروع:

((طرح موضوع إحياء مدينة بابل الأثرية خلال عام 1977م للبحث والمناقشة على الحلقات الدراسية للهيئتين العلميتين العمارة القديمة والفنون القديمة في هذه الدراسة. وقد تبلورت آراء وصيغ للخطوط الأولية لمشروع موسع يرمي إلى إنقاذ وحماية أشهر مدينة في التاريخ (بابل). ولوجود أسباب علمية وفنية رئيسة في مقدمة هذه الأسباب ما يلي:

أ - الوضع المتردي للبقايا المتبقية من معالم المدينة ، فالجدران قد تعرضت لأضرار كثيرة بنتيجة العوامل الطبيعية والتأثير السيئ لأملاح الأرض والمياه الجوفية والتخريب الناجم بفعل سراق الآجر أضحت معظم معالم بابل مجرد أطلال ترابية وبعض المعالم أخذت تتهدم وتزول تماماً.

ب - إن مئات الألوف من زوار بابل يتوقعون مشاهدة أبنية أكثر مما هو موجود حالياً لا سيما أجزاء من أسوار المدينة ومن برجها المدرج وقصورها

---

(1) أي ما يعادل43 مليار دينار عراقي حالياً.

(2) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص201.

ومعابدها ونماذج من دور السكن ، للتعرف على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية لواقع المجتمع البابلي.

لذا وضعت المؤسسة خطة أساسية لمشروع آثاري موسع لإنقاذ وإحياء مدينة بابل أثرياً، وتتضمن الخطة ما يلي: مرحلة الإعداد للمشروع - حدد لها سقف زمني أمده سنتان وتشمل ما يلي:

المرحلة الأولى:

أ - إجراء تحريات وصيانة أثرية أولية في بعض نقاط المدينة.

ب - إعداد الدراسات المتعلقة بالمنطقة الأثرية في بابل.

ج - إجراء فحوصات حقلية في نقاط متعددة في المدينة وتشمل الفحوصات الجيوفيزيائية والهيدرولوجية والطبوغرافية.

د - تشييد مقرات عمل وسكن للخبراء الذين يعملون في المشروع.

المرحلة الثانية:

حدد لها سقف زمني (8) سنوات وتتضمن الأعمال التالية:

أ - تخليص ارض بابل بقدر الإمكان من المياه الجوفية وتقليل ملوحة الأرض ومعالجة الأعشاب باعتبار هذه الأمور من أسوأ العوامل الفاعلة في هدم البقايا البنائية من معالم بابل. ودراسة تأثير شط الحلة على المنطقة وإمكانية عزل المنطقة أو تحويل مجرى الشط.

ب - إجراء تحريات وتنقيبات في عدد من نقاط المدينة (بابل) لتحقيق التخطيط الكامل للمدينة والعمل على تحرير المدينة من الأنقاض والمتارب التي خلفتها عمليات التحري والتنقيب السابقة.

ج - صيانة معظم البقايا المتبقية من معالم المدينة التي استظهرت من قبل أو التي ستكشف عنها تنقيبات المشروع في المستقبل.

د - تشييد مراكز ثقافية وتشمل إقامة المتاحف التالية:

1. متحف نبوخذ نصر: يضم آثاراً من العصر البابلي الحديث.
2. متحف حمورابي: يضم آثاراً من العصر البابلي القديم.

3. متحف الاسكندر: يضم آثاراً من العهود التاريخية التي تلت العهد البابلي الحديث وحتى العصور الإسلامية.
4. متحف تاريخ الفخار: يضم آثاراً تشير إلى مراحل تطور صناعة الفخار في وادي الرافدين منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر وخاصة الفخاريات المكتشفة من منطقة بابل الأثرية.
5. إقامة نموذج مصغر لمدينة بابل بنسبة 10/1 من القياسات الأساسية للمدينة ، ليتسنى للزائر الاطلاع على المعالم العمارية والفنية لبابل....

هـ - إقامة مناظر طبيعية بشكل ينسجم مع الطابع الأثري القديم لبابل ووقف الطغيان العمراني الحديث عليها والحفاظ على البيئة النباتية والحيوانية والمائية للمنطقة.

و - تنظيم الزيارة لمدينة بابل بشكل مريح ومناسب بحيث يتسنى للزوار الاطلاع على معظم معالم بابل.

بوشر عام 1978م بتنفيذ الخطوط الرئيسة لمشروع الإحياء الأثري لمدينة بابل من قبل هيأة آثارية من الكوادر المتخصصة في المؤسسة العامة للآثار في مجالات التنقيب والصيانة الآثارية إلى جانب عدد من المهندسين والمساحين والفنيين بلغ عددهم (22) عضوا وبمشاركة أعداد من الجيولوجيين.))[1].

مع اضطرار مؤسسة الآثار إلى أن تباشر بعملية التنفيذ في هذا المشروع من دون المرور بمرحلة الإعداد المطلوب تنفيذها، وذلك لأن الوضع المتردي لمدينة بابل الأثرية كان يتطلب إنقاذ ما يمكن إنقاذه وبسرعة، إلا أن العمل استمر بهذا المشروع وبأيادي عراقية إلى أواخر ثمانينات القرن الماضي وبدعم حكومي، إذ تناولت الأعمال الآثارية في بابل تنقيب وصيانة عدد من المباني والمنشآت العمارية[2]، كان بعده أن قدمت بابل بوصفها مدينة أثرية متميزة بعد صيانتها

(1) مؤيد سعيد، "تقديم"، سومر، المجلد 34، الجزء 1+2، 1978، ص8 - 9.

(2) جابر خليل إبراهيم، "النشاط الآثاري في العراق 1968 - 1985 العمل الحقلي"، التربية والعلم، العدد 5، بغداد، 1987، ص76 - 77.

وترميمها لتكون قبلة للسياح ومركزاً لمهرجان ثقافي وفني سنوي حمل اسمها (مهرجان بابل).

- مشروع إحياء مدينة آشور الأثرية :

أما مدينة آشور التي تعد واحدة من أهم العواصم العراقية القديمة فقد حظيت هي الأخرى بمكانة بارزة وكبيرة عند الآثاريين وذلك لمساهمتها في بناء التراث الإنساني، فجاء اختيار هذه المدينة لتكون ضمن مشاريع الإحياء الآثارية بسبب أنها قد تُركت أطلالها من دون تنقيب منذ ما يقارب السبعين عام في حينها بعد أن توقفت الحفريات الألمانية فيها، فضلاً عن الفائدة السياحية المتوخاة من هذا المشروع بعد اكتمال تنفيذه بالصورة المطلوبة[1]، ووفق هذين السببين وضعت مؤسسة الآثار خطة عمل لخمس سنوات قابلة للتجديد لتنفيذ هذا المشروع ولجعل مدينة آشور بأكملها متحفاً يضم المباني المكتشفة بعد صيانتها[2]، متأملةً أن ما يتم الكشف عنه من آثار سيضمها متحف محلي خصص مكانه في قلعة تراثية كانت مخفراً للشرطة في العهد العثماني تعرف باسم (قلعة فرحان باشا) بعد أن تتم صيانتها[3].

تمّت المباشرة بتنفيذ هذا المشروع عام 1978م، إذ أجريت الدراسات اللازمة لذلك وبدأت الهيئات الفنية عملها بتنقيبات واسعة وعمليات صيانة شملت عدداً من البوابات والأسوار والقصور والشوارع وبقية المعالم العمارية للمدينة، وكان يشرف على مشروع إحياء آشور الأستاذ «طارق مظلوم»، وامتد العمل في المدينة لمواسم عديدة[4].

---

(1) جابر خليل إبراهيم، المصدر السابق، ص77.

(2) طارق عبد الوهاب مظلوم، "كلمة مشروع إحياء آشور"، سومر، المجلد 35، الجزء 1+2، 1979، ص22.

(3) جابر خليل إبراهيم، "النشاط الآثاري في العراق 1968 - 1985العمل الحقلي"، المصدر السابق، ص77.

(4) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص24 وما بعدها.

وعلى الرغم من أن مشروع الإحياء الآثاري لمدينة آشور كان مشابهاً لمثيله في مدينة بابل إلا أن هناك بعض المشكلات التي شخصها الباحثون تتعلق بالعمل الآثاري في آشور ضمن هذا المشروع، منها أن بعض عمليات الصيانة الآثارية لبعض الأبنية العمارية ومنها (قلعة فرحان باشا) يترتب عليها أن تبقى الآثار التي تقع تحتها من دون تنقيب أو استظهار لمعالمها مستقبلاً، كذلك استخدام مادة اللبن المعروفة بعدم مقاومتها للعوامل المناخية في عمليات الصيانة الآثارية لأبنية المدينة، فضلاً عن أن التنقيبات في المدينة اقتصرت على إعادة تنقيب المباني التي استظهرتها حفريات البعثة الألمانية في المدة 1903 - 1914م ، لذلك لم تبرز الأعمال الآثارية ضمن هذا المشروع في آشور كثيراً[1].

ولم تقتصر مشاريع الإحياء الآثارية على مدينتي بابل وآشور فحسب بل شملت أيضاً مدينة (سامراء) وموقع (قلعة تلعفر) أيضاً فضلاً عن عمليات الصيانة الآثارية الكبرى التي شملت الأبنية العمارية الإسلامية والتراثية ومنها (المدرسة المستنصرية) و(القصر العباسي) و(خان مرجان) في بغداد.

إن ما يحسب لمؤسسة الآثار العراقية في أعمالها الآثارية ضمن مشاريع الإحياء الآثاري، بغض النظر عن المشكلات وبعض السلبيات التي شابت عملها، هو قيمة فكرة المشروع والتعامل الآثاري الفني المتطور مع هذه الفكرة من حيث وضع الخطط الفنية وإقامة الدراسات والندوات للخروج بأفضل صيغ علمية وطرائق فنية لتنفيذ هكذا مشاريع (الإنقاذ+الإحياء)، والتي تعد مشاريع ضخمة في حقل الآثار على مستوى العالم لتبين هذه المؤسسة بكوادرها كافة مسيرة التطور الذي اتسم به طريق أعمالها الآثارية سنة بعد سنة، قبل أن يصيب نشاطها ضمور كبير اثر الظروف السياسية التي شهدها العراق بعد عام 1991م وما صاحب هذه الظروف من حصار اقتصادي على البلد شل نشاط الكثير من المؤسسات والدوائر

---

(1) للمزيد ينظر: سومر، عدد خاص بالندوة العلمية العالمية الأولى بابل آشور حمرين، المجلد 35، الجزء 1+2، 1978. كذلك: جابر خليل إبراهيم، "النشاط الآثاري في العراق 1968 - 1985العمل الحقلي"، المصدر السابق، ص77 - 78.

الحكومية ومنها دائرة الآثار والتراث آنذاك على الرغم من انه كانت لها بعض النشاطات الآثارية التي لا تتعدى تنقيبات في مواقع سبق لها العمل بها وأعمال صيانة آثارية أخرى بغاية الحفاظ على المواقع الأثرية واثارها، ولم تكن بالمقارنة بحجم النشاطات الآثارية التي اتسمت بها قبل عقدين من الزمن في حينها، وهكذا ظلت هذه الدائرة تمارس عملها ورسالتها الآثارية القيمة، حتى تم على أثرها تحويلها إلى هيأة عامة للآثار والتراث، كما سبق أن ذكرنا، لكن ظروف سياسية أقسى بعد عام 2003م عصفت بهذه الهيأة وصعبت مهامها وحجمت نشاطاتها حالها حال بقية مفاصل الدولة على مختلف اختصاصاتها، فاقتصرت أعمالها ونشاطاتها على بعض عمليات الصيانة الآثارية للحفاظ على ما نجا من آثار ومواقع أثرية كانت قد تدمرت للأسف أعداد كبيرة منها بفعل العمليات العسكرية والتخريب، على أمل أن تحمي المنظمات العالمية المعنية بحماية التراث العالمي ومنها منظمة «اليونسكو» (UNESCO)[1] بقية المواقع الأثرية في العراق والتي تعاني اليوم من التخريب والدمار بفعل عوامل عديدة.

يذكر في هذا الصدد أن من جملة المئات من المواقع الأثرية والتراثية المنتشرة في العراق أدرجت منها ثلاثة مواقع أثرية فقط ضمن (قائمة التراث العالمي) التابعة لمنظمة «اليونسكو» والمعنية بحماية المواقع المدرجة فيها بوصفها تراثاً عالمياً، إذ شملت هذه القائمة حتى عام 2009م (890) موقعاً أثرياً وتراثياً وثقافياً منتشراً في العالم[2]، كانت حصة العراق فيها ثلاثة مواقع أثرية فقط هي مدينة «الحضر» وأدرجت عام 1985م ومدينة «آشور» تم ادراجها عام 2003م واخيراً

---

(1) منظمة عالمية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة تأسست عام 1945م، مقرها الرئيس في مدينة باريس ولها أكثر من (50) مكتباً فرعياً موزعاً على أنحاء العالم، وتضم في عضويتها قرابة 190 دولة، ومنها العراق الذي دخل عام 1948م في عضوية المنظمة، للمنظمة أهداف تسعى إلى تحقيقها عبر عملها من أبرزها التعاون العالمي للحفاظ على الحضارة والتراث العالمي ومواقعها، ينظر: اليونسكو ماهي؟ ماذا تفعل؟ ، ملف تعريفي بالمنظمة، 2009، ص1 - 27.

(2) اليونسكو ماهي؟ ماذا تفعل؟ ، المصدر السابق، ص1 - 27.

مدينة «سامراء» التي تم ادراجها في اللائحة عام 2007م[1] بجهد من الكوادر والسلطة الآثارية العراقية في حينها.

بينما خرجت مدينة بابل من هذه اللائحة لمخالفة شروط الصيانة الآثارية التي اتبعت فيها حين القيام بمشروع احيائها وخلوها من بعض الشروط الواجب توافرها في المواقع التي تدرج ضمن تلك القائمة.

يذكر ان لجنة تابعة لمنظمة «اليونسكو» برئاسة البروفيسور«جون راسل» قد زارت مدينة بابل عام 2008م لتقييم حالة المدينة الأثرية وما لحقها من أضرار ودمار لحق بها، بناءً على طلب تقدمت به وزارة الثقافة العراقية عام 2005م بغية إعادة المدينة إلى قائمة التراث العالمي، ووضعت اللجنة المعنية تقريراً وضحت فيه حالة الموقع فضلاً عن جملة توصيات يجب مراعاتها لأدراج بابل ضمن قائمة التراث العالمي من جديد[2]؛ على أمل ان تتواصل الجهود لإعادة ادراج هذه المدينة الأثرية العريقة بتاريخها وحضارتها إلى لائحة المدن المحيمية عالمياً، لكونها موروثاً وتراثاً حضارياً ليس مُلكاً للعراق فحسب بل مُلكاً للحضارة الانسانية جمعاء.

ثانياً: متاحف الآثار في العراق:

بعد ما امتلأت متاحف العالم الأجنبية بآثار هذا البلد التي نهبت ونقلت إلى خارج موطنها بفعل حفريات الأجانب، كما مرّ بنا، دعت الحاجة وتحديداً بعد تأسيس دائرة للآثار في العراق إلى أن يكون هناك متحفٌ عراقيٌّ يحفظ آثار البلد المكتشفة ويعرضها امام الجمهور، لذا تم انشاء المتحف الوطني العراقي على اثر ذلك، فكان المتحف الوطني أو المتحف العراقي احد أهم الأقسام الإدارية والفنية المرتبطة بدائرة الآثار العراقية منذ تأسيسها حتى الآن، حيث يتم فيه عرض كنوز

(1) ينظر موقع منظمة اليونسكو على شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت):
http: //www. nesco. rg

(2) للمزيد ينظر: المنشور الخاص بلجنة التنسيق الدولية لحماية التراث الثقافي العراقي، اللجنة الفرعية الخاصة ببابل - التقرير الخاص بتقييم الأضرار في بابل، اليونسكو، 2009، ص1 - 21.

الحضارات العراقية القديمة وآثارها المكتشفة لتكون تلك الآثار، في هذا المكان المخصص والمهيأ لعرضها، شاهداً مباشراً أمام أنظار المهتمين والسياح على أصالة موطنها وعراقته.

1. المتحف العراقي:

تأسس أول متحف للآثار في العراق سنة 1923م، واتخذ من غرفة صغيرة بمبنى حكومي السراي (القشلة) في بغداد مكاناً له[1] إذ تم عرض مجموعة صغيرة من الآثار فيه قبل أن تنقل هذه الآثار إلى بناية جديدة عام 1926م في شارع المأمون بجانب الرصافة ببغداد عرفت ببناية (المتحف العراقي) كانت ضمن بناية تضم مديرية الآثار القديمة العراقية[2].

وبدأ المتحف العراقي بالنمو بعد ذلك مع تزايد أعداد القطع الأثرية التي تدخل إلى خزائنه، وبالتحديد بعد أن تولى العراقيون شؤون الآثار والتنقيبات الآثارية في البلد ومع صدور قانون الآثار المرقم (59) لسنة 1936م الذي نظم عمليات التنقيب في العراق ووضع ضوابط تتعلق بما يتم الكشف عنه من آثار ووجوب عرضها في المتاحف، إذ نصت المادة (23) من هذا القانون على الآتي: **(تعرض الآثار المنقولة التي تكون في حوزة الحكومة على أنظار الناس والعلماء في المتاحف التي تؤسس في العاصمة وفي سائر المدن وبجانب بعض الأطلال الأثرية...).**

وهكذا صارت قطع الآثار تدخل تباعاً في حوزة المتحف العراقي سواءً بفعل التنقيبات العراقية أو ما يتم قسمته من آثار مع البعثات الآثارية الأجنبية فضلاً عن ما يتم مصادرته أو شراؤه أو إهداؤه إلى المتحف من آثار متنوعة ضاقت بها بناية المتحف آنذاك، مما دعت الحاجة إلى بناية جديدة تتسع وتتناسب مع كميات الآثار التي يكتنزها المتحف العراقي فشيدت بناية جديدة وضخمة في عام 1963م، لا زالت تحتضن المتحف اليوم، وتم افتتاحها بتاريخ 1966/11/9 باحتفال كبير

---

(1) تقي الدباغ، وفوزي رشيد، علم المتاحف، بغداد، 1979، ص29.

(2) صادق الحسني، الآثار والمتاحف، المصدر السابق، ص3.

وعالمي حضره شخصيات سياسية وآثارية وثقافية على مستوى رفيع[1].

تبع ذلك وبعد التطور الذي شهدته نشاطات مديرية الآثار خصوصاً في مشاريع الإنقاذ والإحياء الآثاري الكبرى وما نتج عن هذه الأعمال من مكتشفات أثرية جديدة تطلبت الحاجة إلى توسعة بناية المتحف العراقي فكان أن افتتحت قاعات خاصة جديدة في بناية المتحف عام 1984م[2].

دأبت مديرية الآثار وبسعي حثيث وضمن خططها الفنية والتطورية في مجال الآثار إلى أن يكون المتحف العراقي متحفاً عصرياً من جميع النواحي كاختيار الموقع المناسب والمساحة الواسعة والتصميم الهندسي، الذي وضعهُ المهندس الألماني «فيرنير مارخ» (Werner March)[3]، الذي اتبع استخدام التصاميم الهندسية المستخدمة في عمارة المتاحف العالمية آنذاك، ولم يقتصر هذا الاهتمام على الشكل الخارجي للمتحف فحسب بل وشمل إدارة المتحف وأسلوب تنظيم العرض الآثاري للآثار الموجودة فيه من حيث اختيار الأماكن المخصصة للعرض فيه وايجاد مستلزمات العرض الجيد للآثار التي تم إتباع أسلوب تنظيمها حسب التسلسل التاريخي للقاعات التي تضمها بشكل يتيح للزائر التعرف على حضارات العراق القديم وتطورها عبر الزمن منذ العصور الحجرية وصولاً إلى العصور الإسلامية[4].

إلى جانب تنظيم عملية زيارة المتحف وتقديم كل التسهيلات الممكنة وضمن الضوابط لدارسي الآثار والمهتمين بدراسة الآثار الموجودة في المتحف عبر تأمين بطاقات تعريفية وسجلات خاصة يثبت بها رقم الاثر فضلاً عن وصف موجز له، كذلك تنظيم عملية تبادل الآثار مع المؤسسات والمتاحف العالمية خصوصاً منها تلك الآثار والقطع التي تكون مكررة في خزائن المتحف لتجلب مقابلها أثاراً

---

(1) سمير ظاهر محسن، "نشوء المتحف العراقي"، المتحف، العدد الأول، بغداد، 1977، ص7.

(2) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص283.

(3) ينظر: صادق هادي الحسيني، "البناية الجديدة للمتحف العراقي"، سومر، المجلد 7، الجزء 2، 1951، ص311.

(4) خالد خليل حمودي الاعظمي، "متاحف الآثار"، المصدر السابق، ص3 - 4.

لحضارات أجنبية أخرى تزيد بها ثقافة وأطلاع زائر المتحف[1]. وكل هذا كان مدعم بمكتبة علمية قيمة ملحقة بالمتحف تضم الكثير من المجلدات والكتب القيمة التي تختص بحضارة العراق وتاريخه[2].

2. متاحف أخرى:

إن عمل ومسؤولية مديرية الآثار في تلك المدة واهتمامها بالمتحف العراقي بجوانبه كافة وأسلوب إدارته ينطبق على بقية المتاحف العراقية الموزعة سواءً في بغداد كمتاحف حضارية أقيم بعضها في أبنية أثرية عرضت فيها جوانب محدودة من الحضارة العراقية[3]، أو في خارج بغداد كالمتحف الحضاري في الموصل الذي افتتح رسمياً لأول مرة عام 1952م ومتحف السليمانية الذي تم افتتاحه عام 1961م ومتحف الناصرية الذي جرى افتتاحه عام 1970م[4] ومتاحف أخرى في البصرة وبابل واربيل وكركوك وفي بعض الأقضية التابعة للمحافظات وغيرها[5].

فضلاً عن متحف كان يعرض الآثار خارج العراق عرف بـ (المتحف العراقي الجوال) والذي جاء بعد اتفاقيات علمية عقدتها مديرية الآثار مع عدد من البلدان الأجنبية ليتم عرض الآثار العراقية فيها في خطوة كانت تهدف إلى زيادة الاهتمام والتعريف بالحضارات العراقية القديمة وعراقتها والخروج عن النطاق المحلي نحو العالمية فكان أول متحف من هذا النوع عام 1964م افتتح في مدينة (كولون) الألمانية حيث تم عرض (242) قطعة أثرية من نفائس الآثار العراقية تمثل مختلف العصور[6]. فضلاً عن تنظيم عدة معارض آثارية تعقب انتهاء المواسم التنقيبية

---

(1) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص283.

(2) للمزيد عن مكتبة المتحف العراقي وكيفية نشوئها، ينظر: كوركيس عواد، "مكتبة المتحف العراقي في ماضيها وحاضرها"، سومر، المجلد 11، الجزء 2، 1955، ص127 - 148.

(3) خالد خليل حمودي الاعظمي، "متاحف الآثار"، المصدر السابق، ص4.

(4) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص283.

(5) للمزيد: خالد خليل حمودي، "المتاحف خارج بغداد"، المتحف، العدد الأول ، بغداد، 1977، ص10. كذلك: تقي الدباغ، علم المتاحف، المصدر السابق، ص52 - ص58.

(6) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص280.

للهيئات أو البعثات الآثارية يتم فيها عرض أهم نتائج تلك المواسم والآثار التي يتم اكتشافها وكانت تلك المعارض تفتتح باحتفال رسمي كبير[1].

إن تلك الأعمال التي اضطلعت بها وأشرفت عليها مديرية الآثار منذ تأسيسها كانت ذات وتيرة تصاعدية تطورية في الأداء والنتاج من حيث الأهداف المرجوة علمياً وفنياً وحتى اقتصادياً في جانب السياحة، إلا أنها شهدت انحداراً تنازلياً وتراجعاً كبيراً إبان الظروف السياسية التي عصفت بالعراق بعد عام 1991م[2]، حيث الحصار الاقتصادي الذي اثر في توقف المشاريع الآثارية وأهمال حماية المواقع الأثرية، وكان قد تبعها أيضاً في عام 2003م كارثةً آثارية بكل معنى الكلمة، إذ شهدت هذه الأعوام عمليات سرقة ونهب للمتاحف العراقية جميعاً كان أقساها ما تعرض له المتحف الوطني العراقي في بغداد عام 2003م[3]، تلك الكارثة التي باتت هم الآثاريين الأكبر وشغل المسؤولين الشاغل اليوم في عملية استرجاع وإنقاذ ما يستطيعون عليه من آثار قيمة ونفيسة تعد كنز العراق الحضاري.

ثالثاً: المساهمات الآثارية العراقية في البلاد العربية:

ضمن أنشطتها الآثارية الكبيرة وتأكيداً على مسيرتها التطورية والخروج من النطاق المحلي نحو الانفتاح الدولي في مرحلة سبعينيات القرن الماضي، والتي تعد بحق حقبة الازدهار الآثاري العراقي، ساهمت الكوادر الآثارية العراقية في الأعمال الآثارية التي أقيمت في عدد من الأقطار العربية ضمن نطاق التعاون الثقافي المتبادل. فكان للكوادر الآثارية العراقية العديد من المساهمات الآثارية في الدول العربية بعد ان عقد اتفاقيات تعاون آثارية وثقافية معها، فجاءت بعض تلك المساهمات التي نستعرض بعضها في ادناه:

---

(1) للمزيد ينظر: صادق الحسيني، الآثار والمتاحف، المصدر السابق، ص9 - 17.

(2) للمزيد ينظر: "الندوة الدولية للآثار المسروقة خلال الحرب العدوانية على العراق عام 1991"، سومر، المجلد 47، 1991، ص6 - 13.

(3) ينظر: جوان فرشخ، "اغتيال بلاد الرافدين"، الآثار، العدد 6، بيروت، 2003، ص17 - 27.

1. ليبيا:

كان للآثاريين العراقيين الرواد دورٌ كبيرٌ في عملية المساهمة الآثارية خارج العراق، ومنهم الأستاذ «طه باقر» الذي عُين خبيراً فنياً عام 1965م ثم مستشاراً في مصلحة الآثار الليبية، التي كانت تفتقر تماماً إلى الاختصاصيين بالآثار والتاريخ، فكان للأستاذ «طه باقر» دور كبير في تدريب الفنيين على طرائق التنقيبات الآثارية وبصورة عملية قام بها بنفسه ليكتسبوا الخبرة اللازمة في هذا المجال، وعلاوة على التدريب الفني الآثاري فقد اشرف على مختلف الأعمال الآثارية في ليبيا من تنقيبات وصيانة ومسح آثاري في تلك الحقبة التي امضاها هناك، كما قام بنشر العديد من المقالات والبحوث الآثارية وباللغتين الانكليزية والعربية عن المواقع الأثرية الليبية قبل أن يترأس هيأة تحرير الدورية الآثارية (ليبيا القديمة) لغاية عام 1970م[1].

2. الإمارات العربية المتحدة:

في رغبة من الجانبين العراقي والإماراتي في توثيق عرى التعاون بينهما في ميدان الآثار وانطلاقاً من روح التعاون بين البلدين في المجالات كافة ولغرض ترويج الحركة الآثارية بين البلدين، تم توقيع اتفاقية تعاون ثقافي آثاري مشترك بين البلدين عام 1971م حيث قضت هذه الاتفاقية بإرسال البعثات الآثارية العراقية لأعمال التحري عن الآثار وصيانتها ودراستها مع إرسال الخبراء المتخصصين بتنظيم المتاحف الفنية والاثارية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبموجب هذه الاتفاقية أوفدت مديرية الآثار العراقية عام 1972م هيأة فنية قامت بعمل مسوحات آثارية شملت أجزاء من دولة الإمارات وسجلت عدداً كبيراً من المواقع الأثرية[2]، كما أوفدت مديرية الآثار بعثة آثارية ثانية إلى الإمارات

(1) فوزي رشيد، طه باقر حياته وآثاره ، بغداد، 1987، ص25.

(2) ربيع القيسي، "تحريات وتنقيبات أثرية في دولة الإمارات العربية المتحدة - الخليج العربي - "، سومر، المجلد 31، الجزء 1+2، 1975، ص75.

للعمل في منطقة (مليحة) في إمارة الشارقة عام 1973م[1]، أعقبتها بعثة آثارية ثالثة نهاية عام 1973م للعمل في إمارات عجمان ورأس الخيمة وأم القيوين[2]، وبعثة أخرى عام 1975م للعمل في جزيرة (أم النار) في إمارة أبو ظبي[3]، وكان العمل الآثاري العراقي هناك ذا نتائج جيدة تلقى مقابلها دعم حكومي من قبل البلدين[4].

3. البحرين:

ومن المنطلق التعاوني الثقافي المتبادل، أوفدت مديرية الآثار عام 1974م بعثة آثارية عراقية إلى دولة البحرين للعمل في مواقع أثرية إسلامية، تبعتها بعثة أخرى عام 1984م للمشاركة في أعمال إنقاذية آثارية في البحرين شاركت بها العديد من البعثات الأجنبية في مواقع مدافن أثرية هناك تمتد لمساحات واسعة[5].

4. اليمن:

كانت أعمال المسح الآثاري الذي أنجزته البعثات الآثارية العراقية في اليمن له أهميته في توثيق ودراسة مواطن الآثار هناك[6]، فقد أوفدت مديرية الآثار بعثة آثارية عام 1976م للقيام بمسوحات آثارية في محافظات يمنية متعددة قبل أن يتم استضافة عدد من الآثاريين اليمنيين في العراق عام 1974م للعمل والتدريب لمدة سنتين بموجب اتفاقية تعاون بين العراق واليمن[7].

---

(1) طارق مظلوم، "تنقيبات البعثة الآثارية العراقية في منطقة مليحة الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة"، سومر، المجلد 29، الجزء 1+2، 1973، ص173.

(2) ربيع القيسي، المصدر السابق، 75 - 76.

(3) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص301.

(4) ربيع القيسي، المصدر السابق، 76.

(5) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص301.

(6) جابر خليل إبراهيم، "النشاط الآثاري في العراق 1968 - 1985العمل الحقلي"، المصدر السابق، ص83.

(7) ربيع محمود سامي القيسي، صباح جاسم الشكري، دراسة ميدانية لمسوحات مواقع أثرية في شطري القطر اليماني، بغداد، 1981.

رابعاً: تطور علم الآثار في الجانب القانوني:

لما كانت عمليات الصيانة والترميم الآثارية هي الوسيلة الفنية للحفاظ على الآثار المكتشفة سواءً المنقولة منها أو غير المنقولة وحمايتها من عوامل أو مسببات التلف والانهيار، فإن القوانين والتشريعات الخاصة بالجانب الآثاري تعد أيضاً وسيلة إدارية وقانونية مهمة جداً تضمن الحفاظ على الآثار المكتشفة وغير المكتشفة بأنواعها المختلفة والمتعددة وحماية مواقعها الأثرية والتراثية المسجلة وغير المسجلة من التلف والعبث والسرقة كونها جزءاً من كنوز الأمة، ومن هذا المنطلق اهتمت السلطات الحكومية في أي بلد تحتضن أرضه مواقع أثرية وتراثية أن يكون هناك قانون آثار خاص بها يحدد ويضبط جميع الجوانب الإدارية والفنية المتعلقة بالآثار ويمنع أية مظاهر تعود بنتائج سلبية على تلك الآثار ومواقعها.

في الوقت الذي تتشابه به الأهداف والغايات التي توجب وجود قوانين خاصة للآثار في العالم فإن هذه القوانين والتشريعات بدورها تختلف باختلاف السياسات المتبعة في كل بلد وأيضاً باختلاف طبيعة الآثار وأنواعها والمواقع الأثرية فيه. وفي العراق صدرت قوانين خاصة بالآثار نظمت وضبطت وأحكمت تفاصيل العمل الآثاري وحماية الآثار ومواقعها، وهذه القوانين يمكن أن تعد الطريق الذي مهد وساعد على تطور علم الآثار في العراق من الجانب القانوني.

إن العراق كونه احد أبرز دول العالم الزاخرة أرضه بمواقع الآثار التي كانت محط أنظار المهتمين بالآثار ومكان إقامة حفرياتهم ومركزاً لنقل الآثار النفيسة والقيمة منه مستغلين غياب السلطة والقانون الضابط لهذه الممارسات في مدة القرن التاسع عشر، كان لا بد من إيجاد قانون خاص يحدد ويضبط العمل الآثاري على أرضه لذا حددت الدولة العثمانية، وتحديداً في سنواتها الأخيرة، قانون آثار ينظم العمل الآثاري في المناطق التي تحكمها آنذاك كانت الغاية الرئيسة منه هو ملء خزائن وغرف المتحف العثماني في اسطنبول بالآثار على غرار المتاحف العالمية التي تسابقت في حينها على الآثار الشرقية بشكل عام وآثار بلاد الرافدين

بشكل خاص[1].

من المعروف أن الأحداث السياسية أثناء الحرب العالمية الأولى وما نتج عقبها من تغيير في الخارطة السياسية الدولية أدى إلى وقوع البلدان العربية التي حكمتها الدولة العثمانية سابقاً تحت نظام الانتداب البريطاني والفرنسي، وبموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المفروضة على الدولة العثمانية في حينها فإن بنودها لم تخل من التطرق إلى جانب الآثار المهم بنظر الدول الكبرى، إذ حتمت هذه المعاهدات السياسية على وجوب إلغاء قانون الآثار العثماني الذي ينص على أن جميع الآثار التي أكتشفتها البعثات الأجنبية تكون ملكاً للحكومة العثمانية ووجوب سن قانون جديد للآثار يقضي (بقسمة الآثار بين البعثات الأجنبية والمتاحف المحلية)، وعلى هذا الأساس ولكون العراق كان تحت الانتداب البريطاني هرعت «مس بيل» المديرة الفخرية لدائرة الآثار في العراق آنذاك إلى استصدار قانون جديد للآثار في العراق[2].

أ - قانون الآثار القديمة لسنة 1924م:

سلمت «مس بيل» إلى وزارة المعارف العراقية مشروع قانون الآثار بصفتها مديرة فخرية لدائرة الآثار العراقية وطلبت إرسال مشروع هذا القانون إلى مجلس الوزراء بسرعة لإقراره، خصوصاً وأن البعثة البريطانية - الأمريكية، المذكورة آنفاً، برئاسة «وولي» تقوم بالتنقيب في مدينة أور.

وصرحت «مس بيل» أن مشروع هذا القانون جاء تطبيقاً لبنود المعاهدات الدولية التي تم التوقيع عليها والواجبة بضرورة وضع قانون جديد للآثار[3].

بعد إعلان الحكم الوطني في العراق عام 1921م وحين ارتبطت دائرة الآثار بوزارة الأشغال والمواصلات وبناءً على ما عرضه وزيرها ووافق عليه مجلس الوزراء ولتأمين سلامة الآثار وحرصا على منافع أهالي البلاد شرع قانون للآثار في

---

(1) Shaw, Wendy M. K., op. it, p. 108 ff.

(2) أبو خلدون ساطع الحصري، الجزء الأول، المصدر السابق، ص178.

(3) الحصري، المصدر السابق، ص177.

عام 1924م اصطلح عليه (قانون الآثار القديمة لسنة 1924م)[1]. وبقي هذا القانون نافذاً لغاية عام 1936م.

وعلى الرغم من أن ظاهر هذا القانون كان لتأمين الآثار العراقية إلا أن باطن بنوده كان سلبياً، وفيما يأتي بعض الملاحظات على هذا القانون:

1. في الوقت الذي يعد فيه هذا القانون هو أول قانون للآثار صدر بعد إعلان الحكم الوطني في العراق وبداية تطور علم الآثار في البلد من الجانب القانوني، إلا انه وضع بتوجيه من قبل سلطة الانتداب الأجنبية التي تبحث عن مصالحها دائما، إذ يمكن تلمس ذلك من خلال عدة نقاط أبرزها وأولها استعمال مصطلح (الآثار القديمة) مما يدل على أن نص القانون مترجم عن اللغة الانكليزية التي تستعمل مصطلح (Antiquities) والذي يترجم إلى العربية (الآثار القديمة)، لذلك لم يحتوِ القانون بشكل عام على بنود تحمي الآثار ومواقعها وتمنع العبث بها بصورة مباشرة أو حتى بنود تفرض صيانة الآثار وترميمها على الجهات القائمة بالتنقيب بعد الانتهاء من عملها، بل كان القانون أشبه بتنظيم للعمل الآثاري ومحاولة إسباغ الشرعية والقانونية في مسألة المتاجرة بالآثار وتصديرها وكذلك قسمتها مع البعثات الأجنبية والغاية هي إيجاد طرائق قانونية للحصول على الآثار وتصديرها خارج العراق.

2. احد أهم النقاط السلبية في هذا القانون هي مسألة المتاجرة بالآثار وتصديرها عبر رخص قانونية وحكومية وفق شروط معينة تمنح من قبل مدير دائرة الآثار والوزير المسؤول لأي فرد يرغب في المتاجرة بالآثار، إذ نصت المادة (10) من هذا القانون (**لا يجوز احتراف بيع الآثار القديمة في العراق إلا بإجازة خاصة بالمتاجرة بالآثار القديمة يصدرها المدير بتوقيعه وتوقيع الوزير**) أما المادة (13) فنصت بأن (**لا يجوز تصدير الآثار القديمة إلا برخصة يصدرها الوزير...**) وهكذا كان يخرج من البلاد الكثير من الآثار القيمة برخص رسمية، ناهيك عن التي تخرج بصورة غير رسمية أيضاً.

---

(1) ينظر نص هذا القانون في جريدة الوقائع العراقية، العدد 220، بتاريخ 1924/9/12.

3. أكد القانون على قسمة الآثار المكتشفة بين الجهات القائمة بالتنقيب وبين الحكومة، إذ نصت المادة (22) من هذا القانون (عند ختام التنقيب ينبغي للمدير أن يختار من بين الأشياء المكتشفة ما يراه لازماً لإكمال المتحف العراقي من الوجهة العلمية وله بعد إفراز هذه الأشياء أن يخصص للذي أعطي رخصة التنقيب عددا كافيا من العاديات مكافأة له عن أتعابه بصورة عادلة وعندما يفعل المدير ذلك ينبغي له أن يتوخى بحسب الإمكان جعل حصة ذلك الشخص ممثلة لجميع النتائج التي حصلت من تنقيبه) وعلى هذا الأساس تكون حصة البعثة أو الهيأة أو الجهة القائمة بالتنقيب نصف الآثار المكتشفة.

ب - قانون منع تهريب الآثار القديمة لسنة 1926م :

صدر قانون يتضمن أربع مواد قانونية كانت الثانية منها هي الأهم بمنع تهريب الآثار إلى العراق سمي بقانون (منع تهريب الآثار القديمة لسنة 1926م)[1]، ونصت المادة الثانية منه (للحكومة أن تصادر كل اثر قديم يرد العراق بدون إجازة من حكومة البلاد المستورد منها وتعيده إلى تلك البلاد إذا عقد اتفاق بين الحكومتين للقيام بمعاملة متقابلة في هذا الباب) ومن الملاحظ في هذا القانون، الذي ربما لعبت سياسة الحكومة والاتفاقيات التي عقدتها آنذاك دورها في صدور هذا القانون:

1. انه لم يتطرق إلى منع تهريب الآثار إلى خارج العراق بل شمل منع دخول الآثار إلى العراق فقط ! عن طريق التهريب.

2. كما انه لم يلحق بقانون الآثار القديمة لسنة 1924م كمادة مضافة، خصوصاً وانه يشتمل على أربع مواد قانونية منها مادة واحدة فقط وهي (الثانية) توضح كل تفاصيل القانون، بل صدر بوصفه قانوناً مستقلاً.

ج - قانون الآثار القديمة المرقم (59) لسنة 1936م :

جرت مناقشات عديدة سواءً بين المختصين في دائرة الآثار أو في مجلس

---

(1) ينظر نص القانون المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 443، بتاريخ 1926/6/1.

النواب العراقي وحتى في الصحف آنذاك حول قانون الآثار لسنة 1924م وعلّت الأصوات المطالبة بتعديل هذا القانون لما فيه من سلبيات تضر بمصلحة وممتلكات البلد في الجانب الآثاري، ووفقاً لهذه المطالب والتوصيات شرعت دائرة الآثار القديمة خصوصاً بعد تولي «ساطع الحصري» منصب المدير فيها في السعي إلى إصدار قانون جديد للآثار عُدّ ضرورياً في تلك المرحلة[1].

وبعد عدة نقاشات ومداولات عن الموضوع صدر قانون جديد للآثار هو (قانون الآثار القديمة المرقم (59) لسنة 1936م)[2] بناءً على التوصيات والمطالب التي ضمنها تقرير «الحصري» مدير الآثار، والمقدم إلى السلطات الحكومية لتشريع هذا القانون[3].

جاء القانون الجديد[4]، الذي يمكن عده أول قانون آثار وطني وثاني قانون للآثار شُرع في البلاد، بمواد قانونية تحفظ الآثار ومواقعها وتنظم وتضبط العمل الآثاري ومبني على أسس ترعى حقوق البلاد في آثارها كما أنها تصون مصالح علم الآثار، بشكل أفضل نسبياً من سابقه، وتضمن هذا القانون مواداً يمكن تسجيل بعض الملاحظات الآتية عليها:

1. إن مواد هذا القانون جاءت بالمنهج نفسه الذي أتبع في توضيح المواد القانونية في قانون عام 1924م، حتى في مسألة استعمال المصطلحات مثل (الآثار القديمة)، وكان هذا القانون معالجاً في مواده السلبيات التي شابت مواد قانون الآثار السابق له، بشكل واضح وضبطَ بشكلٍ قانوني مسألة العمل الآثاري ومسألة قسمة الآثار المكتشفة.

2. وضع هذا القانون شروطاً وضوابط على القائمين بالتنقيبات الآثارية تفيد في جانب الدراسات والبحوث الآثارية ضمن علم الآثار وتضمن حصة العلم من

---

(1) أبو خلدون ساطع الحصري، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص398 وما بعدها.

(2) ينظر نص القانون المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 1507، بتاريخ 1936/4/23.

(3) أبو خلدون ساطع الحصري، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص405.

(4) نصت المادة (71) من هذا القانون بإلغاء العمل بقانون الآثار القديمة لسنة 1924م.

المكتشفات ونتائج التنقيبات، وهذه المسألة قد تطرق إليها قانون عام 1924م أيضاً إلا أن القانون الجديد وضحها وضبط تفاصيلها، إذ نصت المادة (41) من القانون الجديد (**لا تمنح إجازات التنقيب إلا إلى الجمعيات والمؤسسات العلمية والعلماء بعد التأكد من مقدرتهم وكفاءتهم على التنقيب من الوجهتين العلمية والمالية**) كما تضمنت الفقرة (أ) من المادة (47) من هذا القانون ما يأتي (**إن يقدم خلال ستة أشهر من ختام حفريات كل موسم تقريراً إجماليا يبين أهم نتائج التنقيب بشكل جاهز للطبع من قبل دائرة الآثار القديمة أو بشكل يجعله رسالة أو مقالة مطبوعة في إحدى المجلات الآثارية المشهورة**) وتضمنت الفقرة (ب) من المادة نفسها (**أن يصدر خلال سنتين من ختام التنقيبات المرخص بها نشرة علمية مفصلة تبين نتائج التنقيبات العامة مع ذكر مكان العثور على الآثار ومصير كل منها...**)، فضلاً عن أن المادة (54) من هذا القانون التي ضمنت حقوق النشر لبعثات التنقيب فإنها أيضاً ضمنت حق الجمهور العراقي بشكل عام للاطلاع على نتائج التنقيبات بشكل يساعد في نشر الثقافة الآثارية بين الشعب العراقي بالتحديد، ليعرفهم على تاريخهم وحضاراتهم القديمة من خلال وضع شرطين على البعثات لكي يُعطى لها حق النشر، إذ جاء في المادة (54) (**ضرورة نشر النتائج الهامة على الجمهور العراقي بأعظم ما يمكن من السرعة وبلزوم عرض النتائج على الأوساط العلمية دون تأخير**). فضلاً عن أن المادة (21) نصت على أن (**لمديرية الآثار أن تطلب من الحائزين للآثار المسجلة بصورة قانونية أي اثر ترى الدائرة لزوم البحث عنه بقصد درسه أو رسمه أو اخذ قالبه...**).

3. أما مسألة التنقيبات والقائمين بها فقد وضحت الفقرات (أ، ب، ج، د، هـ) من المادة (43) من هذا القانون بأن يكون المشرفون على التنقيبات هم علماء الآثار ونصت هذه المادة (**يجب أن تجرى أعمال التنقيب بالطرق العلمية وبأشراف هيأة مؤلفة من أربعة اختصاصيين على الأقل**) لتضمن بهذا الشكل عدم قيام حفريات عشوائية واعمال نبشٍ غير علمية في المواقع الأثرية.

4. ضَمِن هذا القانون لأول مرة وبصورة مباشرة مسألة الحفاظ على الآثار وصيانتها هي ومواقعها، إذ نصت المادة (5) بالآتي (**ممنوع كسر الآثار القديمة**

وتشويهها وتخريبها وإتلافها منقولة كانت أو غير منقولة). كذلك نصت الفقرة (ي) من المادة (44) بوجوب (أن يتخذ جميع التدابير المقتضاة لصيانة موقع التنقيب والآثار فيه من التلف والضياع بتأثير العوامل الطبيعية أو بتجاوز الأفراد).

5. على الرغم من ايجابيات هذا القانون إلا أن بعض مواده القانونية لم تخل من سلبيات من حيث المسائل التي تطرقت إليها وضمنتها في هذا القانون المشرع رسمياً على العامة، واهم هذه السلبيات هي مسألة حيازة الآثار والاتجار بها وإخراجها خارج العراق برخص رسمية قانونية ومسألة قسمة الآثار مع البعثات الآثارية حين انتهاء تنقيباتها[1]، إذ نصت المادة (16) على أن (**الآثار المنقولة التي تكون في حيازة الأشخاص الحقيقة والحكمية عند صدور هذا القانون تبقى تحت حيازتهم على شرط أن يسجلوها لدى دائرة الآثار...**)، أما المادة (27) من هذا القانون فنصت على أن (**لا يجوز لأحد أن يتاجر بالآثار القديمة ما لم يحصل على إجازة خطية من دائرة الآثار...**)، ووضحت المادة (26) مسألة إخراج الآثار خارج العراق بإجازة رسمية إذ نصت على أن (**لا يسوغ تصدير أي اثر من الآثار إلى خارج القطر العراقي ما لم تجز مديرية الآثار إصداره بإجازة خطية...**). أما مسألة قسمة الآثار مع البعثات الآثارية فقد كان يعطى للبعثات الآثارية حصة من الآثار المكتشفة وفق شروط معينة وضحتها المادة (49) من هذا القانون والتي نصت على (**إن جميع الآثار التي يعثر عليها المنقبون تكون ملكا للحكومة ومع هذا يعطى المنقب مكافأة على أتعابه، أولاً حق اخذ قوالب الآثار المذكورة، ثانياً نصف الآثار المكررة، وثالثاً بعض الآثار التي يمكن للحكومة العراقية أن تستغني عنها لوجود ما يماثلها في المتحف العراقي...**).

د - تعديل قانون الآثار القديمة المرقم (59) لسنة 1936م:

مع تطور عمل مديرية الآثار التي شهدت تعاقب سياسات وحكومات مختلفة

(1) جابر خليل إبراهيم، "النشاط الآثاري في العراق 1968 – 1985 العمل الحقلي"، المصدر السابق، ص71.

في المدة بين خمسينات وسبعينيات القرن الماضي، وتبنيها توجهات جديدة في نشاطها المتزايد بتزايد كوادرها المختصة وعامل الخبرة المكتسبة مع مرور الزمن فضلاً عن تزايد أعداد الآثار المكتشفة ومواقعها المنتشرة بكل أرجاء العراق، تنبهت إلى ضرورة حماية الممتلكات الأثرية من أية ظواهر تسبب لها التلف والانهيار والتخريب والسرقة بفعل عوامل طبيعية أو بشرية، الأمر الذي يؤدي إلى طمس معالمها وبالتالي فقدان ثروة البلد الحضارية؛ لذا ألقي على كاهل مديرية الآثار مسؤولية حفظ آثار وتراث البلد وحمايته من ظواهر التجاوزات البشرية على الآثار ومواقعها سواءً من غير قصد، بفعل عدم وجود ثقافة وتوعية آثارية خصوصاً في المجتمعات الريفية التي تكثر بقربها المواقع الأثرية، أو بقصد عن طريق الإتجار بالآثار المنقولة والحيازة الفردية والشخصية لها فضلاً عن تهريبها بشكل نتج عنه الإساءة إلى موروث البلد الحضاري والإضرار به، علاوةً على ما يتم أخذه ونقله إلى الخارج بصورة رسمية كونه من حصة البعثات الآثارية العاملة في ارض بلاد الرافدين.

كل هذه الأمور اعلاه دعت إلى إيجاد معالجات إدارية وقانونية سريعة تمنع بحزم بعض هذه الظواهر وتضبط وتحكم بعضها الآخر، لذا صدرت تعديلات قانونية لقانون الآثار القديمة المرقم (59) لسنة 1936م، كونه أصبح لا يلائم التطورات السياسية والاقتصادية ولا حتى التوجهات الآثارية التي شهدها البلد مطلع سبعينيات القرن الماضي؛ فصدر التعديل الأول المرقم (120) لسنة 1974م[1] والتعديل الثاني المرقم (164) لسنة 1975م[2] لقانون الآثار المشار إليه آنفاً. أما أبرز ما جاء بالتعديل هو:

1. البدء بتغيير اسم القانون من (قانون الآثار القديمة) إلى (قانون الآثار)

---

(1) ينظر نص التعديل الأول والمنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 2396، بتاريخ 9/14/ 1974.

(2) ينظر نص التعديل الثاني والمنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 2496، بتاريخ 11/3/ 1975.

وكذلك حذف مصطلحات (القديمة أو قديماً) أينما وردت في القانون المرقم (59) لسنة 1936م والواردة بعد مصطلحات (الآثار أو أثراً أو آثارٌ) بحسب المادة (2) من قانون التعديل الأول لسنة 1974م.

2. منع حيازة الأشخاص للآثار بعد أن كان معمولاً بها عبر استبدال المادة (16) من قانون عام 1936م المذكورة آنفاً، بنص جديد بموجب المادة (3) من قانون التعديل الأول لسنة 1974م فنصت على الآتي (**تحظر حيازة الآثار المنقولة من قبل الأشخاص الطبيعية والمعنوية، وعليهم تسليم ما في حيازتهم من آثار مسجلة وغير مسجلة إلى مديرية الآثار...**).

3. منع المتاجرة بالآثار وتصديرها عبر إلغاء المواد من (27) إلى (39) الخاصة بالمتاجرة بالآثار من قانون عام 1936م، وهذه المواد ألغيت بموجب المادة (9) من قانون التعديل الأول لسنة 1974م، كما تم منع تصدير الآثار عبر استبدال المادة (26) من قانون عام 1936م بنص جديد بموجب المادة (5) من قانون التعديل الأول أيضاً والتي نصت (**يمنع إخراج أي اثر من الآثار إلى خارج القطر العراقي، ويجوز للمديرية ذلك لأغراض الدراسات العلمية أو المبادلة أو المعارض**).

4. كما تم منع البعثات الأجنبية الآثارية من مقاسمة الآثار التي تكتشفها بعد أن كان معمولاً بها، إذ تم استبدال المادة (49) من قانون 1936م القاضية بذلك بنص جديد بموجب المادة (6) من قانون التعديل الأول لسنة 1974م والتي نصت (**تكون الآثار التي يكتشفها المنقبون ملكاً للدولة ويعطى المنقب مكافأة على أتعابه...**) وبالتأكيد أن هذه المكافأة لن تكون آثاراً، كما أن هذه المادة أعطت المنقب الحق في الحصول على قوالب الآثار المكتشفة ونقلها مع صورها ومخططاتها كذلك الحصول على مجاميع من كسر الفخار والمواد العضوية والتربة لغرض الدراسة والتحليل على أن تحصل المديرية على نتائج تلك الدراسات بموجب الفقرات(أ ، ب ، ج) من هذه المادة المعدلة.

وبهذا تم وضع حد بقانون التعديل الأول المرقم (120) لسنة 1974م لبعض الظواهر السلبية التي كانت مجازة قانونياً ورسمياً سابقاً، تبعه قانون التعديل الثاني المرقم (164) لسنة 1975م لإكمال بعض الضوابط والمصطلحات الواردة في

التعديل الأول.

هـ - قانون الآثار والتراث المرقم (55) لسنة 2002م:

شُرعَ في عام 2002م قانون جديد للآثار تضمن لأول مرة التمييز والتفريق بين الآثار والتراث لذا جاء مسمى القانون بـ (قانون الآثار والتراث رقم (55) لسنة 2002م)[1]، ويعد هذا القانون الجديد الذي ألغى بموجب مادته (51) العمل بقانون الآثار رقم (59) لسنة 1936م المعدل، هو القانون الآثاري النافذ اليوم.

ومن خلال قراءة المواد القانونية في هذا القانون يمكن تلمس الآتي:

1. تعامل هذا القانون مع المواد التراثية بالضوابط والأحكام نفسها التي تعامل بها مع الآثار، كما ميز بين ما هو من الآثار وبين ما هو من التراث وهذا ما وضحته الفقرات (7 ، 8) من المادة (4) من هذا القانون حيث حدد ما يقصد بمصطلحي الآثار والتراث ومدلولهما، إذ جاء تعريف مصطلح الآثار على انه (**الأموال المنقولة وغير المنقولة التي بناها أو صنعها أو نحتها أو كتبها أو رسمها أو صورها الإنسان ولا يقل عمرها عن (200) مئتي سنة وكذلك الهياكل البشرية والحيوانية والنباتية**)، بينما جاء تعريف مصطلح التراث على النحو الأتي (**الأموال المنقولة والأموال غير المنقولة التي يقل عمرها من (200) مئتي سنة ولها قيمة تاريخية أو وطنية أو قومية أو دينية أو فنية**).

2. تعدد المواد القانونية التي تفرض حماية الآثار والتراث ومواقعها ومنع التلاعب والمساس بها ومنع المتاجرة والحيازة والإخراج لأية مادة أثرية كانت أم تراثية.

3. العقوبات الصارمة التي وضعها القانون بحق من يخالف ما جاء فيه والتي تصل إلى حد عقوبة الإعدام بحق من يثبت عليه تهريب أية قطعة أثرية إلى خارج العراق كما جاء في الفقرة (أولاً) من المادة (41) التي نصت على (**يعاقب بالإعدام من اخرج عمداً من العراق مادة أثرية أو شرع في إخراجها**)، فضلاً عن عقوبات

(1) ينظر نص القانون المنشور في جريدة الوقائع العراقية، العدد 3957، بتاريخ 2002/11/18.

أخرى مثل السجن والغرامات المالية.

4. إضافة مادة قانونية أوجبت الظروف السياسية التي مر بها العراق في المدة بين 1990 - 2003م وما حدث للآثار التي يكتنزها العراق من سرقة وتهريب على تضمينها في القانون للعمل على تحديد المسؤولية والواجب تجاهها إذ نصت المادة (37) من هذا القانون على الآتي (**على السلطة الآثارية العمل على إعادة الآثار العراقية المسروقة من خارج العراق بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية وبالطرق القانونية والوسائل الدبلوماسية الممكنة**) لضمان عودة الآثار إلى موطنها الأصلي.

5. تضمن هذا القانون فضلاً عن الأسباب الموجبة لتشريعه، أهدافاً ووسائل في مادته المرقمة (1)، توضح ماهية وغاية القانون بشكل لم تتطرق إليه القوانين الآثارية السابقة، إذ تضمنت المادة (1) من هذا القانون على الآتي: (**يهدف هذا القانون إلى ما يأتي: أولاً - الحفاظ على الآثار والتراث في جمهورية العراق باعتبارهما من أهم ثروات البلد. ثانياً - الكشف عن الآثار والتراث وتعريف المواطنين والمجتمع الدولي بهما إبرازاً للدور المتميز لحضارة العراق في بناء الحضارة الإنسانية**)، كما وضح هذا القانون بالمادة (2) الوسائل التي تعتمد عليها السلطة الآثارية لتحقيق أهداف هذا القانون والتي تضمنت بدورها تسع فقرات قانونية.

وقد اقيمت العديد من الندوات والمؤتمرات من قبل المختصين بالقانون لمناقشة كل ما يتعلق بقوانين الآثار والضوابط التي تحدد النشاطات الآثارية وتحمي وتحافظ على الآثار ومواقعها، وكان اخرها المؤتمر الذي اقامته كلية الحقوق/جامعة الموصل، حمل عنوان (الحماية القانونية للآثار والتراث الحضاري - العراق أنموذجاً) بتاريخ 20 - 2011/4/21، إذ تناولت البحوث المقدمة فيه الوسائل القانونية اللازمة لتأمين أفضل حماية ممكنة للآثار والتراث ومواقعها ومعالجة الانتهاكات التي تحدث فيها، في سعي واضح نحو التطور المتواصل في هذا الجانب المهم للآثار والتراث.

وبهذا تكون القوانين الخاصة بالآثار ومواقعها هي السند الحقيقي للأنشطة الآثارية في جميع أوجهها في العراق، وهي في تطور مستمر منذ أول قانون آثار

حتى الآن وبشكل يواكب الأحداث التي تمر بالبلاد ويوازي التطور الذي حصل على مر السنين في الجوانب الحياتية كافة بشكل عام وفي الجانب الآثاري بشكل خاص ممهداً في المحصلة النهائية لتطور مسيرة علم الآثار في العراق.

خامساً: تطور علم الآثار في الجانب النظري الأكاديمي:

إن تطور علم الآثار في العراق في الجانب الفني (الميداني) عبر مديرية الآثار وتطور تشكيلاتها وكوادرها وعملها وخبراتها يرافقها الإسناد القانوني والتشريعي المنظم والضابط لهذا الجانب من علم الآثار أدى إلى توافر الظروف الممهدة والحجة البالغة لتأسيس قسم علمي أكاديمي ينتمي لمؤسسة تعليمية يأخذ على عاتقه مهمة تكوين كوادر آثارية علمية تكتسب معرفتها الآثارية عبر الدراسة النظرية لأسس علم الآثار ومبادئه في هذا القسم المختص لتكون الساعد الأيمن للكوادر الرديفة المرتبطة بمديرية الآثار في العمل الآثاري والدراسات الآثارية الأكاديمية للوصول إلى أفضل النتائج وأدقها التي تبرز دور حضارات العراق وآثاره الشاهدة على عمق تاريخه القديم.

لذا كان من أهم مراحل تطور علم الآثار في العراق هو تأسيس قسم الآثار في كلية الآداب / جامعة بغداد والذي اشرف عليه واجتهد في تدريس طلبته النخبة الآثارية نفسها التي عملت وقادت باكورة النشاط الآثاري الميداني في مديرية الآثار آنذاك أيضاً، أبرزهم الأستاذان الفاضلان «طه باقر» و«فؤاد سفر»، لتمتزج الخبرة العلمية الأكاديمية مع الخبرة الفنية(الميدانية) في هذا القسم العلمي الذي خرج نخبة مميزة من الكوادر الآثارية العراقية والتي بدورها أخذت على عاتقها مهمة المضي في مسيرة التطور النظري (الأكاديمي) والفني (الميداني) لعلم الآثار في العراق.

أ - أوائل علماء الآثار العراقيين:

في عام 1927م وضعت لجنة نيابية في مجلس النواب العراقي جملة توصيات حكومية للاهتمام بدائرة الآثار والمتحف العراقي والعمل على تطوير هذا الجانب من علم الآثار في العراق، وكانت إحدى أبرز النقاط الواردة في تقرير

توصيات هذه اللجنة هو أن يُرسلَ طالبان لدراسة علم الآثار والخط المسماري في إحدى الجامعات والمعاهد العالمية[1].

وبعد أن تولى «ساطع الحصري» منصب مدير الآثار في العراق سعى إلى إرسال البعثات العلمية إلى الخارج لإكمال دراستهم في اختصاص علم الآثار رغبةً منه في تكوين جيل وطني متخصص بهذا الحقل من المعرفة والذي كان حكراً للأجانب فقط حينها[2].

في عام 1932م كان هناك طالبان عراقيان هما «طه باقر» و«فؤاد سفر» قد أكملوا دراستهم الثانوية بتفوق وتم ترشيحهم لبعثات علمية خارج العراق حيث سافرا إلى فلسطين وحصلا على شهادة علمية تسمى (ماتريكوليشن Matriculation) في كلية (صفد) هناك عام 1933م، ثم انتقلوا إلى لبنان ودرسوا مادة التاريخ والآثار في الجامعة الأمريكية في بيروت في مرحلة دراسية تحضيرية اصطلح عليها مرحلة (السوفومور Sophomore) قبل أن يلتحقا بالمعهد الشرقي التابع لجامعة شيكاغو الأمريكية للمدة بين 1934م - 1938م ليحصلا على شهادة البكالوريوس والماجستير في تخصص علم الآثار واللغات القديمة ثم عادا إلى العراق عام 1938م ليتم تعينهما في مديرية الآثار العراقية[3].

وبذلك حصل العراق على أبرز عالمين متخصصين في علم الآثار سواءً في الجانب الميداني (التنقيبات) أو في جانب الدراسات والبحوث الآثارية النظرية فضلاً عن تخصص الكتابات المسمارية.

فقد كان لهما دورٌ كبيرٌ وبارزٌ في قيادة الهيئات الآثارية العراقية خصوصاً بعد أن تم تعينهما ضمن كوادر مديرية الآثار التي باتت تعتمد على الكفاءات الوطنية في نشاطاتها الآثارية المختلفة إذ اجروا تنقيبات آثارية في أكثر من موقع اثري داخل العراق كما عملا على نشر نتائج أعمالهما داخل العراق وخارجه فكان نشاطهما

(1) ساطع أبو خلدون الحصري، الجزء الثاني، المصدر السابق، ص398.
(2) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض، المصدر السابق، ص76.
(3) فوزي رشيد، طه باقر حياته وآثاره، المصدر السابق، ص18.

وجهدهما مميزاً في هذا المجال وبشكل وضعا فيه الأسس العلمية الرصينة لما يمكن أن يطلق عليه اسم المدرسة العراقية للآثار، ومن جانب آخر فقد سعى الأستاذان القديران وبذلا جهداً استثنائياً بالتعاون مع زملائهما في حقل التعليم آنذاك لتأسيس أول قسم علمي أكاديمي لدراسة الآثار والحضارات القديمة في العراق عام 1951م وأصبح طلاب هذا القسم الذين تتلمذوا على أيديهما النواة التي انطلقت منها تشكيلات الكوادر الآثارية العراقية سواءً في مديرية الآثار أو في الجامعات العلمية العراقية[1]، خصوصاً منهم الذين بعد أن تخرجوا من القسم أكملوا دراستهم العليا في الجامعات الأجنبية، يضاف لهم من درسوا تخصص التاريخ القديم في الأقسام العلمية الأخرى ضمن كليات التربية والآداب في الجامعات العراقية ولحقوا بزملائهم إلى الخارج ودرسوا علم الآثار واللغات القديمة وبالتحديد اللغات السومرية والاكدية بلهجتيها الآشورية والبابلية المدونة بالخط المسماري والذي كان عدد المختصين به لا يتجاوز عدد أصابع اليدين لغاية سبعينات القرن الماضي.

بعدها نشطت الحركة العلمية الآثارية وتوالت البعثات العلمية وبهذا ظهرت كوادر فنية وعلمية وأسماء لعلماء آثار عراقيين كان لها الدور الكبير في مسيرة تطوير علم الآثار سواءً من خلال مديرية الآثار أو من خلال الجامعات والأقسام الأكاديمية ليتزايد أعداد المختصين بعلم الآثار والدراسات المسمارية بشكل كبير مع مرور السنين لغاية اليوم، وهم في تزايد مستمر مع تواصل عمل الأقسام المختصة بعلم الآثار بتخريج دفعات منهم سواءً بشهادات جامعية أولية أو عليا[2].

ومن أبرز رواد علم الآثار والتاريخ القديم العراقيين نورد منهم على سبيل المثال لا الحصر أو التمييز:

الاساتذة «طه باقر» و«فؤاد سفر» و«محمد علي مصطفى» و«تقي الدباغ» و«بهنام أبو الصوف» و«عامر سليمان» و«عادل نجم عبو» و«أحمد قاسم الجمعة»

---

(1) بهنام أبو الصوف، التاريخ من باطن الأرض، المصدر السابق، ص76.

(2) للمزيد ينظر: - عامر سليمان، اللغة الاكدية، المصدر السابق، ص21 - 23.

و«رضا جواد الهاشمي» و«خالد الأعظمي» و«وليد الجادر» و«طارق عبد الوهاب مظلوم» و«عبد العزيز حميد صالح» و«واثق إسماعيل الصالحي» و«فاروق ناصر الراوي» و«فاضل عبد الواحد علي» و«أحمد مالك الفتيان» و«سامي سعيد الأحمد» و«فوزي رشيد» و«غازي رجب» و«أكرم سليم الزيباري» و«جابر خليل إبراهيم» و«بهيجة خليل إسماعيل» و«علي ياسين الجبوري» و«عبد الله أمين أغا» و«إسماعيل حسين حجارة» و«غسان طه ياسين» و«ميسر سعيد العراقي» و«محمود الأمين» و«زهير رجب» و«إبراهيم الجنابي» و«كاظم الجنابي» و«منير يوسف» و«عبد القادر حسن» و«عبد القادر الشيخلي» و«نائل حنون» و«ناهض عبد الرزاق» و«سليمة عبد الرسول» و«برهان شاكر» و«عبد الستار العزاوي» و«خالد خليل حمودي» و«ربيع القيسي» و«عادل ناجي»... وغيرهم الكثير من الاساتذة واعلام علم الآثار في العراق، منهم من فقدناهم إلى رحمة الله تعالى وآخرين ندعو الله ﷻ ان يمد بأعمارهم؛ فضلاً عن من تخرج على ايديهم من مختصين في علم الآثار والدراسات المسمارية والتاريخ القديم والذين تتلمذنا على ايديهم ومازالوا في مسيرة التعليم والعمل الآثاري سواءً في الجامعات أو في هيأة الآثار والتراث والمفتشيات التابعة لها أخذين على عاتقهم مهمة النهوض بعلم الآثار وتطوره في العراق.

يضاف إلى ما تقدم النخبة الآثارية التي عملت في ميدان علم الآثار بدون ان تدرس علم الآثار وتبرز اسماءها مقارنةً مع النخبة الأكاديمية، ونقصد هنا كل من عمل في مجال التنقيبات الآثارية واكتسب خبرة كبيرة وممارسة طويلة في هذا الجانب سواءً من خلال عملهم مع البعثات الأجنبية سابقاً أو الهيئات الوطنية الآثارية لاحقاً، وكانوا اليد اليمنى والاداة الاهم والأبرز في قيام اية تنقيبات في المواقع الأثرية العراقية، ومنهم على سبيل المثال النخبة الآثارية المعروفة باسم (الشرقاطيون) نسبةً إلى قضاء الشرقاط في محافظة صلاح الدين شمال العراق، إذ اكتسبوا مهارات كبيرة ورائعة من خلال عملهم الآثاري وخبرتهم المتواصلة والتي تناقلوها فيما بعد وتوارثوها جيل بعد جيل.

ولا ننسى الاساتذة الذين كان لهم دور كبير في قيادة السلطة الآثارية في

العراق واخذوا على عاتقهم مهمة تطوير علم الآثار ليس فقط في الجانب العلمي وحسب بل وفي الجانب الاداري تحديداً، أبرزهم:

الاساتذة «ساطع الحصري» و«يوسف رزق الله غنيمة» و«ناجي الاصيل» و«فيصل جاسم الوائلي» و«عيسى سلمان حميد» و«مؤيد سعيد بسيم» و«فرج بصمه جي»... وغيرهم من الاعلام والشخصيات اللامعة في سماء علم الآثار في العراق، والذين تنوعت وتباينت سياستهم واداراتهم وآراءهم في قيادة السلطة الآثارية في العراق.

ب - أقسام الآثار الأكاديمية:

بالنظر لأهمية الدراسات الآثارية والتأريخية واهتمام المؤسسات والجامعات العالمية بهذه الدراسات فتحت معاهد علمية أكاديمية متخصصة بالدراسات الآثارية في الجامعات العالمية الكبرى في بريطانيا وأمريكا وفرنسا واسبانيا وغيرها من الدول الأوربية التي كانت معنية بالبحوث الآثارية والدراسات التاريخية واللغات القديمة ودراسة الحضارات القديمة ومنها الحضارات التي قامت على ارض العراق، ولكون هذا البلد هو مهد أولى الحضارات البشرية ومواقع آثار تلك الحضارات تعم مناطقه المختلفة فقد ظهرت فكرة جديدة لدى الآثاريين العراقيين في بداية خمسينات القرن الماضي وهي إنشاء معهد علمي في العراق، على غرار المعاهد العالمية، يختص بعلم الآثار والحضارات القديمة العراقية كونه أحرى بها من تلك الدول التي كانت تدرس حضارات العراق القديم وآثاره، لذا عرض الأستاذ «ناجي الأصيل» مدير عام الآثار على وزير المعارف آنذاك فكرة إنشاء معهد خاص على غرار المعاهد الأجنبية يختص بدراسة الآثار والحضارة.

جرت مداولات استشارية مع بعض الآثاريين الأجانب الموجودين في العراق وقتذاك ومنهم البريطاني «ملوان» فضلاً عن الأستاذ «عبد العزيز الدوري» عميد (كلية الآداب والعلوم) في جامعة بغداد حينها، حول هذا الموضوع وتم استحصال موافقة وزير المعارف بتصدير أوامر وتعليمات لإنشاء (معهد الآثار والحضارة) على أن تتعاون مديرية الآثار مع عمادة كلية الآداب والعلوم في تنفيذ

هذا المشروع وعلى أن يكون المدير العام للآثار رئيساً لهذا المعهد الذي كان جل كادره من الآثاريين المنتمين لمديرية الآثار فضلاً عن الاستعانة ببعض الآثاريين الأجانب أثناء تواجدهم في العراق[1].

شُرع في تأسيس المعهد عام 1951م لكن سرعان ما انتقل ليكون قسماً علمياً ضمن كلية الآداب والعلوم في جامعة بغداد وقُبِلَ في السنة الأولى 1951م عدد محدود من الطلبة إذ لم يكن هناك إقبال على الدراسة في هذا القسم الجديد والغريب على أذهان الطلبة وقتذاك، لكن على الرغم من ذلك تواصلت الدراسة في هذا القسم لسنوات لاحقة.

وقد دأب قسم الآثار في جامعة بغداد على تدريس الموضوعات ذات العلاقة بالحضارات القديمة المتعلقة بحضارات الشرق القديم بشكل عام وحضارات العراق القديم بشكل خاص، فضلاً عن تدريس الحضارات العربية والإسلامية، كما أهتم القسم أيضاً بالتدريب العملي إذا أهتم بالتنقيبات الآثارية لتدريب الطلبة على الطرائق العلمية للتنقيب ومعالجة الآثار وصيانتها وتسجيلها وحفظ بعضاً منها في متحف الآثار التابع لكلية الآداب والذي أنشأه قسم الآثار ليكون بمثابة مختبر لطلبة القسم ومكان لتوفير مادة أصيلة لأساتذة القسم وطلبته لدراستها وتحليها (استقرائها).

كما تطورت الإمكانية العلمية فيه فتم فتح باب الدراسات العليا منذ عام 1960م[2]، فضلاً عن إيفاد عدد من خريجيه إلى الجامعات الأجنبية لإكمال دراستهم العليا هناك ليعودوا بعد ذلك للعراق ويتحملوا مسؤولية التدريس في الجامعات العراقية أو العمل في مديرية الآثار أو الجمع بين العملين[3].

---

(1) صادق الحسني، "معهد الآثار والحضارة"، سومر، المجلد 7، الجزء 2، 1951، ص309 - 310.

(2) زهير رجب محمد، "تنقيبات قسم الآثار(كلية الآداب - جامعة بغداد) في تل أسود"، المؤتمر السادس للآثار في البلاد العربية، القاهرة، 1973، ص425.

(3) عامر سليمان، المدرسة العراقية في دراسة تاريخنا القديم، المصدر السابق، ص49.

مع تزايد الاهتمام بدراسة الآثار والحضارة القديمة ومع مرور الوقت تم عام 1970م افتتاح قسم جديد للآثار في جامعة الموصل تم فيه قبول دورة واحدة من الطلبة، ثم توقف القبول فيه بداعي عدم حاجة البلد لخريجي هذا القسم حينها، مما دفع بقسم التاريخ في كلية الآداب/جامعة الموصل أن يولي اهتماماً خاصاً بالدراسات الآثارية بشكل عام واللغات القديمة وبالتحديد المدونة بالخط المسماري بشكل خاص.

ولم يكتفِ هذا القسم بتخريج المختصين في هذا الجانب في الدراسات الأولية فقط بل شمل الدراسات العليا أيضاً، وأدى هذا الاهتمام إلى فتح مركزاً للدراسات الآثارية واللغوية القديمة هو (مركز البحوث الآثارية والحضارية) ويؤسس أيضاً متحفاً خاصاً بجامعة الموصل للآثار والتراث قبل أن يعاد، بعد قرابة ربع قرن من إغلاقه، افتتاح قسم الآثار في كلية الآداب/جامعة الموصل مرة ثانية عام 1994م، وبعد اعادة افتتاحه تولى رئاسة القسم أولاً الأستاذ «عامر سليمان»، ليستأنف قبول الطلبة فيه ثانيةً، وفي عام 1998م تم افتتاح قسم جديد يختص بالدراسات المسمارية واللغات العراقية القديمة في كلية الآداب/جامعة الموصل تماشياً مع التطور الذي حصل في حقل الدراسات الآثارية بشكل عام والمسمارية بشكل خاص في العراق، ترأس القسم حين استحداثه الأستاذ «علي ياسين الجبوري»، وتم قبول عدد محدود من الطلبة في هذا القسم الذي تخرجت دفعته الأولى عام 2003م[1].

كما فتحت أقسام علمية أخرى لدراسة علم الآثار في عدد من الجامعات العراقية منها سامراء والبصرة والانبار وبابل والقادسية وصلاح الدين(في اربيل) فضلاً عن قسم الآثار التابع لمركز دراسات الكوفة في جامعة الكوفة... وغيرها، وقد أغلق بعض هذه الأقسام وظل بعضها الآخر، فضلاً عن فتح الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في الأقسام المذكورة أعلاه وتخريج عدد كبير من الطلبة بتخصصات آثارية ولغوية متعددة في صورة توضح مدى الاهتمام المتزايد بعلم

---

(1) عامر سليمان، اللغة الاكدية ، المصدر السابق، ص21 - 23.

الآثار وتصاعد خطه البياني نحو تطور الدراسة فيه وتزايد عدد الآثاريين المختصين والدارسين في العراق[1]، في وقت شهد بالمقابل انحدار في الخط البياني للنشاط الآثاري الميداني خصوصاً في العقدين الأخيرين من الزمن.

كما إن هذا الاهتمام المتزايد بعلم الآثار والتوجه نحو تطوير هذا الاختصاص في بلد الحضارات العريقة والتزايد الايجابي في عدد الطلبة الخريجين المختصين بعلم الآثار، ولا سيما طلبة الدراسات العليا منهم، أدى عام 2008م إلى استحداث كلية جديدة في جامعة الموصل تُعنى بعلم الآثار وهي (كلية الآثار) وهي اول كلية للآثار في العراق، وتم تكليف الأستاذ «علي ياسين الجبوري» بمهام عميد هذه الكلية، وتم نقل كوادر (قسمي الآثار والدراسات المسمارية) من كلية الآداب إلى كلية الآثار التي لم تكتفِ بالقسمين العلميين فحسب بل استحدثت قسماً ثالثاً هو (قسم حضارات الشرق الأدنى القديمة) لتكون هذه الأقسام الثلاثة نقطة انطلاقة مسيرة كلية الآثار العلمية في طريق الدراسات والبحوث الآثارية والحضارية؛ تبعها في عام 2009م وضع حجر الأساس لجامعة سامراء التي تضم أيضاً كلية الآثار ضمن تشكيلات كلياتها.

ج - أبرز النشاطات الآثارية للجامعات العراقية:

أهتمت أغلب الجامعات العراقية منذ تأسيسها بالمساهمة الفاعلة في النشاطات الآثارية الهادفة لاكتشاف الموروث الحضاري لبلاد الرافدين، وسعت هذه الجامعات عبر كوادرها من الأساتذة والباحثين والمختصين بعلم الآثار والكتابات القديمة فضلاً عن المختصين بدراسة الحضارات القديمة، وقبل أن تستحدث أقسام آثار في بعضها، أن تساهم مع مديرية الآثار، بعد استحصال موافقة الأخيرة، في الشروع بإقامة تنقيبات وعمليات صيانة آثارية في المواقع الأثرية والتراثية خصوصاً منها القريبة من مواقع الجامعات نفسها.

وبعد أن استحدثت أقسام الآثار التابعة لهذه الجامعات لم تكتفِ تلك

(1) عامر سليمان، المدرسة العراقية في دراسة تاريخنا القديم ، المصدر السابق، ص49.

الأقسام الأكاديمية بتدريس علم الآثار بجميع تخصصاته نظرياً فقط بل كان لهذه الأقسام نشاطات آثارية (ميدانية) في العديد من المواقع الأثرية، وبالتحديد في المدة التي شهدت تصاعد النشاطات الآثارية على مستوى العراق، وجاءت هذه النشاطات لأسباب وأهداف محددة، يمكن تلمسها من خلال قراءة ما نشر عن هذه النشاطات؛ ومن أبرز هذه الأسباب والأهداف:

1. لتدريب طلاب الآثار، إذ يعد هذا الهدف العلمي احد أهم أسباب القيام بالتنقيبات الآثارية بالنسبة للمؤسسات العلمية الأكاديمية كالجامعات، وذلك لأن علم الآثار كونه علماً تطبيقياً فنياً (ميدانياً) أكثر من كونه علماً نظرياً، يحبذ أن تكون الدراسة في هذا العلم معتمدةً على التطبيق العملي والتدريب الميداني المباشر للطلبة فضلاً عن دراستهم النظريات والطرائق الأكاديمية المثلى نظرياً، لذلك سعت الأقسام العلمية الآثارية التابعة للجامعات العراقية بدعم من الأساتذة المسؤولين في الجامعات إلى أن يخصص لطلبتها موقعاً اثرياً خاصاً بالتدريب العملي قريباً من الجامعة لسهولة نقل الطلبة وكان هذا كله يتم تحت إشراف أساتذة القسم المختصين وأيضاً مشرفين فنيين من مديرية الآثار.

2. إن من جملة ما تصبو إليه الأقسام العلمية للآثار في الجامعات العراقية من خلال تدريسها لعلم الآثار هو توفير مادة أصيلة للبحث العلمي سواءً للأساتذة أو الطلبة لدراستها واستقرائها ونشرها، إسهاماً في زيادة المعرفة في هذا المجال، لذلك كانت بعض الآثار المكتشفة من قبل الهيئات الآثارية التابعة لهذه الأقسام خلال نشاطاتها الميدانية تحفظ في متاحف أنشأتها الأقسام العلمية نفسها لتكون بمثابة مختبرات علمية لطلبتها، ومثال ذلك متحف الآثار في قسم الآثار التابع لكلية الآداب جامعة بغداد[1].

3. أن اغلب الأساتذة المختصين بعلم الآثار هم في الأساس من خريجي قسم الآثار/جامعة بغداد، ومنهم من أكمل دراسته الأكاديمية في هذا التخصص في أرقى الجامعات العالمية فضلاً عن أنهم كانوا مرتبطين أيضاً بمديرية الآثار العراقية

(1) أحمد مالك الفتيان وزهير رجب عبد الله، 7 سنوات في تل اسود، بغداد، 1979، ص3.

فكانوا قد جمعوا بين العملين في وقت كانت فيه حاجة لزيادة المختصين في هذا المجال لذا اتسمت أعمالهم ونشاطاتهم بالعلمية والأكاديمية.

4. النشاطات الآثارية الكبرى التي قامت بها مديرية الآثار مثل مشاريع الإنقاذ الآثارية ونداءاتها إلى كل الجامعات والمؤسسات العالمية للمشاركة في هذه المشاريع لسعة رقعة المواقع الأثرية وضيق الوقت، مما أدى هذا إلى فتح المجال إلى الهيئات العلمية التابعة للجامعات العراقية أيضاً للمشاركة في هذه المشاريع الآثارية.

5. الاهتمام والدعم الذي توليه مديرية الآثار العراقية إلى الهيئات الآثارية التابعة للجامعات حيث كانت توفر لها الظروف المساعدة والإمكانيات المناسبة لمزاولة النشاط الآثاري في مجال التنقيب وحتى الصيانة الآثارية[1]. إذ إنها أعدت خطة منذ عام 1968م تستهدف التعاون مع المؤسسات العلمية في القطر ومنها الجامعات للمساهمة في كشف الموروث الحضاري للبلد[2].

مثل هذه الأهداف وغيرها أدت إلى أن يكون للجامعات العراقية دورٌ مهمٌ ونشاطٌ ميدانيٌ مميزٌ في مجال التنقيب والصيانة الآثارية، والذي بدوره جاء بنتائج ممتازة في الكشف عن مواطن حضارة العراق وآثاره وصيانة أهم معالمه الأثرية والتراثية.

وكانت جامعة الموصل أول جامعة في العراق كانت قد ساهمت مع مديرية الآثار في القيام بعمليات التنقيب والصيانة الآثارية حفاظاً على المواقع الأثرية والتراثية خصوصاً الواقعة في مدينة الموصل[3]، مع العلم أن هذه الجامعة لم يكن فيها في بادئ الأمر قسم آثار ضمن أقسامها العلمية بل كان من ضمن منتسبيها أساتذة متخصصون في الآثار والتاريخ القديم وحتى اللغات القديمة ممن درسوا في

(1) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص160.

(2) جابر خليل إبراهيم، "النشاط الآثاري في العراق 1968 – 1985العمل الحقلي"، المصدر السابق، ص81.

(3) جابر خليل إبراهيم، "الأنشطة الآثارية"، المصدر السابق، ص509.

الجامعات العالمية وحصلوا على شهادات عليا في هذا الجانب قبل أن يعودوا إلى العراق ويبدؤوا مسيرتهم العلمية فيه أبرزهم الأستاذ «عامر سليمان» والأستاذ «عادل نجم عبو».

إذ كان من بين أهداف جامعة الموصل منذ تأسيسها المشاركة في إحياء التراث العراقي القديم والإسلامي لتظهر للعالم بعض ما توصلت إليه حضارة العراق الأصيلة في شتى المجالات العلمية والفنية أسوة بالجامعات العالمية لذا قامت الجامعة بدراسة مفصلة للمواقع الأثرية القريبة من مدينة الموصل قبل أن يقع اختيارها على موقع مدينة نينوى الأثرية بوصفه موقعاً لبدء أولى تنقيباتها الآثارية العلمية لما للموقع من أهمية تاريخية كبيرة وشهرة عالمية واسعة، وعلى اثر ذلك قامت جامعة الموصل بمفاتحة وزارة الثقافة والإرشاد ومديرية الآثار العامة آنذاك مبينةً استعدادها للمشاركة في مجال التنقيب والصيانة الآثارية العلمية في مدينة نينوى حيث لاقى هذا الاستعداد قبولاً حسناً وتشجيعاً كبيراً في الأوساط العلمية كافة في العراق عندها منحت الجامعة ولأول مرة في العراق إجازة للتنقيب والصيانة الآثارية في موقع نينوى الأثري[1].

بدأت جامعة الموصل أولى أعمالها الآثارية عام 1968م[2] إذ تشكلت هيأة آثارية برئاسة الأستاذ «عامر سليمان» ومعه ممثلاً عن مديرية الآثار/ مفتشية آثار الموصل السيد «عبدالله امين آغا»، وأجرت الهيأة تنقيباتها في (بوابة أدد) إحدى بوابات سور مدينة نينوى الأثرية وتمكنت من استظهار المرافق البنائية في هذه البوابة كما كشفت عن أجزاء من سور المدينة وقامت بصيانته[3]. وشجع النجاح الذي حققته أعمال الهيأة الآثارية التابعة لجامعة الموصل في هذا الموقع وتواصلاً

(1) عامر سليمان،"نتائج تنقيبات جامعة الموصل في أسوار نينوى"، آداب الرافدين، العدد 1 ، 1971، ص45.

(2) يذكر أن جامعة الموصل تأسست عام 1967م، أي أن نشاطها الآثاري جاء بعد سنة واحدة من تأسيسها مما يدل على الاهتمام العلمي والأكاديمي بعلم الآثار لهذه الجامعة والقائمين عليها حين تأسيسها.

(3) للمزيد ينظر: عامر سليمان،"نتائج تنقيبات جامعة الموصل في أسوار نينوى"، المصدر السابق، ص45 - 98.

لتحقيق أهداف الجامعة في المساهمة الفعالة في حقل التنقيبات الآثارية، على إجراء المزيد من التنقيبات لتوسع بذلك أعمالها الآثارية واختارت للتنقيب موقعاً اثرياً آخر هو موقع مدينة آشورية مهمة تدعى تربيصُ (شريخان)[1] وانتقلت هيأة التنقيب برئاسة الأستاذ «عامر سليمان» إلى هذا الموقع واستمر العمل فيه لثلاثة مواسم تمكنت فيه الهيأة من اكتشاف أهم الأبنية العمارية في هذا الموقع مثل معبد نركال وقصر ولاية العهد (بيت ريدوتي) فضلاً عن كتابات مسمارية مهمة وقيمة جداً[2].

كذلك قامت الجامعة باختيار موقع قلعة باشطابيا[3]، والتي تعدّ من أبرز المواقع الأثرية في مدينة الموصل، من بين المواقع الأثرية الأخرى وأجرت فيها تنقيبات منتظمة كما قامت بعمليات صيانة آثارية للجدران المكتشفة فيها[4].

أما أهم الأعمال الآثارية التي قامت بها الهيئات الآثارية التابعة لجامعة الموصل هي المشاركة في مشاريع الإنقاذ الآثارية التي تبنتها مديرية الآثار العراقية وبالتحديد في مشروع إنقاذ حوض سد الموصل إذ كانت جامعة الموصل أول مؤسسة علمية لبت الدعوة التي أطلقتها مديرية الآثار لجميع المؤسسات والجامعات العالمية المختصة للمشاركة في هذا المشروع، وقد اختارت الهيأة التابعة لجامعة الموصل أربعة تلول أثرية[5] وهي (تل ابو ظاهر، مصيفنة ، تل سلال ، تل ضويج)، ضمن الرقعة المخصصة لمشروع الإنقاذ بدأت أولى أعمالها في عام 1977م[6]. كما

---

(1) تربيصُ: من المدن الآشورية المهمة تقع أطلالها على بعد نحو 8 كم شمال غرب مدينة نينوى، يعرف موقعها بالاسم المحلي (شريخان).

(2) عامر سليمان، الكتابة المسمارية والحرف العربي، موصل، 1982، ص26. كذلك: عامر سليمان، "اكتشاف مدينة تربيصو الاشورية"، آداب الرافدين، العدد 2، 1971، ص15 – 49.

(3) باشطابيا: قلعة تطل على نهر دجلة في الجهة المقابلة لمدينة نينوى الأثرية ، تعود بتاريخها إلى عهد «عماد الدين زنكي» في القرن السادس الهجري، وهي بقايا القلعة الاتابكية، ترتفع عن مستوى الأرض المجاورة مايقرب من 23م.

(4) جابر خليل إبراهيم، "الأنشطة الآثارية"، المصدر السابق، ص509.

(5) ينظر: – قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص50، ص56، ص58.

(6) للمزيد: – عادل نجم عبو، "تنقيبات جامعة الموصل في تل أبو ظاهر في حوض سد الموصل"، سومر، المجلد 37، بغداد ، 1981، ص81 – 100.

شاركت هيئة آثارية تابعة للجامعة نفسها في مشروع إنقاذ حوض سد حمرين أيضاً، إذ عملت الهيأة في موقع (تل حلاوة) واستمر العمل فيه لمدة موسمين[1].

أما قسم الآثار التابع لكلية الآداب في جامعة بغداد فكان له أيضاً نشاطات آثارية متميزة في عدد محدد من المواقع الأثرية، فقد ساهم هذا القسم بأعمال التنقيب للكشف عن بقايا مدينة بغداد المدورة وشاركت الهيأة التابعة لهذا القسم هيأة مديرية الآثار[2]؛ وفي عام 1969م قامت الهيأة الآثارية التابعة لهذا القسم برئاسة الأستاذ «عبد العزيز حميد» بالتنقيب في منطقة لا تتجاوز مساحتها 8 كم في منطقة الكرخ في بغداد حوت على مواقع أثرية وتم الكشف عن العديد من القطع الأثرية المهمة[3].

وفي عام 1970م بدأت هيأة تنقيب تابعة لقسم الآثار أيضاً موسمها الأول في موقع (تل اسود)[4]، بعد موافقة مديرية الآثار العامة، وعلى الرغم من أن بداية العمل كانت متواضعة سواءً من حيث عدد أعضاء الهيأة أو في عدتها المجهزة بها، إلا أن العمل تواصل لسبعة مواسم متتالية شهد كل موسم منها اكتساب خبرة جديدة وثقة متزايدة بالنفس لدى المشاركين بالعمل الآثاري باستخدام طرائق علمية حديثة في حينها[5]، لتتوصل الهيأة إلى نتائج ممتازة أثناء عملها في هذا الموقع فكانت حصيلة المواسم السبعة على قدر كبير من الأهمية إذ تم الكشف عن مجموعة آثار مهمة تتمثل في الفخاريات والأدوات النحاسية والفضية والذهبية فضلاً عن مجموعة من المنحوتات المجسمة كالدمى والتماثيل عرضت في متحف الآثار في كلية الآداب التابع لقسم الآثار، علاوةً على الفرصة الثمينة التي حظي بها طلبة القسم من خلال التدريب العملي في هذا الموقع على طرائق التنقيب عن الآثار والأساليب العلمية

---

(1) للمزيد ينظر: عادل نجم عبو، "تل حلاوة"، سومر، المجلد 35، الجزء1+2، 1979، ص428 - 430.

(2) جابر خليل إبراهيم، "النشاط الآثاري في العراق 1968 - 1985العمل الحقلي"، المصدر السابق، ص82.

(3) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص161.

(4) تل اسود: يقع هذا التل على بعد نحو 15 كم تقريباً إلى الجنوب الغربي من بغداد.

(5) تقي الدباغ، طرق التنقيبات الأثرية، المصدر السابق، ص330.

المتبعة في ذلك حينها[1].

كما كان لجامعة بغداد عن طريق قسم الآثار مشاركة فاعلة في مشاريع الإنقاذ الآثارية أيضاً إذ شاركت عام 1977م هيأة آثارية تابعة لقسم الآثار في هذه الجامعة بتنقيبات الإنقاذ في حوض سد حمرين برئاسة الأستاذ «وليد الجادر»، وقد اختارت الهيأة موقع (تل عياش) ضمن مواقع هذا المشروع[2].

وبموافقة المؤسسة العامة للآثار والتراث آنذاك شرعت هيأة آثارية تابعة للقسم ذاته بالتنقيب في موقع مدينة سبار (أبو حبة) الأثرية عام 1978م وكانت الهيأة في موسمها الأول برئاسة الأستاذ «وليد الجادر» وعن مؤسسة الآثار السيد «مأمون غانم حسن»، وانصب العمل في الموسم الأول على تحديد مرتفعات الموقع الأثري وعمل خارطة كنتورية له فضلاً عن تحديد الطرق الترابية والأبنية الموجودة داخل سور المدينة وأيضاً تحديد مسار الأنهار والجداول المحيطة بالسور[3]، ليبدأ بعد ذلك توالي مواسم العمل في الموقع ليبلغ (24) موسماً لغاية عام 2002م، بشكل يمكن أن نعدها من أطول مواسم العمل الآثاري العلمي لموقع اثري في العراق يقابلها نتائج ممتازة لهذه التنقيبات العلمية، كانت أهمها اكتشاف مكتبة ضخمة حوت على مجموعة كبيرة من الرقم المسمارية دلت على أن الموقع كان مدينة علمية كبيرة.

أما جامعة البصرة فشاركت من خلال هيئات آثارية تابعة لها في بعض التنقيبات التي أشرفت عليها مديرية الآثار أيضاً إذ كان للجامعة نشاطٌ آثاريٌ في موقع (تلول الشعيبة)[4] حيث أجرت هيأة آثارية تابعة للجامعة المذكورة، برئاسة الأستاذ «منذر البكر» وعن مديرية الآثار السيد «عواد الكسار» ممثلاً عنها، أعمال

---

(1) أحمد مالك الفتيان، المصدر السابق، ص3.

(2) للمزيد ينظر: - وليد الجادر، "تل عياش - تقرير أولي عن حفريات جامعة بغداد كلية الآداب قسم الآثار في موقع تل عياش الواقع في حوض حمرين"، سومر، المجلد 35، الجزء 1+2، بغداد ، 1979، ص556 - 560.

(3) قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص153.

(4) تلول الشعيبة: تقع هذه التلول على بعد 30 كم تقريباً إلى الغرب من مدينة البصرة الحالية.

تحريات وتنقيبات آثارية في هذه التلول أثناء الأعوام 1970 - 1972 وتم الكشف عن طبقات أثرية مهمة تعود للحقب الإسلامية[1].

وفي عام 1989م شكلت هيأة الدراسات والتنقيبات الآثارية في جامعة القادسية، وشرعت هذه الهيأة برئاسة الأستاذ «نائل حنون» بالمشاركة في النشاطات الآثارية الميدانية حالها في ذلك حال من سبقها من الجامعات العراقية في هذا المجال، وتم اختيار موقع اثري يبعد عن بناية جامعة القادسية بما يقارب من 15كم وهو موقع مدينة مَرَّد القديمة (ونه والصدوم)[2] ليكون أول موقع اثري ينقب من قبل جامعة القادسية.

ولنفس الأهداف والغايات العلمية التي قامت عليها النشاطات الآثارية المماثلة لبقية الجامعات العراقية بدأ أول موسم تنقيبي للهيئة الآثارية التابعة لجامعة القادسية عام 1990م في موقع مدينة مَرَّد، وكانت هذه التنقيبات هي أولى التنقيبات العلمية النظامية التي يشهدها أديم الموقع بعد أن عانى كثيراً من عمليات النبش والسرقة والتخريب وبالتحديد في مدة النصف الأول من القرن العشرين الميلادي على أيدي تجار الآثار الذين سرقوا من الموقع مجموعات قيمة من الآثار أبرزها نصوص ملكية مسمارية مهمة جداً حصلت عليها بعد ذلك جامعات عالمية مهتمة عن طريق الشراء.

وعلى الرغم من أن نتائج الموسم الأول في الموقع اقتصرت على الكشف عن أجزاء من بناية المعبد الرئيس للمدينة والعثور على مجموعة قطع أثرية لا يتجاوز عددها (16) قطعة يعود تاريخها إلى الألف الأول قبل الميلاد[3]، إلا أن

---

(1) ينظر: - قحطان رشيد صالح، المصدر السابق، ص276.

(2) مَرَّد: مدينة قديمة ورد ذكرها في الكتابات المسمارية التي تعود بتاريخها إلى الألف الثالث قبل الميلاد، والمدينة تتشكل من موقعين منفصلين هما (ونه) و(الصدوم) يبعد أحداهما عن الآخر قرابة نصف كليومتر والموقعين (ونه والصدوم) يبعدان 16كم تقريباً إلى الشمال من مدينة الديوانية و70كم تقريباً جنوب شرقي موقع بابل الأثري.

(3) نائل حنون، حقيقة السومريين، دمشق، 2007، ص341 - 356. وأيضاً: نائل حنون، "مدينة مرد القديمة ونتائج التنقيب في ونه والصدوم"، سومر، المجلد 49، 1997 - 1998، ص63 - 86.

التنقيبات العلمية بأشراف جامعة القادسية بقت في الموقع حتى بعد أن استحدث قسم الآثار في كلية الآداب/ جامعة القادسية عام 2002م، وترأس بعد ذلك الأستاذ «هديب حياوي عبد الكريم» هذا القسم.

أما اليوم وبسبب الظروف الراهنة التي تلت عام 2003م تعاني أقسام الآثار في الجامعات العراقية، حالها في ذلك حال الهيأة العامة للآثار حالياً، صعوبة في القيام بتنقيبات آثارية في مواقع أثرية مختارة تكون حقلاً للتدريب العملي لطلبة الآثار في الجامعات العراقية والذي يعد احد أبرز وأهم الوسائل والطرائق التعليمية لطلبة علم الآثار، على أمل أن يكون الغد أفضل وتتاح فيه هذه الوسائل لطلبة الآثار.

ويذكر في هذا الصدد انه قد شرعت كلية الآثار/ جامعة الموصل في عام 2011 بتنقيبات آثارية في موقع نينوى الأثري القريب من جامعة الموصل بعد استحصال الموافقات وتهيئة الوسائل والتجهيزات اللازمة.

إن أعمال الأقسام العلمية والهيئات الآثارية التابعة للجامعات العراقية قد أسبغ على العمل الآثاري نوعاً من أنواع الأكاديمية العلمية التي أكملت وأغنت مسيرة العمل الآثاري الذي تقوم به مديرية الآثار العراقية وامتزج بذلك على ارض المواقع الأثرية من خلال الهيئات الآثارية المشتركة ذات الخبرة الميدانية والعلمية الأكاديمية التي انصهرت في بودقة تطور علم الآثار في العراق.

هذا التطور الذي وأن توقف عملياً (ميدانياً) بسبب الظروف الراهنة حالياً، إلا أن الجانب النظري لعلم الآثار من خلال الدراسات والبحوث الآثارية خصوصاً منها الداعية إلى إعادة النظر بكل ما كتبه الأجانب عن العراق وتاريخه القديم وما ترجموه عن كتاباته المسمارية ومحاولة الخروج من الثوب الغربي الأجنبي للدراسات الآثارية والحضارية الخاصة بالعراق باتت، وعبر الدراسات العراقية الحديثة في هذا الجانب وبالتحديد من خلال رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه لطلبة الدراسات العليا في أقسام الآثار، تشق مسيرتها التطويرية الهادفة.

كلمة أخيرة

إن علم الآثار الذي نشأ على مستوى العالم، من خلال الاهتمام بالموروث القديم والتنبه على القيمة الحضارية لآثار ماضي البشرية، وتطور هذا الاهتمام إلى علم من خلال التجارب الكثيرة - الايجابية والسلبية - في البحث عن ذلك الموروث واستظهاره من باطن الأرض والتي كانت أساساً لوضع نظريات وطرائق وقواعد وأساليب علمية في التعامل مع ذلك الموروث أضحت علماً خاصاً بالآثار يتطور بتطور المسيرة العلمية، لم ينشأ في العراق فجأةً أو في بضع سنوات بل مهد لذلك عدة مسببات وعوامل كانت بمثابة المراحل التي أدت بالنتيجة إلى أن يكون هناك علم آثار في العراق.

وكان وراء الاهتمام بالمواقع الأثرية العراقية دوافع وغايات عديدة من قبل الحكومات والمؤسسات والجمعيات الأجنبية، وبالتحديد في مدة القرن التاسع عشر الميلادي، إذ أوفدت مبعوثيها إلى العراق من أجل إقامة حفريات في تلك المواقع ونقل آثارها إلى خارج العراق. وكانت الحكومات والمؤسسات والجمعيات الأجنبية، ومنها بالتحديد المتاحف الأوربية كالمتحف البريطاني ومتحف اللوفر، إحدى أبرز الجهات الممولة لجل الأعمال الآثارية التي جرت منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي وتواصلت في القرن العشرين للميلاد. ناهيك عن دورها الكبير في رسم الخطط والتوجيهات القاضية بنقل اكبر عدد ممكن من الآثار العراقية ذات القيمة المادية والفنية والفكرية إليها، عبر شخصيات مرتبطةً بها عملت داخل العراق.

كما لوحظ من خلال هذه الدراسة اقتصار الاهتمام الأجنبي على إقامة الحفريات في المواقع الأثرية القديمة ومنها بالتحديد الوارد ذكرها في العهد القديم، وعدم إقامة الحفريات في المواقع الأثرية التي تعود بتاريخها إلى الحقب الإسلامية، مما يوضح الدوافع والغايات الأجنبية في هذا المجال.

كما أن معظم الشخصيات الأجنبية التي زارت العراق والتي كان لها نشاط في الجانب الآثاري كانت ذات طابع سياسي واستخباراتي ارتبطت غاياتها ودوافعها مع غايات ودوافع الجهات الأجنبية الممولة لنشاطاتها في المواقع الأثرية، فأغلب هذه الشخصيات لم تأتِ إلى العراق وتكتشف آثاره بقصدٍ عفوي ولم تكن ذات خلفية علمية مختصة بعلم الآثار ليس قبل أن يوجد علم الآثار فحسب بل وحتى بعد أن عرفت الساحة العلمية علم الآثار.

وكانت قد لعبت المؤسسات والجمعيات الأجنبية دوراً سلبياً في الحفاظ على الآثار العراقية، كونها خططت وساهمت في عمليات نقل وسرقة الآثار العراقية عبر تمويل حفريات النبش والتخريب في المواقع الأثرية وأيضاً عبر تشجيع تجارة الآثار داخل الأسواق المحلية من خلال سياسات خاصة وضعها القائمون على تلك المؤسسات والجمعيات الأجنبية.

على الرغم من سلبية الكثير من الأعمال الآثارية الأجنبية في المواقع الأثرية داخل العراق وبالتحديد في القرن التاسع عشر للميلاد، إلا أنها أبرزت وحددت ووضحت وكشفت النقاب عن معالم حضارات العراق القديمة وعصورها الموغلة في القدم، ووضحت للعالم اجمع أبرز سمات وخصائص ومنجزات هذه الحضارة الأصيلة، أهمها وأبرزها مثالاً هو ابتداع الكتابة.

بدأت أولى الحفريات الآثارية المنظمة والأقرب إلى العلمية والشمولية في العراق مع بدء أعمال البعثات الألمانية عام 1899م في بابل وآشور، إلا أن أولى التنقيبات العلمية بمفهومها الحديث بدأت مع بدء أعمال البعثات الأمريكية وبالتحديد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في المواقع الأثرية شمال العراق وفي منطقة ديالى أيضاً.

لقد أخذت الكوادر الوطنية والعربية، وعلى رأسها «ساطع الحصري» و«ناجي الاصيل»، على عاتقها مسؤولية القيام بمهام إدارة الجانب الآثاري في العراق إدارياً وقانونياً وفنياً، وكان لها الدور البارز والأكبر في رسم طريق التطور لعلم الآثار في هذا البلد بعيداً عن السيطرة الأجنبية ولو بشكل نسبي.

يلاحظ انه مع عودة الأستاذين الجليلين «طه باقر» و«فؤاد سفر» بشهادة في

علم الآثار من إحدى الجامعات العالمية اخذ مؤشر علم الآثار في العراق من خلال النشاطات الفنية والعلمية الأكاديمية بالتصاعد وتحديداً بعد أن تم استحداث قسم آثار أكاديمي تابع لجامعة بغداد.

ولم يقتصر دور الكوادر الآثارية الوطنية العراقية على النشاطات الآثارية التي اقيمت في المواقع الأثرية العراقية فحسب بل ساهمت مساهمة فاعلة وبارزة في بعض النشاطات الآثارية خارج العراق في بعض الدول العربية.

من الملاحظ دوماً ارتباط الجانب الآثاري ونشاطاته في العراق بالظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها البلد في السنوات السابقة، فضلاً عن ارتباطه بأسلوب الإدارات الآثارية المتعاقبة وفلسفة من قام على مسؤولية الجانب الآثاري في البلد؛ لذا لم تخل مسيرة علم الآثار التطورية في العراق على الجوانب الإدارية والفنية والقانونية والأكاديمية كافة من المشكلات والعراقيل التي حجمت وعرقلت مسيرة العمل الآثاري في العراق ولم ترتقِ بهذا العمل، وهي مسألة طبيعية وواردة في أي مجال من مجالات العمل، إلى درجة المثالية والكمال التام إلا أن أهمية ما قدمته الكوادر الآثارية الوطنية العراقية يكمن في تحديها لتلك الصعاب وتجاوز عقبات تلك المشكلات والعمل قدر المستطاع للنهوض بشتى الطرائق والوسائل التي توافرت لها والمضي بتطوير علم الآثار في العراق وسط تلك الظروف.

ومن خلال هذه الدراسة وما تم استعراضه من مسيرة علم الآثار في العراق، ندرج في أدناه بعض المقترحات والتوصيات التي يُظن أَنّ لها أهمية في المضي بالمسيرة المستقبلية لتطوير الجانب الآثاري في العراق:

1) دعم الهيأة العامة للآثار والتراث مادياً ومعنوياً، عن طريق تأمين المستلزمات والتسهيلات اللازمة لإنجاح الأعمال الآثارية الميدانية، والاهتمام بالرؤى المختصة لكوادرها في أية مسألة تخص علم الآثار في العراق، كونها المسؤول الأول ونقطة البدء لأي عمل آثاري في العراق وحلقة وصل بين جميع الجهات والمؤسسات في الدولة سواءً الأكاديمية أم الفنية أم التشريعية ولدورها الكبير في قيادة علم الآثار في العراق.

2) الاهتمام بالكوادر الآثارية العراقية وزجها في دورات تطويرية

عملياً ونظرياً وفي الاختصاصات الآثارية كافة لضمان الوصول إلى أداء جيد يرتقي إلى الإسهام الفاعل دوماً، فضلاً عن الاهتمام والدعم المادي بحدود معقولة لضمان الأداء المهني المتميز.

3) أهمية القيام بمشروع وطني كبير تساهم فيه الكوادر الآثارية العراقية كافة لمسح مواقع الآثار في العراق والكشف عنها، والشروع في هذا المسح الشامل باستخدام التقنيات الحديثة متبوعة بالتوثيق العلمي الدقيق والمتكامل، وتأمين الدراسات والمقترحات عن كل موقع يتم اكتشافه.

4) الاهتمام بالجانب الآثاري من خلال الجانب التشريعي القانوني، والعمل على تفعيل دور قوانين الآثار النافذة والعمل بموادها القانونية الضابطة والمحددة لأي نشاط آثاري أو أعمال تحتك مباشرة بالآثار ومواقعها، وتفعيل دور القانون في حماية الإرث الحضاري العراقي كونه جزءاً من كنوز البلد.

5) توفير الاهتمام والدعم الكافي للمتاحف التي تعدّ خزينة الآثار والمكان الصحيح لعرض كنوز وارث البلد الحضارية.

6) أهمية التواصل والربط العلمي والفني بين الهيأة العامة للآثار والتراث وأقسام الآثار التابعة للجامعات العراقية والتواصل المشترك بين كوادر الجهتين لمزج الخبرة الميدانية والعلمية الأكاديمية والوصول إلى نتائج صحيحة وممتازة. فضلاً عن تواصل وانفتاح الجانبين على جميع المؤسسات العلمية الأخرى، لأهمية العلوم الأخرى وارتباطها بعلم الآثار.

7) الاهتمام بنشر الوعي الثقافي الآثاري على المستويات كافة للتعريف بأهمية الآثار ومواقعها بوصفها الإرث الحضاري لهذا البلد وأهمية الحفاظ على هذا الإرث الذي يعد كنزاً من كنوز الأمة. ويتم هذا عبر تشجيع ودعم النشر العلمي والثقافي وإقامة المؤتمرات والندوات العلمية في هذا الجانب، وأيضاً الاهتمام بتضمين مواضيع عن علم الآثار والحضارات العراقية القديمة ومنجزاتها في المناهج الدراسية في مرحلتي المتوسطة والإعدادية لتوعية الطلاب بأهمية علم الآثار وماهيته. كذلك التوعية العامة عبر نشر الملصقات التعريفية، أو من خلال الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، والتي يمكن أن تكون ذات غايات دعائية سياحية.

8) لما كانت معظم الكوادر الآثارية العاملة في الجانب الآثاري في العراق اليوم هي من مخرجات أقسام الآثار الأكاديمية التابعة للجامعات العراقية، فإن أمر الاهتمام الجدي بهذه الأقسام الأكاديمية يعد الخطوة الأولى لإيجاد كوادر علمية متميزة تأخذ على عاتقها مهمة النهوض والمضي بعلم الآثار في هذا البلد، ويتحقق هذا بالإجراءات الآتية:

أ - تحديث المناهج العلمية وتوحيدها في أقسام الآثار بشكل يوازن بين الجانب النظري والعملي وفق احدث المناهج والمعلومات الآثارية، لمواكبة التطور العالمي الذي تحقق في هذا المجال.

ب - أهمية زج أساتذة وطلبة أقسام الآثار في أعمال آثارية ميدانية لاكتساب الخبرة الميدانية وتوفير الجانب العملي في دراسة علم الآثار وعدم اقتصارها على الدراسة النظرية فقط. إذ إن علم الآثار يعدّ علماً تطبيقياً يعتمد على الجانب العملي أكثر من الجانب النظري.

ج - تأمين جميع المستلزمات والوسائل التعليمية اللازمة لإيصال هذا العلم التطبيقي بشكل نظري للطلبة حين يصعب توفير الجانب العملي في دراسة علم الآثار.

د - إعداد المختبرات الخاصة بالصيانة والترميم وإنشاء بعض القاعات التي يمكن عدها متاحف خاصة بالأقسام وعرض نماذج جبسية من الآثار بأنواعها كافة، لتأمين قاعات يمكن أن يدرس فيها علم الآثار (وليس تاريخ الآثار) للطلبة.

هـ. الاهتمام بالدراسات العليا ومستويات طلبتها لضمان تأمين أساتذة أكفاء وبالتالي ضمان مخرجات ممتازة من الكوادر الآثارية.

و - أهمية متابعة الدراسات والبحوث الخاصة بعلم الآثار ودعمها والتشجيع على النشر العلمي لها.

ز - الانفتاح على بقية الأقسام العلمية التي تختص بالعلوم الأخرى، ولا سيما تلك العلوم التي هي على علاقة كبيرة بعلم الآثار.

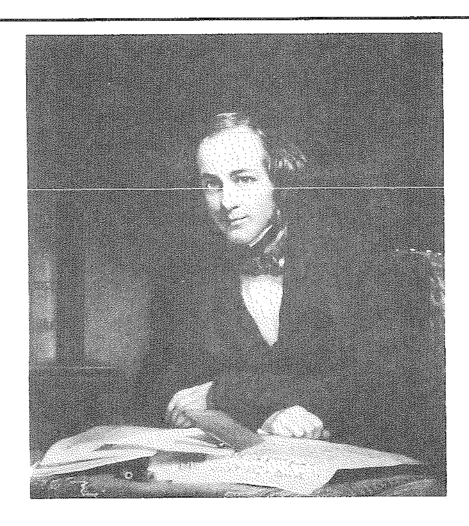
ملحق الصور



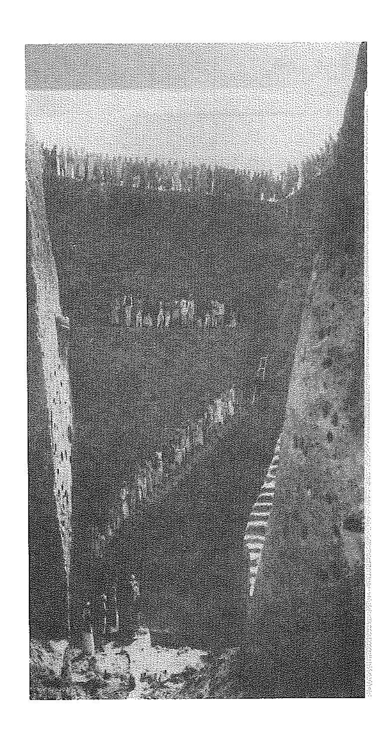
كارستين نيبور



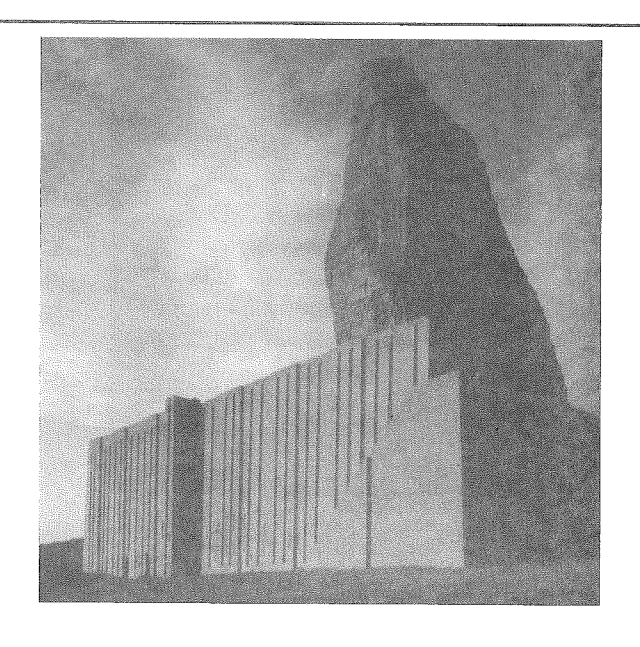
بيترو ديلا فالي



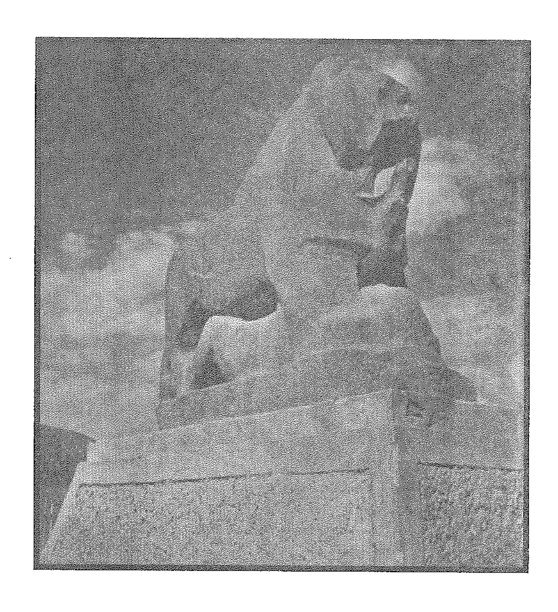
البريطاني رولنسون



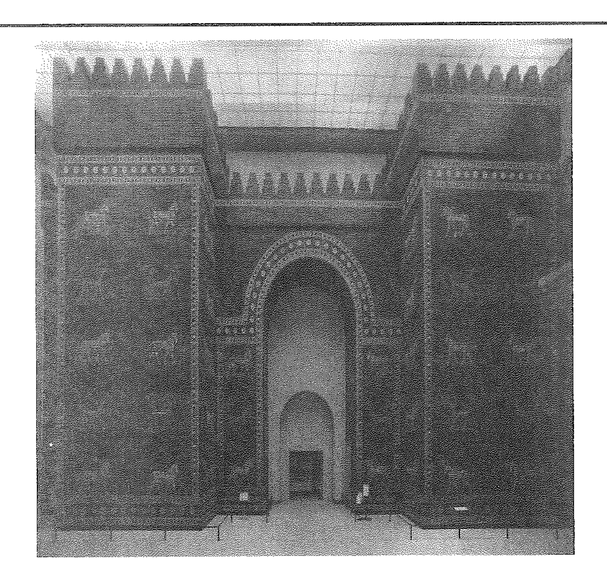
الخندق الكبير الذي حفره «وولي» في مدينة أور



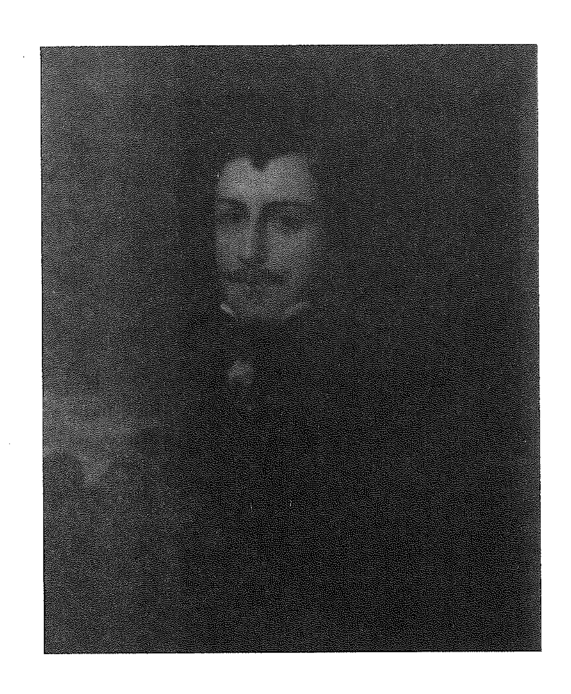
زقورة دور كوريكالزو (عقرقوف)



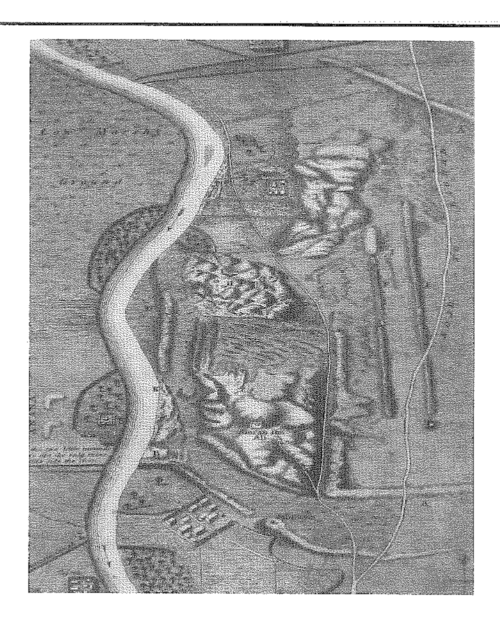
أسد بابل



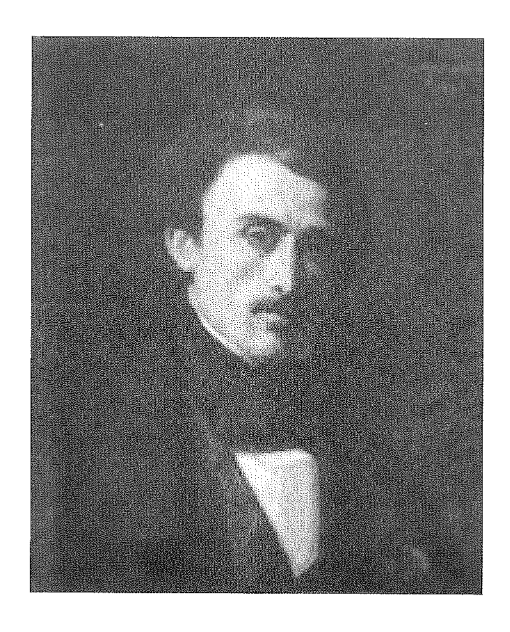
بوابة عشتار في متحف برلين بعد نقلها إلى المانيا



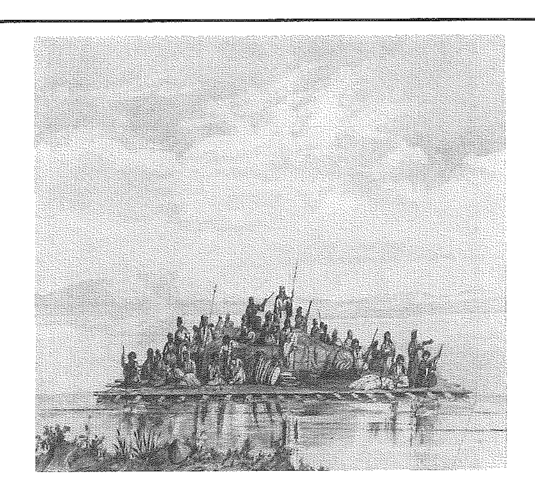
كلوديوس جمس ريج



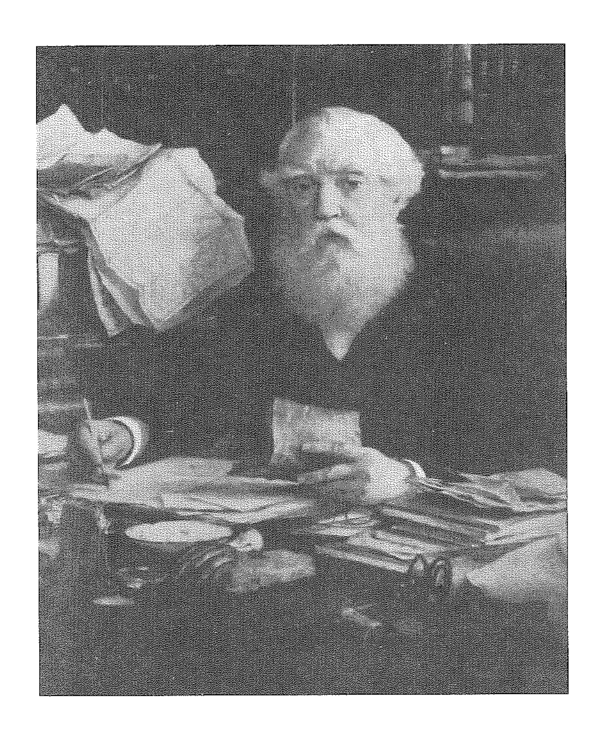
خارطة بابل التي وضعها كلوديوس ريج



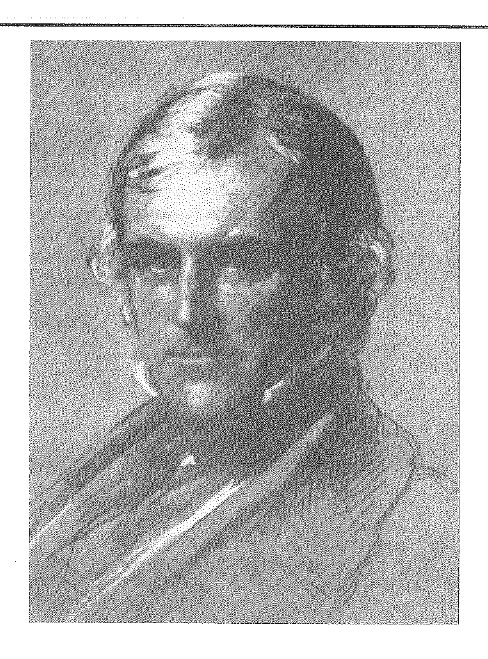
بول ايميل بوتا



الاكلاك النهرية محملة بالمنحوتات الأثرية يحرسها المحليون



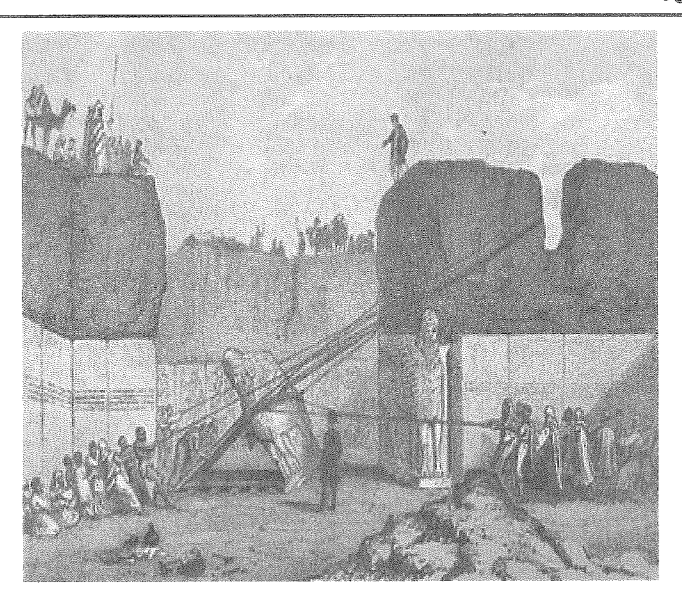
هنري لايارد



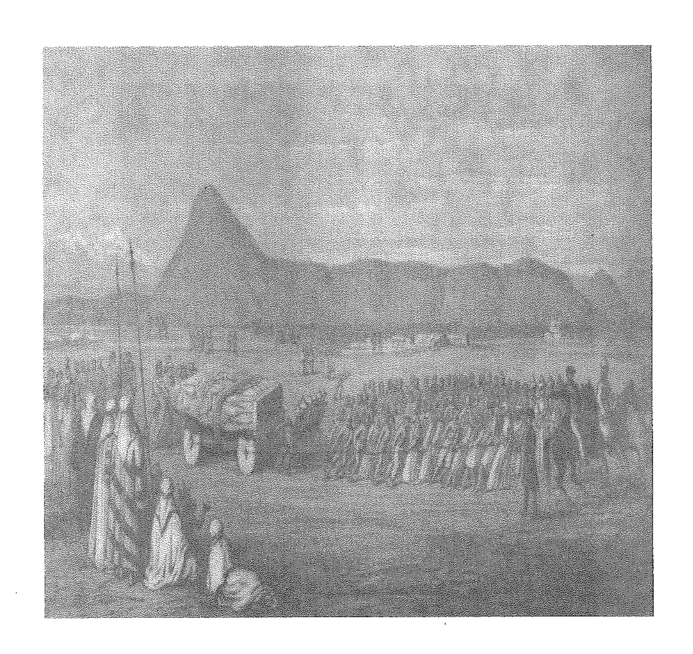
ستراتفورد كنك



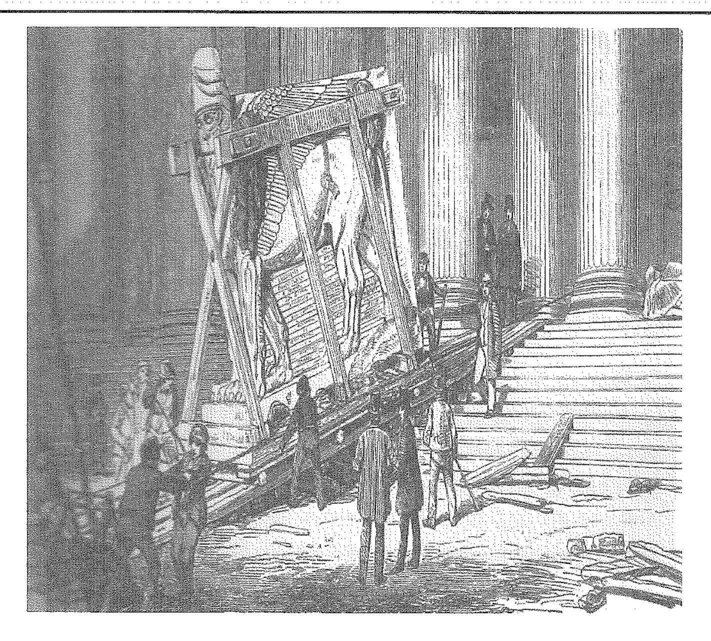
هرمز رسام



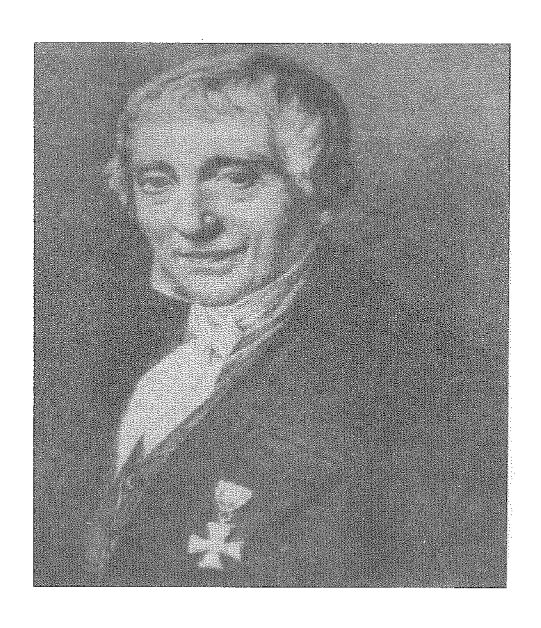
«لايارد» يشرف على نقل الثيران المجنحة من مدينة نمرود



«لايارد» ينقل الثيران المجنحة بوساطة المئات من العمال المحليين



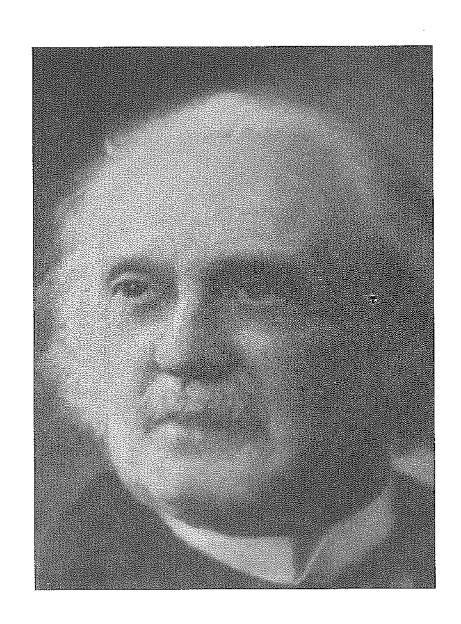
وصول إحدى قطع الثيران المجنحة إلى المتحف البريطاني



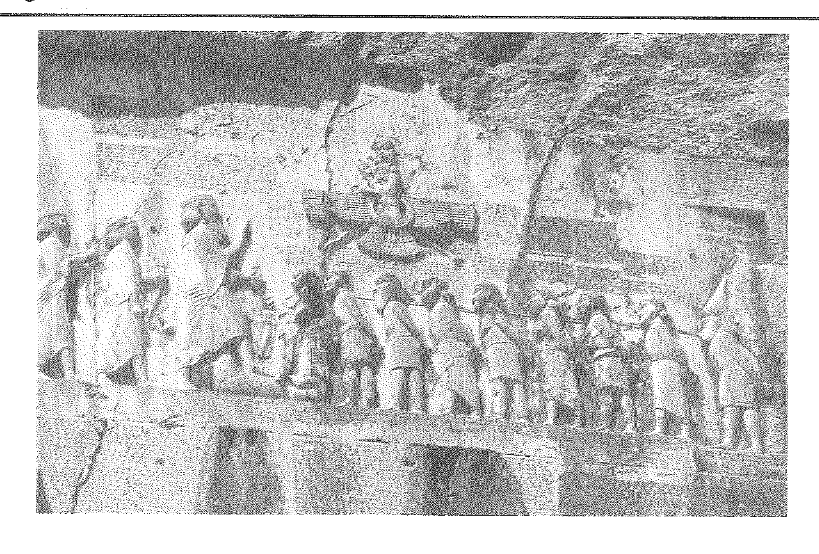
الالماني «كروتفند»



عالم المسماريات «هنكس»



عالم المسماريات «أوبرت»



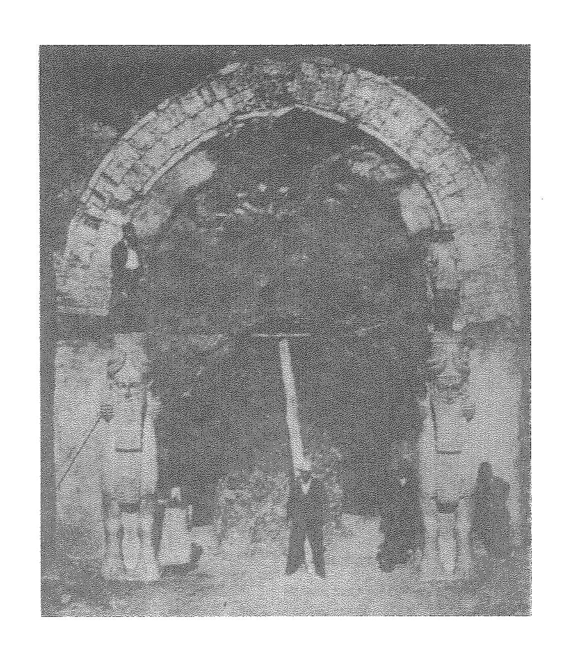
جبل بهستون وفي اعلاه النقش الشهير



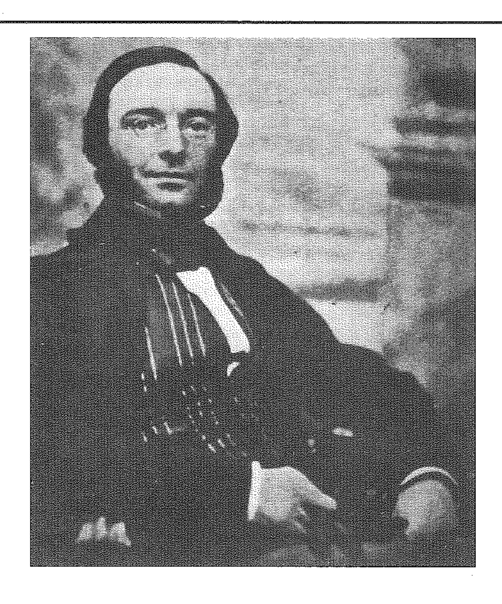
البريطاني «والس بَج»



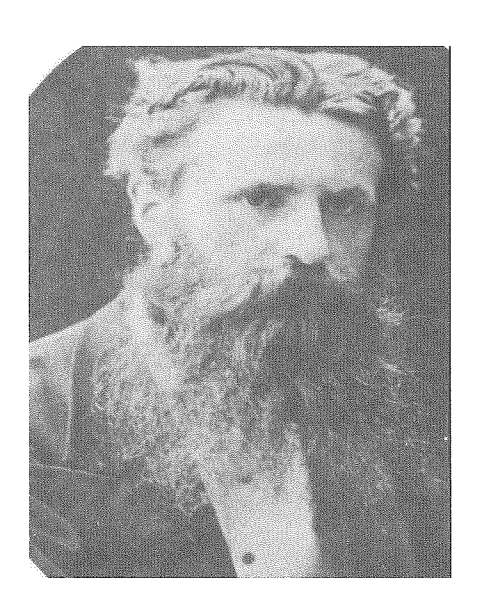
بلاس واحد مساعديه



بلاس ومساعديه في خرسباد



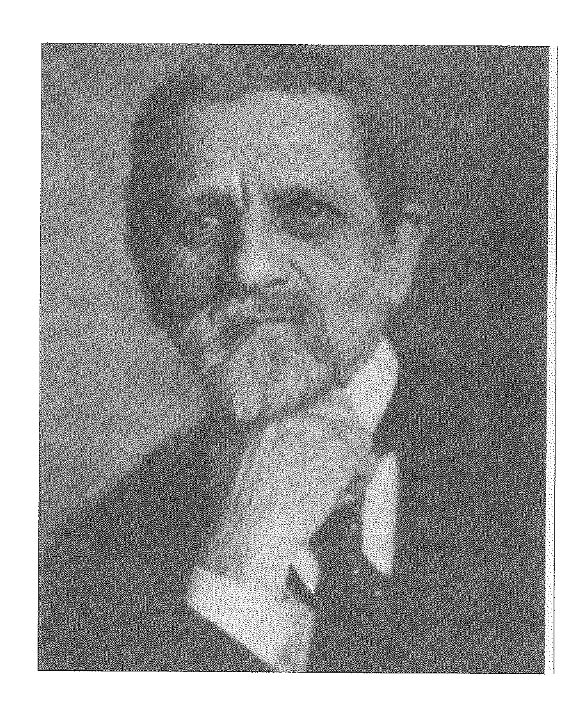
وليام كنت لوفتس



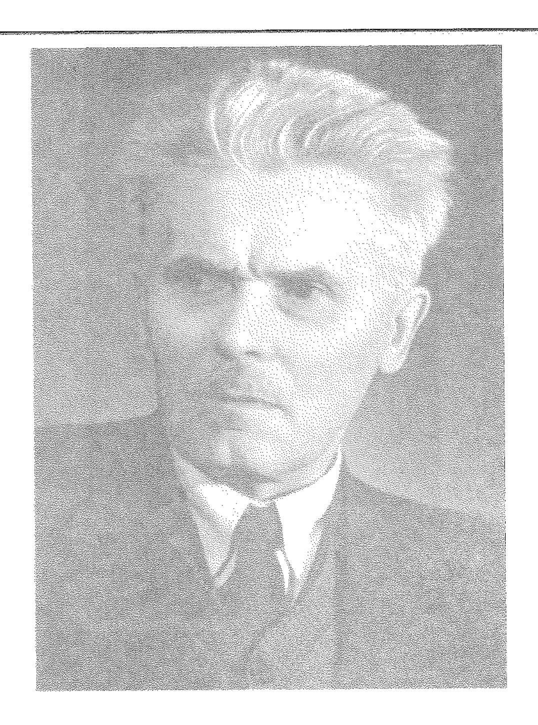
جورج سمث



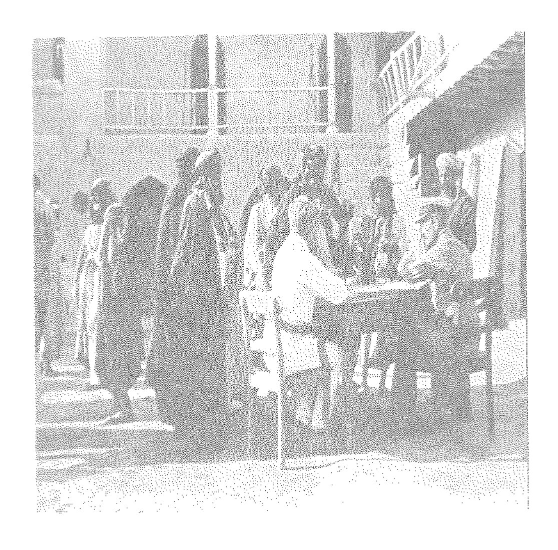
عثمان حمدي بك



روبرت كولدفاي



فالتر اندريه



مقر البعثة الالمانية في بابل



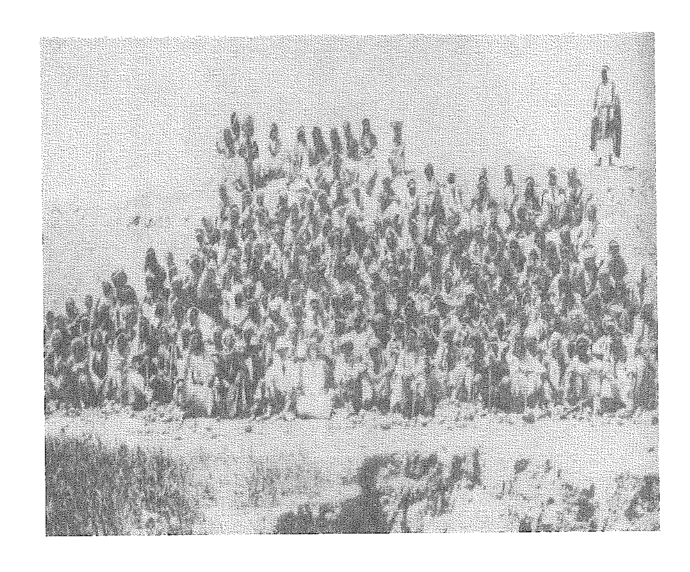
دبابة امريكية تقف في بوابة المتحف العراقي في بغداد 2003م



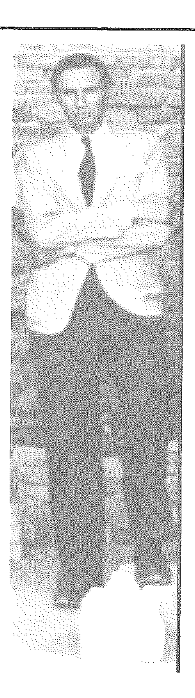
كيرتود بيل «مس بيل»



البريطانيون: ليونارد وولي، اجاثا كرستي، ماكس ملوان



ملوان وكامل افراد بعثته في موقع الاربجية



سيتون لويد



ساطع الحصري



الأستاذ: طه باقر



الأستاذ: فؤاد سفر



الأستاذ: يوسف غنيمة



الاستاذ: ناجي الأصيل

مصادر منتخبة

أولاً: ثبت المصادر العربية:

1. القرآن الكريم.

2. جابر خليل إبراهيم، "الأنشطة الآثارية التنقيب عن الآثار"، **موسوعة الموصل الحضارية**، المجلد الأول، موصل، 1991.

3. ــــــــــــــ، "التنقيبات الأثرية في العراق واتجاهاتها"، **مجلة كلية الآداب**، العدد 53، بغداد، 2001.

4. ــــــــــــــ، "النشاط الآثاري في العراق 1968 - 1985 العمل الحقلي"، **التربية والعلم**، العدد 5، بغداد، 1987.

5. بهنام ابو الصوف، "دور التنقيبات الأثرية في الكشف عن حضارة العراق القديم"، **حضارة العراق**، الجزء الأول، بغداد، 1985.

6. ــــــــــــــ، التاريخ من باطن الأرض آثار وحضارات وأعمال ميدانية، عمان، 2009.

7. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، الجزء الأول، بغداد، 1973.

8. سر وليس بدج، رحلات إلى العراق، الجزء الثاني، ترجمة: فؤاد جميل، بغداد، 1968.

9. أي. رويستن بايك، قصة الآثار الآشورية، ترجمة: يوسف داود عبد القادر، بغداد، 1972.

10. الجادر، وليد، سبار احداث من تاريخ المدينة سبار (أبو حبة)، بغداد، 1988.

11. جريدة الوقائع العراقية.

12. صادق الحسني، الآثار والمتاحف في العراق، بغداد، 1969.

13. ـــــــــــ، "البناية الجديدة للمتحف العراقي"، سومر، المجلد 7، الجزء 2، 1951.
14. أبو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق، الجزء الأول، بيروت، 1967.
15. ـــــــــــ، مذكراتي في العراق، الجزء الثاني، بيروت، 1968.
16. تقي الدباغ، وليد الجادر، أحمد مالك الفتيان، طرق التنقيبات الأثرية، بغداد، 1983.
17. ليونهارت راوولف، رحلة المشرق إلى العراق وسوريا وفلسطين سنة 1573م، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، 1978.
18. رحلة ديللافاليه إلى العراق (مطلع القرن السابع عشر)، ترجمة: بطرس حداد، بيروت،2006.
19. رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمة: محمود حسين الأمين، بغداد، 1965.
20. فوزي رشيد، "حل رموز الخط المسماري"، بين النهرين، العدد 4، موصل، 1973.
21. ساكز، هـ. و. ف.، البابليون، ترجمة: سعيد الغانمي، بيروت، 2009.
22. ـــــــــــ، قوة آشور، ترجمة: عامر سليمان، بغداد، 1999.
23. فؤاد سفر، "التنقيبات العلمية في العراق"، سومر، مجلد 4، الجزء 2، بغداد، 1948.
24. عامر سليمان، "دور الآثار والنصوص المسمارية في تعزيز هوية العراق"، آداب الرافدين، العدد 43، موصل، 2006.
25. ـــــــــــ، العراق في التاريخ القديم - موجز التاريخ الحضاري، الجزء2، موصل، 1993.
26. ـــــــــــ، العراق في التاريخ القديم - موجز التاريخ السياسي، الجزء الأول، موصل، 1992.
27. ـــــــــــ، اللغة الاكدية (البابلية - الآشورية)، موصل، 2005.

28. ــــــــــــــ، المدرسة العراقية في دراسة تاريخنا القديم، موصل، 2009.

29. ــــــــــــــ،"المدرسة العراقية لدراسة تاريخنا القديم"، آداب الرافدين، العدد 4/44، 2006.

30. قحطان رشيد صالح، الكشاف الأثري في العراق، بغداد، 1987.

31. نورا كوبي، الطريق إلى نينوى، ترجمة: سلسل محمد العاني، بغداد، 1998.

32. سيتون لويد، آثار بلاد الرافدين، ترجمة: سامي سعيد الأحمد، بغداد، 1980.

33. ــــــــــــــ، "الآثار القديمة في العراق"، ترجمة: فؤاد سفر، سومر، المجلد الأول، الجزء الأول، 1945.

34. ــــــــــــــ، "المجهودات الأثرية في العراق خلال الحرب"، ترجمة: فؤاد سفر، سومر، المجلد الأول، الجزء الأول، 1945.

35. بريجيت ليون، وميشيل سيسيل، الكتابات المسمارية وفك رموزها، باريس، 2011.

36. جان كلود ماركرون، علم آثار بلاد الرافدين، ترجمة: يوسف حبي، بغداد، 1986.

37. ماكس مالوان، مذكرات مالوان، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، بغداد، 1987.

38. سمير ظاهر محسن، "نشوء المتحف العراقي"، **المتحف**، العدد الأول، بغداد، 1977.

39. خليل علي مراد، "دوافع رحلات الانكليز إلى الموصل وأطرافها في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين"، **بحوث ندوة(الموصل في مدونات الرحالة العرب والأجانب)**، مركز دراسات الموصل/جامعة الموصل، 1997.

40. نوار، عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داؤود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، الكتاب الأول، القاهرة، 1968.

41. ــــــــــــــ، تاريخ العراق الحديث، القاهرة، 1968.

42. ــــــــــــــ، "آثار العراق والصراع الاستعماري في القرن 19"، مجلة الهلال، العدد 3، القاهرة، 1965.

43. سر لينارد وولي، نبش الماضي، ترجمة: عزيز العلي العزي، بغداد، 1982.

44. ــــــــــــــ، وادي الرافدين مهد الحضارة، ترجمة: أحمد عبد الباقي، بغداد، 1948.

ثانياً: ثبت المصادر الأجنبية:

1. A. P., "E. Walter Andrae", Syria, T. 34, Fasc. 3/4, 1957.
2. Andrae, "Robert Koldewey", Berliner Museen, 46. Jahrg., H. 1, 1925
3. Benisch، A., Travels of Rabbi Petchia of Ratisbon, London, 1856.
4. Bernhardsson, Magnus T., Reclaiming a plundered past: archaeology and nation building in modern Iraq, U..., 2005.
5. Bohrer, Frederick N.,"Inventing Assyria: Exoticism and Reception in Nineteenth - Century England and France", The Art Bulletin, Vol. 80, No.2, 1998.
6. Botta , P. E. , Monument de Niniva , Tome. I/II , Osnabrück , 1972.
7. Bruce, William N., Sir A. Henry Layard, Vol. I, London, 1903.
8. Curtis, John, Fifty years of Mesopotamia Discovery, England.
9. Diaz - Andreu, Margarita, A World History of Nineteenth - Century Archaeology, Oxford, 2007.
10. Encyclopaedia Britannica
11. Evetts, Basil T.., New light on the Bible and the Holy Land, London, 1892.
12. Fagan, Brian M., Return to Babylon, U..., 2007.
13. Frankfort, H., "The Work of the Oriental Institute in Iraq", American Journal of Archaeology, Vol. 37, No. 4, 1933.
14. Gastaldi, Nadine, "Fouilles dites de Ninive par Victor Place, consul de France à Mossoul (Iraq). 1851 - 1861.", Catalogue/Centre Historique Des Archives Nationales, Paris, 2003.
15. George, Andrew, A tour of Nebuchadnezzars Babylon, Babylon, Oxford, 2009.

16. Handcock, Percy S. P., Mesopotamian Archaeology an Introduction to the Archaeology of Babylonia and Assyria, London, 1912.

17. Harper, Robert Francis, "A Sketch of the Excavations in Babylonia and Assyria", The Biblical World, Vol. 8, No. 1, 1896.

18. ____ and Rawlinson, Henry Creswicke, "A Memoir of Henry C. Rawlinson", The American Journal of Semitic Languages and Literatures, Vol. 15, No. 1, 1898.

19. ____ "Babylonian and Assyrian Imprecations", The Biblical World, Vol. 24, No. 1, 1904.

20. ____ "Exploration and Discovery", The American Journal of Semitic Languages and Literatures, Vol. 20, No.3, 1904.

21. ____ "Exploration and Discovery", The American Journal of Semitic Languages and Literatures, Vol. 20, No.4,1904.

22.____ "The Decipherment of the Assyrio - Babylonian Inscriptions. ", The Biblical World, Vol. 1, No. 4, 1893.

23.____ "The Decipherment of the Assyrio - Babylonian Inscriptions. II", The Biblical World, Vol. 1, No. 5, 1893.

24.____ "The Discovery and Decipherment of the Cuneiform Inscriptions. I.", The Old and New Testament Student, Vol. 14, No. 1, 1892.

25.____ "The Discovery and Decipherment of the Cuneiform Inscriptions. II.", The Old and New Testament Student, Vol. 14, No. 2, 1892.

26.____ "The Expedition of the Oriental Exploration Fund (Babylonian Section) of the University of Chicago", The American Journal of Semitic Languages and Literatures, Vol. 20, No. 4, 1904.

27. Hilprecht, H. V., Explorations in Bible Land During the 19th Century, Philadelphia, 1903.

28. Hoberman, Barry," George Smith (1840 - 1876) Pioneer Assyriologist", The Biblical Archaeologist, Vol. 46, No. 1, 1983.

29. Ingholt, Harald, "The Danish Dokan Expedition", Sumer, Vol.13, 1957.

30. Jones, Felix, "Topography of Nineveh, Illustrative of the Maps

of the Chief Cities of Assyria: and the General Geography of the Country Intermediate between the Tigris and the Upper Zab", Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland, Vol. 15, 1855.

31. Kühnel, Ernst, " Walter Andrae", Berliner Museen, 6. Jahrg., H. 2.,1957.

32. Larsen, Mogens Trolle, The Conquest of Assyria Excavations in an antique land 1840 - 1860, London, 1996.

33. Layard, A. H., Nineveh and its Remains, vol. I/II , New York, 1849.

34. Lloyd, Seton, Foundations in the Dust, London, 1980.

35. Loftus, William Kennett, Travels and Researches in Chaldaea and Susiana, New York, 1857.

36. M., J.. ,"Hormuzd Rassam", The Geographical Journal, Vol. 37, No.1,1911.

37. Mallowan, M. and Rose , J., "Excavations at Tall Arpachiyah 1933" , Iraq, Vol. I , 1935.

38. Matthews, Roger, The Archaeology of Mesopotamia Theories and approaches , New York , 2003.

39. McGovern, Francis H., and McGovern, John N., ""BA" Portrait: Paul Émile Botta", The Biblical Archaeologist, Vol. 49, No. 2, 1986.

40. Perkins, Dexter Jr., "Prehistoric Fauna From Shanidar, Iraq", Science, Vol. 144, No. 3626, 1964.

41. Rassam, Hormuzd, Asshur and the Land of Nimrud, New York, 1897.

42. Reade, Julian E., "Nineteenth - century exploration and interpretation", Babylon, Oxford, 2009.

43. Reade, Julian E., "Tablets at Babylon and the British Museum", Babylon, Oxford, 2009.

44. Reade, Julian, "Hormuzd Rassam and His Discoveries", Iraq, Vol. 55, 1993.

45. Rich, Claudius James, Memoir on the Ruins of Babylon, London, 1818.

46. Rogers, Robert William, A History of Babylonia and Assyria, Vol. 1, New York, 1900.

47. Ross, John, "Notes on Two Journeys from Baghdád to the Ruins of Al Hadhr, Mesopotamia, in 1836 and 1837", Journal of the Royal Geographical Society of London, Vol. 9, 1839.

48. Scham, Sandra, "The Reopened Museum of the Ancient Orient in Istanbul", Near Eastern Archaeology, Vol. 69, No. 3/4, 2006.

49. Seymour, Michael, "Robert Koldewy and the Babylon excavations", Babylon, Oxford, 2009.

50. Shaw, Wendy M. K., Possessors and Possessed: Museums Archaeology and visualization of history in the late Ottoman Empire, California, 2003.

51. Smith, George, Assyrian Discovery, New York, 1875.

52. Snow , David H. , "Archaeology and 19th Century Missions", Historical Archaeology, Vol. 1, 1967.

53. Thompson, R. Campbell, "The Buildings on Quyunjiq, the Larger Mound of Nineveh", Iraq, Vol. 1, No. 1, 1934.

54. Verderame, Lorenzo, "Rassam's Activity in Tello (1879) and the Earliest Acquisition of Neo - Sumerian Tablets in the British Museum", Journal of Cuneiform Studies, Vol. 60, Series 1, 2008.

55. Whittemore, Thomas, "Archaeology during the Republic in Turkey", American Journal of Archaeology, Vol. 47, No. 2, 1943.

56. Wooly, S. L. , Excavations at Ur , London , 1963.

57. Yeomans, Sarah, From Babylon to Baghdad Ancient Iraq and the Modern West, Washington, 2009.

فهرس المحتويات